

# الانعكاسات الصدية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة رقم 2020/28



المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

**الانعكاسات الصدية والاقتصادية  
والاجتماعية لفيروس كورونا ”كوفيد-19“  
والسبل الممكنة لتجاوزها**

إحالة رقم 2020/28

SR-CT-052020-28-6954-ar



«ويبقى الأهم، هو التحلي باليقظة والالتزام، للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، ومواصلة دعم القطاع الصحي، بموازاة مع العمل على تشطيط الاقتصاد، وتقوية الحماية الاجتماعية.

لقد أبانت هذه الأزمة عن مجموعة من الاختلالات وظواهر العجز، إضافة إلى تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني والتشغيل. لذا، أطلقنا خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد، ومشروعًا كبيرا لتعيم التغطية الاجتماعية، وأكدنا على اعتماد مبادئ الحكومة الجيدة، وإصلاح مؤسسات القطاع العام

ومن شأن هذه المشاريع الكبرى أن تساهم في تجاوز آثار الأزمة ، وتوفير الشروط الملائمة لتنزيل النموذج التنموي ، الذي نتطلع إليه.

وإننا نضع خطة إنعاش الاقتصاد، في مقدمة أسبقيات هذه المرحلة.

[...] وقد شددنا على ضرورة أن يتم تنزيلها في إطار تعاقدي وطني بناء، بين الدولة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، من أجل ضمان شروط نجاحها، انطلاقا من تلازم الحقوق والواجبات.

[...] إننا نحرص دائمًا على تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية، بالنهوض بالمجال الاجتماعي، وتحسين ظروف عيش المواطنين.

لذلك، دعونا لتعيم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة».

**خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله**

بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة  
من الولاية التشريعية العاشرة، 9 أكتوبر 2020



- طبقاً لمقتضيات المادة 7 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، توصل المجلس بإحالة من السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 30 أبريل 2020 من أجل إعداد دراسة حول «الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا «كوفيد 19» والسبل الممكنة لتجاوزها».
- وفي هذا الصدد، قرر مكتب المجلس تشكيل لجنة مؤقتة مكلفة بإعداد هذه الدراسة.
- وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، المنعقدة بتاريخ 22 أكتوبر 2020، صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالأغلبية على الدراسة حول «الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا «كوفيد 19» والسبل الممكنة لتجاوزها».

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره:

## الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها

تم إعداد التقرير من طرف  
اللجنة المؤقتة المكلفة بإعداد الدراسة

رئيس اللجنة : السيد أحمد رضى شامي

نائب الرئيس : السيد محمد حوراني

المقرر العام : السيد منصف الزياني



## الفهرس

11.....	ملخص تفيلي
21.....	مقدمة
21.....	1. ديناجة
21.....	2. الأطار العام للإحالة ومنهجية العمل
22 .....	3. بنية الدراسة
25 .....	<b>القسم الأول: الانعكاسات وتحديات الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.....</b>
25 .....	1. أزمة صحية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، في المغرب وبباقي دول العالم .....
25 .....	1.1. الأزمة الصحية وتداعياتها متعددة الأبعاد على الصعيد العالمي .....
30 .....	1.2. الأزمة الصحية بال المغرب .....
36 .....	2. الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأزمة بال المغرب .....
36 .....	2.1. انعكاسات ملحوظة على الساكنة .....
43 .....	2.2. استمرارية تقديم الخدمات الاجتماعية تضررت بسبب الجائحة .....
45 .....	3.2. الأزمة تؤدي إلى تعليق الأنشطة الثقافية والشعائر الدينية الجماعية .....
45 .....	4. تداعيات شديدة الوطأة على النمو الاقتصادي وعلى المقاولات .....
50 .....	5.2. تأثيرات بيئية للتدابير المتخذة لمكافحة انتشار جائحة كوفيد-19 .....
51 .....	3. أزمة كوفيد-19: أبرزت نقاط ضعف أكيدة وكشفت نقاط قوة كامنة .....
51 .....	1.3. نقاط ضعف وهشاشة بنيةوية .....
63 .....	2.3. نقاط القوة التي كشفتها الأزمة .....
66 .....	4. السياسات والاستراتيجيات في مواجهة الأزمة: بين استعجالية الوقاية من التهديدات على المدى القصير، وطموح استثمار الفرص على المدىين المتوسط والطويل .....
66 .....	1.4. توصيف وتقييم أولي للتدخلات العمومية وأثارها .....
73 .....	2.4. التحولات والتوجهات الناجمة عن الوباء على الصعيد العالمي: المخاطر والفرص المتاحة أمام المغرب .....

**القسم الثاني : استراتي�يات ما بعد كوفيد-19 وآليات التفعيل: مداخل التغيير الكبرى والتوصيات الرئيسية من أجل إرساء تنمية دامجة ومستدامة وقدرة على التهدف وتحقيقها.**

الصمدود في وجه التقلبات.....	81
1. رؤية من أجل تجاوز الانعكاسات السلبية للأزمة واطلاق مسار انتنموي جديد لبلادنا .....	81
2. مداخل التغيير الكبرى الكفيلة بانجاح عملية الخروج من الأزمة، وتنسيق التنفيذ الأمثل للنموذج التنموي الجديد .....	83
المحور الأول: التعايش مع كوفيد-19 : بين متطلبات حالة الاستعجال وضرورة التكيف .....	85
المحور الثاني: تعزيز ثلاثة أدوار أساسية للدولة واعادة توجيه السياسات العمومية من أجل بناء مغرب أكثر إدماجاً وأكثر قدرة على الصمدود إزاء التقلبات .....	87
المحور الثالث: الانتقال من منظومة للعلاجات إلى منظومة صحية .....	89
المحور الرابع : إرساء منظومة للحماية الاجتماعية المعممة واستراتيجيات مبتكرة من أجل إدماج القطاع غير المنظم .....	92
المحور الخامس: إنعاش الاقتصاد على المدى القصير مع العمل في المدى المتوسط على تعزيز قدرته على الصمدود في وجه الخدمات المستقبلية .....	95
المحور السادس: تطوير القطاعات الاستراتيجية من أجل تعزيز السيادة الاقتصادية لبلادنا .....	100
المحور السابع : سياسة وطنية مندمجة وشاملة في مجال التحول الرقمي .....	104
<b>الملاحق رقم 1 : الوثائق المرجعية المتعلقة بتدبیر حالة الطوارئ الصحية بال المغرب</b>	109
الملحق رقم 2 : لائحة الهيئات والفاعلين الذين تم الإنصات إليهم .....	121
الملحق رقم 3 : لائحة أعضاء اللجنة المؤقتة.....	125
<b>الملحق رقم 4: الخبراء الداخليون الذين واكبوا اللجنة في اعداد هذه الدراسة</b>	127

## ملخص تنفيذي

تأتي هذه الدراسة في وقت لا تزال فيهجائحة فيروس كوفيد-19 مستفحلة، مثيرة معها مناخاً مطبوعاً بالتخوفات والشكوك وانعدام اليقين، والذي يساهم في جعل الآفاق على المديين القريب والمتوسط أكثر ضبابية. لذلك يظل من الصعب الإحاطة بالانعكاسات الحقيقة لهذه الجائحة، كما أن عودة الأمور إلى سابق عهدها ستبقى مرتهنة من جهة بمدى قدرة بلادنا على الحد والتخفيف من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة، إن على مستوى تعبيئة الموارد أو بلوحة وتزيل الاستراتيجيات، ومن جهة أخرى بمدى نجاعة المنظومة الصحية الوطنية.

إلى الآن، تظل تداعيات أزمة كوفيد-19، رغم أهمية وإرادية الإجراءات والتدابير المتخذة في ظل حالة الطوارئ الصحية أو التي جرى الإعلان عنها للحد من تفشي الجائحة، تداعيات عميقه وممتدة الأبعاد وتطال الدينامية الاقتصادية وظروف عيش المواطنين وكذا جودة ونجاعة الخدمات العمومية، كما تشمل آثارها الجانب البيئي.

وتجدر بالذكر، أن شدة هذه التداعيات ليست وليدة اليوم. ذلك أن وجود مكامن الضعف وأشكال الهشاشة البنوية في نموذجنا التنموي الحالي الذي بلغ مداه، قد شكل عاملاً زاد من حدة الصعوبات التي تواجهها بلادنا، نتيجة التأخير الذي تمت مراكمته في تزيل أوراش رئيسية من قبيل تعليمي الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية، وإدماج القطاع غير المنظم، وتزيل الجهوية المتقدمة، والنهوض بالمقابلات المغاربية.

غير أنه وبالنظر للتطورات التي تمت ملاحظتها لحد الآن، وبغض النظر عن شدة تداعيات الجائحة، القائمة منها والمحتملة، يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن هذه الأزمة تشكل فرصة حقيقة لإجراء تغيير جذري في أنماط التفكير والتدبیر والتتنظيم والإنتاج والاستهلاك السائد في بلادنا. ويقتضي هذا التحول القيام بإصلاحات هيكلية عميقه كفيلة بالمساهمة في توفير الشروط الملائمة لتزيل النموذج التنموي الجديد، الجاري إعداده. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الإصلاحات الشاملة وممتدة الأبعاد في التمكن على المدى المتوسط والبعيد من احتواء تداعيات هذه الأزمة الصحية، وهو هدف طموح لكنه ممكن، والمساهمة في إرساء دعائم مغرب أكثر إنصافاً، وإدماجاً وازدهاراً وقدرة على الصمود في وجه التقلبات.

وبغية الوقوف على مختلف الديناميات الجارية وبلوحة توصيات عملية لتدبير وتجاوز الأزمة، نظم المجلس عدة جلسات إنصات مع ممثلي الفاعلين العموميين (القطاعات الحكومية، المؤسسات الوطنية والعمومية والمقاولات العمومية، المجالس المنتخبة، إلخ)، فضلاً عن ممثلي الجمعيات والفتراليات المهنية، والمنظمات النقابية والمؤسسات الدولية ومكاتب الاستشارة الدولية، بالإضافة إلى عدد من الخبراء من ذوي الاختصاص (جرى الإنصات إلى 85 فاعلاً). كما عمل المجلس على تحليل النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل ومختلف الدراسات المنجزة وطنياً ودولياً، فضلاً عن المساهمات الأكاديمية المنشورة حول موضوع هذه الإحالة.

## الأزمة التي يشهدها العالم حالياً أزمة غير مسبوقة لا من حيث طبيعتها أو حجم التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها وما تزال تحدّثها<sup>1</sup>

لقد وضعت هذه الجائحة، التي تفشت في مختلف أنحاء المعمور، صناع القرار على المستوى العالمي أمام معادلة صعبة، حيث كان عليهم إزاءها الاختيار بين فرض حجر صحي شامل لإنقاذ حياة الأفراد، أو اتباع إجراءات صحية أقل صرامة وإعطاء الأولوية لمواصلة النشاط الاقتصادي. لكن، ومهما كان الاختيار الذي ذهب إليه هذا البلد أو ذاك، فإن كل الاقتصاديات تعرضت، وإن بدرجات متفاوتة، إلى صدمة سلبية آتية، سواء على مستوى العرض، بسبب الانخفاض الحاد في نشاط المقاولات، أو على مستوى الطلب، جراء تراجع القدرة الشرائية لعدد كبير من الأسر.

وقد تسبّب هذا التدهور في الظرفية الاقتصادية بطبيعة الحال، في مقاومة التفاوتات التي كانت موجودة من قبل وعمق أشكال هشاشة الساكنة، على اعتبار أن الأشخاص الأكثر تضرراً من الأزمة الحالية كانوا في الغالب أولئك الذين يعانون أساساً من أشكال عميقة من التمييز، من قبيل النساء والأطفال والأشخاص المسنين. بالإضافة إلى ذلك، أدت التدابير التقييدية المؤقتة، التي تم إقرارها في إطار الحجر الصحي، إلى الحد من حرية تنقل الأشخاص وولوجهم إلى الخدمات الصحية (بالنسبة لباقي الأمراض غير فيروس كورونا)، وإلى العمل والتعليم والثقافة والترفيه.<sup>2</sup>

### لمواجهة خطورة الوباء تم إعلان حالة الطوارئ الصحية بالمغرب

على غرار باقي البلدان، عمل المغرب منذ تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في 2 مارس 2020، ونظراً للتطورات السريعة التي حدثت على المستوى العالمي جراء انتشار الفيروس، على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية التدريجية ومتحدة الأبعاد، مع تعبئة مختلف مؤسساته، على الصعيد المركزي والترابي. وقد بلغت هذه الدينامية ذروتها مع إعلان حالة الطوارئ الصحية في 20 مارس 2020 التي جرى في إطارها فرض حجر صحي شامل، وذلك وعيَا من الصدمات العمومية بمحدودية قدرات المنظومة الصحية الوطنية بالنظر لما يعيّرها من أوجه قصور، وقادياً لخطر تجاوز عدد الحالات المتفاوت بها للطاقة الاستيعابية للمنظومة الاستشفائية، في حالة ارتفاع أعداد الحالات الخطيرة التي تتطلب تكفل طبياً ببروتوكولات علاجية تتطلب تجهيزات طيبة غير متوافرة بالقدر الكافي.

وفي هذا الإطار، جرى اعتماد جملة من المقتضيات القانونية والتنظيمية التي تم بموجبها تقييد تنقل الأشخاص، من قبيل التقليل الليلي أو التقليل بين المدن، وإغلاق الأماكن العمومية، وتقليل ساعات فتح المحلات التجارية، وتحفيض الطاقة الاستيعابية القصوى لوسائل النقل. أما بالنسبة للتدابير الخاصة بالمنظومة الصحية، فقد همت بشكل خاص تأهيل المؤسسات الاستشفائية كما شهدت مشاركة فاعلة للطب العسكري، لكن لم يتم إشراك القطاع الصحي الخاص بالقدر الكافي في جهود مكافحة الجائحة (باستثناء بعض المبادرات المحدودة في بعض المدن بخصوص بعض العمليات). وعلى إثر قرار إغلاق المدارس، ابتداء من 13 مارس 2020 تم وضع خطة عمل على المدى القصير من أجل ضمان الاستمرارية البيdagوجية من خلال إرساء التعليم عن بعد (في مجال التعليم والتكتون) خلال فترة الحجر الصحي.

1 - تشير توقعات التمو (علمًا أنها تظل محاطة بالكثير من الشكوك)، إلى انكماس كبير في الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بحوالي 4.4% في المائة، أي ما يقارب 2.6 مرات الانخفاض الذي سجله الاقتصاد العالمي سنة 2009 على إثر الأزمة المالية. من جانبها، انخفض حجم المبادرات التجارية بحوالي 3.5% في المائة على أساس سنوي خلال الفصل الأول من السنة، وذلك بسبب ضعف الطلب، ونهي النشاط السياحي الدولي، واضطراب سلاسل الإمدادات الناتج عن إجراءات الحجر الصحي (وهو اضطراب فاقمته في بعض الأحيان القيود المفروضة على التجارة، وبحسب توقعات البنك الدولي فسيبلغ 100 مليون شخص في الفقر المدقع، في حين قدرت منظمة الأغذية والزراعة أن جائحة كوفيد-19 ستستسب في القضاء على 35 في المائة من مناصب الشغل النظامية التي توفرها هذه الأنظمة، أي ما يعادل 451 مليون منصب شغل).

رغم أن السلطات المغربية أبانت في البداية عن قدرة كبيرة على التفاعل الجيد مع خطر الجائحة، إلا أنه لوحظ منذ الإعلان عن التمديد الثاني للحجر الصحي، نوع من الاستياء في صفوف الأفراد والفاعلين الاقتصاديين. وقد تولد هذا الإحساس إثر بعض التصريحات الرسمية التي أعطت الانطباع بغياب الوضوح والتسيق في التعامل مع الأزمة، فضلاً عن نوع من التردد في تدبير المراحل اللاحقة.

### حدة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية في ظل إجراءات الحجر الصحي

هناك أربعة أرقام دالة، تُقصّح لوحدها عن خطورة الوضع الحالي : 1) يتوقع أن تتراوح نسبة تراجع النمو الاقتصادي ما بين 5.8 - في المائة (المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية) و 6.3 - في المائة (بنك المغرب) خلال السنة الجارية. وهو على الأرجح أكبر انخفاض تم تسجيله خلال العقود السبعة الماضية. 2) صرّح حوالي 958.000 أجير في القطاع المنظم أنهم توّقفوا عن العمل، وقد استفادوا من التعويض الممنوح في إطار الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا<sup>3</sup>. 3) صرّحت حوالي 134.000 مقاولة من أصل 216.000 مقاولة منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أنها في وضعية صعبة جراء جائحة كوفيد. 4) استفادت أكثر من 5.5 مليون أسرة تعمل في القطاع غير المنظم من المساعدات الممنوحة في إطار عملية «تضامن»<sup>4</sup>. وقد كان لتدّهور الظروف الاقتصادية وبالتالي لتضرر سوق الشغل، انعكاسات سلبية على دخل الأسر وقررتها الشرائية، كما يتجلّى ذلك من خلال انخفاض متوسط الدخل الشهري للنشطين المشغليين بنسبة 50 في المائة.

وتتجدر الإشارة إلى أن حجم التأثير الاقتصادي على مختلف قطاعات النشاط ارتبط بعدة عوامل مثل طبيعة السوق (محلي أو خارجي)، وطبيعة المنتوج (مواد أساسية/ باقي المنتجات)، ومدى صرامة القواعد الصحية المطبقة على كل قطاع، وكذا سرعة استئناف العادات الاستهلاكية (في قطاع السياحة مثلاً). هكذا، تمكّنت بعض القطاعات من الصمود، بل من تحقيق نتائج أفضل خلال هذه الفترة، على غرار الصناعات الاستخراجية وصناعة مشتقات الفوسفاط والصناعة الغذائية، بالإضافة إلى قطاع الأنشطة المالية وقطاع الاتصالات.

إلى جانب الإجراءات التقديمية التي لم تيسّر الوصول إلى الخدمات الأساسية، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، من قبيل الصحة وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، ساهم الانخفاض في الدخل في زيادة حدة التفاوتات الموجودة أصلاً، مما يشكّل عاملاً قد يؤدي إلى رجوع فئات من الساكنة إلى الفقر. كما أنه بالنسبة لقطاع التربية والتعليم، حيث أمكن الحفاظ على شكل معين من الاستمرارية البيداغوجية، فإن الفجوة الرقمية بين الوسطيين الحضري والقروي، وكذا بين الأسر الميسورة والمغورة، قد أضّرت بدور التعليم كآلية أساسية لارتقاء الاجتماعي وأثّرت سلباً على مبدأ الوصول المتكافئ للحق في التعليم.

### كان لأوجه القصور البنوية التي تعيق تنمية بلادنا دور كبير في حدة تداعيات الجائحة

إن الانعكاسات التي تم تدبيرها بإعطاء الأولوية للبعد الصحي، اعتباراً لسمو الحق في الحياة قبل أن يتم التوجه نحو البعدين الاجتماعي والاقتصادي في تدبير أزمة كوفيد-19، قد احتملت جراء وجود الهشاشة البنوية التي تعاني منها بلادنا في عدة مستويات.

على مستوى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، تتسم المنظومة الصحية الوطنية، بهيمنة الطلب العلاجي (على حساب الطلب الوقائي)، الذي لا يسمح بالاستجابة لانتظارات المرتفقين. أما بالنسبة للمنظومة التعليمية فإن الرقمنة لم يتم إدراجهما بعد بكيفية هيكلية في المناهج والبرامج<sup>5</sup>. وبخصوص منظومة الحماية

3 - قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

4 - ممول في إطار الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا

5 - مدرسة العدالة الاجتماعية. مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2018

الاجتماعية فهي غير مؤهلة للتخفيف من آثار حالات التسريح الجماعي للأجراء، وتتمامي أنشطة القطاع غير المنظم، وتقاوم الأمراض وارتفاع الطلب على العلاجات، والحال أن الوحدات الإنتاج غير المهيكلة تشغل حيزاً مهماً في النسيج الاقتصادي الوطني.

على المستوى الاقتصادي، جعلت الخيارات المتخذة في إطار السياسات الصناعة النسيج الإنتاجي شديد التأثر بالتغييرات الفجائية التي تطال سلاسل القيمة العالمية وسلائل اللوجستيك، حيث لم تول تلك السياسات الأهمية اللازمة لاستغلال الفرص التي تتيحها آلية استبدال الواردات. وبالموازاة مع ذلك، لم تتمكن جهود إعادة هيكلة النسيج الإنتاجي من حل إشكالية كبرى تعاني منها المقاولات الوطنية: ألا وهي ضعف رأس المال. كما أنه لم تتم معالجة الصعوبات المرتبطة بضيق القاعدة الضريبية بشكل صحيح، والحال أنها تشكل عاملًا يزيد من محدودية الحيز الميزانياتي للدولة ومن قدرتها على إطلاق سياسات لمواجهة التقلبات الدورية.

من جهة أخرى، كشفت أزمة كوفيد-19 العديد من المؤهلات التي تتمتع بها بلادنا. والتي تجلت بشكل خاص في تفاعل وتعبئة السلطات العمومية، ومرورنة بعض القطاعات الإنتاجية وقدرتها على التكيف، وروح التضامن التي أبانت عنها المواطنين، وانخراط المملكة في مسلسل التحول الرقمي.

### وهي نفس أوجه القصور التي قلصت بدرجات متباينة من تدفقات التدفقات العمومية

على الرغم من أنه من السابق لأوانه استخلاص حصيلة نهائية لتدبير الأزمة الصحية، فإن الرفع التدريجي للحجر الصحي، لاسيما ابتداء من 19 يوليو 2020 (المرحلة الثالثة من رفع الحجر)، أدى إلى ارتفاع في عدد حالات الإصابات بالفيروس، مما كان له انعكاس سلبي على الحصيلة الصحية الإيجابية التي طبعت مرحلة الحجر الصحي. وأدت التدابير المتخذة خلال بداية الرفع التدريجي للحجر الصحي (تقييد التنقل، تعليق وسائل النقل في بعض المناطق، وغيرها)، وما واكتها من تواصل مرتكب أحياناً، إلى ظهور تأويلات مغلوطة أحياناً على شبكات التواصل الاجتماعي وإلى حالات من الارتكاب لدى أكثري من المواطنين. كما أن السلطات العمومية في محاولتها للعمل قدر الإمكان على تجاوز أوجه القصور البنوية التي تعتبرى المنظومة الصحية، من خلال التدابير الاستعجالية والسرعة المتخذة عبر الصندوق الخاص بتدبيرجائحة فيروس كورونا، المحدث طبقاً للتعليمات الملكية السامية، قامت بتخصيص شبه حصري لخدمات الرعاية الصحية العمومية لمكافحة الجائحة على حساب أمراض أخرى.

كما تمت تعبئة هذا الصندوق من أجل تقليل انعكاسات الحجر الصحي سواء بالنسبة للأسر أو المقاولات. غير أن هذا الصندوق، يظل مجرد آلية تخفيف مؤقتة، على اعتبار أن التحويلات المالية التي تم صرفها عبر الصندوق، محدودة في الزمن، ولن يكون بمقدورها بأي حال من الأحوال الاستجابة بشكل دائم لحجم الطلب المعبر عنه، ولا معالجة تداعيات الأزمة الحالية، وهو ما يبرر ضرورة العمل على وجه الاستعجال على إرساء منظومة حماية اجتماعية كفيلة بقليل المخاطر الاجتماعية، وحفظ التماسك الاجتماعي، وإعادة توزيع وتسرير تداول التدفقات المالية وتقويم الأدخار طويلاً الأمد.

من ناحية أخرى، لا تهدف المساعدات الممنوحة للمقاولات إلى حل الإشكاليتين الرئيستين اللتين تحدان من تطور المقاولات وتهددان استمرارية نشاطها، ألا وهما: ضعف رأس المال والمديونية المفرطة. كما أن تلك المساعدات، لا يمكن أن تشكل آلية لتأهيل هذه المقاولات وتحسين قدراتها التنافسية، سواء على صعيد السوق الداخلي أو في الأسواق الخارجية. إن الدعم المقدم للمقاولات، والذي يبقى غير كاف، كما يتضح مثلاً من خلال حجم الدعم المخصص لقطاع السياحة والفنون والثقافة، يرمي فقط إلى تقديم دعم جزئي ومؤقت. وبالتالي، فإن استدامة المقاولات المغربية تظل رهينة بشكل أساسى بتنفيذ خطة الإنعاش الاقتصادي التي أعلنتها جلالة الملك في 29 يوليو الماضي في خطاب العرش، بخلاف مالي يبلغ 120 مليار

درهم (11) في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية لإنعاش الاقتصاد ظلت في حدود المقاربات التقليدية خلافاً لما سارت عليه بعض الدول في سياق هذه الأزمة الاستثنائية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي الإشارة إلى أنّ معظم التدابير المتعلقة الإنعاش هي بمثابة ديون، هي حين لم يتم إعطاء الأولوية للحلول المتعلقة بالنهوض بالقدرات المالية الذاتية وشبكة الذاتية للمقاولات، وذلك رغم أن غالبية المقاولات تعاني من نقص رأس المال.

أما بالنسبة لاستمرارية المنظومة التربوية، فإن تقييم العرض الذي قدمته وزارة التربية الوطنية والتكتوب المهني والتعليم العالي بالمغرب والمتجلي في إرساء نظام للتعليم عن بعد بشكل استعجالي بهدف مواكبة 9,2 مليون تلميذ وطالب (موقع إلكترونية، قنوات تلفزيونية، شبكات اجتماعية، المنصة الرقمية عبر منظومة مسار)، يبقى تقييمًا أولياً متباطئاً من حيث التقديرات، وذلك بالنظر إلى مدى جودة وغنى المضامين الملقنة، وكذا فعالية هذا الاختيار بالنظر للتفاوتات الاجتماعية الصارخة في ما يتعلق بالولوج إلى الوسائل والتجهيزات الرقمية والارتباط بالأنترن特، ومدى توفر الشروط الاجتماعية المواتية لتبسيط الدراسة واستيعابها (طبيعة السكن، درجة انحراف الآباء والأمهات وأولياء الأمور، إلخ).

اقسمت حكامة أزمة كوفيد-19 في مجال البيئة والتنمية المستدامة بإيلاء السلطات المغربية اهتماماً خاصاً لتوفير المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية، ولا سيما تأمين التموين بالمنتجات الغذائية.

### **الدور المستخلص من التجارب والتوجهات الدولية يسمح بتأميم مداخل واحدة كفيلة بتعزيز دينامية انخراط بلادنا في مسار تنموي جديد**

يشكل هذا البعد، الذي يأتي استكمالاً للمقاربة التحليلية المعتمدة في إطار هذه الدراسة، خطوة هامة أخرى من أجل تأطير صياغة مداخل التغيير الكفيلة بمساعدة بلادنا على تحقيق طموحاتها على المدى المتوسط والطويل. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه كان من بين النتائج الرئيسية المستخلصة من الأزمة وضع مبدأ فعالية النماذج التنموية موضوع تساؤل، وتسلیط الضوء في المقابل على أهمية مفهوم القدرة على الصمود إزاء التقلبات.

وقد تم في هذا السياق التأكيد على ضرورة بناء دولة قوية تتحلى بإرادة الإصلاح وتضطلع بمهام التقنين والاستثمار، وتعمل على انصهار مصالح الأفراد والفتات في المصلحة العامة من خلال التدخل على عدة مستويات : (1) معالجة اختلالات السوق، (2) منح تحفيزات للقطاعات ذات الأولية، سواء الموجودة أو الواجب تطويرها، (3) حماية الفاعلين الاقتصاديين والأسر والمقاولات، (4) الحث على التعاون بين الفاعلين، (5) ضمان استمرارية حد أدنى للمرفق العام ذي جودة، و يتسم بالانسجام مع مساهمة القطاع الخاص في هذه الخدمات الأساسية بما يعود بالنفع على الساكنة.

غير أن إعادة النظر في طبيعة المنظومات (الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية والبيئية، إلخ) تحيل أيضًا إلى ضرورة القطع مع تركيز الاقتصاد، من خلال إحداث قطيعة مع الممارسات الريعية، ومحاربة الفساد وتحرير المشهد الاقتصادي وجعله مفتوحاً في وجه المبادرة الحرة.

هكذا، تم في هذا الصدد الوقوف عند أربعة توجهات أساسية. أولاً توسيع وتعزيز السياسات الصحية، لا سيما من خلال تجديد الالتزام بالتعهدات المعبّر عنها برسم أهداف التنمية المستدامة وتسريع استراتيجيات الصحة الرقمية المعتمدة. ثانياً، سلطت الأزمة الضوء على الحاجة الملحة إلى التوجه نحو عودة «دولة الرعاية الاجتماعية»، وذلك بالنظر لتفاقم الفوارق وتدبره الأوضاع الاجتماعية نتيجة التفاوتات في الولوج إلى التعليم في أوقات الأزمة وضعف الحماية الاجتماعية وهشاشة الولوج إلى حقوق الإنسان الأساسية. ثالثاً، على المستوى الاقتصادي، جرى اعتبار أن الدور الذي يمكن أن يضطلع به التحول الرقمي في تعزيز القدرة على الصمود وتحسين النمو والإنتاجية دوراً حاسماً، ومن جهة أخرى عادت الخطابات السيادية والدعوات

لإعادة التوطين الصناعي والخدماتي والحمائية وإعادة التصنيع إلى الواجهة. رابعاً: تهم أبرز التوجهات في المجال البيئي على المستوى الوطني والدولي والحفاظ على جهود الانتقال البيئي وتعزيز الاقتصاديات منخفضة الكربون.

### الحاجة إلى رؤية جديدة تمكن بلادنا من تجاوز تداعيات الأزمة، واستكشاف مسار تنموي جديد

يرى المجلس أن الدинامية التي أملتها ضرورة مواجهة أزمة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية، يجب أن تشكل منطلقاً لإجراء عملية تحول عميق لبلادنا، مع الارتكاز على التوجيهات الملكية السامية وأحكام دستور 2011 الذي كان ثمرة نقاش واسع وتوافق حول العديد من المكونات الأساسية لمشروعنا المجتمعي. كما يجب أن يقوم هذا التحول على استثمار كل مؤهلات بلادنا وإمكاناتها، مع الحرص على ترصيد إنجازاتها وغنى رأسمالها غير المادي.

يعتبر المجلس أن الطموح الذي عبر عنه في تقريره حول النموذج التنموي الجديد ما زال يكتسي راهنيته، بل إن الأزمة الحالية أكدت رجاحته ومشروعيته. غير أن هذا الطموح ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة جوهريّة ولا غنى عنها سُتطبع جميع استراتيجيات مرحلة ما بعد الكوفيد في العالم : ألا وهي القدرة ذ الصمود إزاء التقلبات.

ويرمي هذا الطموح إلى بناء نموذج تنموي يتسم بالдинامية ويكفل نمواً قوياً ودامغاً ومستداماً، ويضمن تكافؤ الفرص، ويعزز تربية الفرد ويفوي قدراته داخل مجتمع مزدهر ومتضامن قادر على الصمود أمام التقلبات ويتمحور حول المواطن.

ومن بين التحديات الأساسية التي يرى المجلس أنه من الضروري رفعها، نذكر ما يلي:

- مظاهر عدم اليقين الناجمة عن هذه الجائحة، وهو ما يقتضي أكثر من أي وقت مضى التحلّي بالمرنة والقدرة على الاستباق.

- قدرة الدولة على التكيف مع دورها الجديد، وهو تحول تمليه التغييرات الكبرى الناجمة عن الأزمة وكذا ضرورة ضمان السيادة الوطنية في القطاعات الاستراتيجية:

- تباطؤ وتيرة النمو منذ سنة 2010، والذي تفاقم بفعل الركود التاريخي المتوقع تسجيله في 2020 والخطر الذي يحف العديد من قطاعات الاقتصاد الوطني المتاثرة بالأزمة؛

- الإكراهات التي تعرّض تفاصيل السياسات الاجتماعية الجديدة، لا سيما الإصلاح العميق للمنظومة الصحية، وتسرّع وتيرة الإصلاحات المتعلقة بالمنظومة التربوية وتعزيز الحماية الاجتماعية؛

- الحاجة إلى تسرّع وتيرة الانتقال الطاقي والإيكولوجي نحو نموذج تنموي جديد مستدام ومنصف ودامج، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة (خطة التنمية المستدامة لعام 2030)؛

- إعادة تموقع المغرب على الصعيد الدولي والقاري حتى يتمكن من مواكبة التغيرات التي تشهدها سلالسل الإناتج العالمية.

ومن أجل كسب رهانات هذه التحديات، يقترح المجلس جملة من مداخل التغيير الكبرى والتوصيات ذات البعد التدريجي والتراتيمي، من أجل تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية:

- تعزيز قدرة بلادنا على الصمود في وجه التقلبات وعلى التعايش مع فيروس كورونا طالما أن ذلك أصبح ضروريًّا، مع ضمان حق المواطنات والمواطنين في الصحة، ودعم القدرة الشرائية للأسر وحماية منظومة الإنتاج؛

- العمل على إنشاء اقتصاد بلادنا، من خلال تشجيع المقاولات على تحسين تفاصيلها وخلق فرص الشغل، مع الحرص أيضاً على مواكبة التحولات التي أحديتها الأزمة، وذلك بما يكفل اغتنام الفرص التي تتيحها الدينامية الجديدة لإعادة تشكيل سلاسل الإنتاج العالمية:

- وضع المغرب على مسار تموي جديد، من خلال معالجة مكامن الضعف والهشاشة التي تعترى نموذجنا التموي الحالي، وعبر تسريع و Tingrère تفريد الإصلاحات وتدابير إعادة الهيكلة الالازمة لانبعاث المغرب مزدهر بشكل مستدام وأكثر إدماجاً وتضامناً وقدرة على الصمود أمام التقلبات.

### أهم مداخل التغيير لإنجاح مرحلة الخروج من الأزمة والتنزيل الأمثل للنموذج التنموي الجديد

يقترح المجلس 149 توصية تتنظم حول 7 محاور رئيسية، وتحدّف أساساً إلى تعزيز قدرة بلادنا على استباق التحولات والتكييف معها بكل مرونة.

التعايش مع كوفيد-19: بين متطلبات حالة الاستعجال وضرورة التكيف

لا يمكن الاستمرار في تدابير هذه الأزمة الصحية، التي لا تزال مآلاتها وتداعياتها الشاملة غير مؤكدة، بإعمال نفس التدابير التقليدية التي تم اعتمادها خلال فترة الحجر الصحي، وذلك لما لهذه التدابير من كلفة اجتماعية واقتصادية مرتفعة. وأمام مكامن الضعف الجلية التي أبرزتها الأزمة، فإن الظرفية الصعبة التي تمر منها بلادنا تتطلب إجراء مراجعات عاجلة، تمكن الأفراد والنسيج الإنثاجي من التكيف مع هذا الواقع الجديد، وتسمح باستئناف النشاط ليكون في أقرب مستوى ممكن من الوضع الاعتيادي، وذلك في انتظار إيجاد حل طبي نهائي للجائحة.

وفي هذا الصدد، يضم المحور الأول من التوصيات، التدابير التي ينبغي الإسراع باتخاذها للتمكن من التعايش مع فيروس كوفيد-19، وهو هدف قابل للتحقيق شريطة تغيير العقليات من خلال الاستفادة من الجوانب الإيجابية التي كشفتها الأزمة والدروس المستخلصة منها. وتهمن هذه التدابير إصلاح القطاعات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم)، وإعادة النظر في طرق وعلاقات الشغل (القطاعان العام والخاص)، واعتماد مقاربة فاعلة ومشاركة في تدبير المخاطر، مع تكريس أسس سيادة القانون.

تعزيز ثلاثة أدوار أساسية للدولة وإعادة توجيه السياسات العمومية من أجل بناء مغرب أكثر إدماجاً وأكثر قدرة على الصمود إزاء التقلبات

لقد أبرزت آثار تدابير مكافحة الجائحة دوراً جديداً للدولة في المجال العام، مسلطة الضوء في الآن ذاته على مواطن ضعف النموذج النيوليبرالي الذي يدعو إلى إبقاء تدخل الدولة في الحدود الدنيا، ويقوم على غلبة منطق الأسواق وتقليل النفقات الاجتماعية إلى أدنى حد ممكن، بما في ذلك في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. لقد جاءت الأزمة الصحية لـ 2020 لتجديد النداءات، التي بدأت بالفعل منذ سنة 2008، إلى عودة «الدولة الراعية» المتتجدد على المستوى الاجتماعي، أي دولة تضع المواطن في صلب انشغالاتها وتبني سياسات أكثر طموحاً على المستوى الاقتصادي.

وتتناول توصيات هذا المحور بشكل خاص التحولات الكبرى الواجب إجراؤها من أجل ملاءمة دور الدولة مع المتطلبات الجديدة لعالم ما بعد كوفيد-19، وذلك لتسخير إعادة توجيه الخيارات التي تقوم عليها السياسات العمومية ومقاربة الحكومة. وتهمن هذه المراجعة لدور الدولة تعزيز ثلاثة مهام رئيسية: دولة تضطلع بتوفير التأمين للجميع خلال الأزمات؛ دولة تضطلع بوظيفة الرعاية الاجتماعية وتحتل فيها المواطن مكانة مركبة؛ دولة تضطلع بمهام التخطيط الاستراتيجي وذات رؤية على المدى الطويل.

الانتقال من «منظومة للعلاجات» إلى منظومة صحية

لقد تعزز خلال هذه الجائحة الوعي بأن إصلاح المنظومة الصحية أصبح أكثر من أي وقت مضى مسألة أساسية لتحقيق التوازن والعدالة والسلم الاجتماعي. وهو هدف ينبغي أن يحفز على التحلي ببرادة حقيقية في التغيير السياسي ووضع إطار عمل واضح وطموح. في هذه المرحلة، لم يعد أمام بلادنا خيار سوى التعجيل بالنهوض بمنظومته الصحية بما يسمح بضمان جودة وفعالية عرض العلاجات الصحية؛ والولوج العادل إلى العلاجات والحماية المالية للمرضى؛ ونجاعة العرض الصحي والاستدامة المالية للمنظومة على المدى الطويل.

وتتناول التوصيات المقترحة في هذا المحور الإصلاحات الهيكيلية التي يتعين تنفيذها من أجل بناء منظومة صحية فعالة ومتكاملة، انتلاقاً من الرؤية والإرادة السياسية وانتهاء بمسألة الصحة والسلامة، ومروراً بالحكامة والموارد البشرية والتمويل. ويدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إرساء منظومة صحية تضمن الإعمال الفعلي للطلب الوقائي وتتوفر عرضاً صحياً ذا جودة يغطي مجموعة التراب الوطني وتيسّر الولوج لجميع المواطنين بدون تمييز.

إرساء منظومة للحماية الاجتماعية المعتمدة واستراتيجيات مبتكرة من أجل إدماج القطاع غير المنظم

لقد سلطت أزمة كوفيد 19 الضوء على المستوى المرتفع لهشاشة فئات عريضة من الساكنة الذين يعملون في مهن ضعيفة التنظيم أو في القطاع غير المهيكل. ولم يعد خافياً ما تكتسيه معالجة هذا القصور البنيوي، الذي طال أمده، من طابع استعجالي. وهي وضعية تتطلب تنفيذ عدد من الإجراءات والإصلاحات لتعزيز وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، ونظام التقاطعية الصحية، في اتجاه إرساء منظومة حماية اجتماعية شاملة.

وبهم هذا المحور الإصلاحات الموصى بها من أجل ضمان حماية اجتماعية شاملة يستفيد منها جميع المواطنين على قدم المساواة وبشكل دائم، مع إعمال مبدأ استدامة أنظمة الحماية والتقاريئها. كما يتناول المحور رافعات التغيير التي من شأنها إدماج الأنشطة الهشة وغير النظامية ضمن إطار منظومة الحماية الاجتماعية.

إنعاش الاقتصاد على المدى القصير مع العمل في المدى المتوسط على تعزيز قدرته على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية

إذا كان إغلاق المقاولات وإجراءات التباعد الجسدي والتوقف الذي واجهته بعض سلاسل القيمة العالمية قد أثرت تأثيراً بالغاً وسلبياً على العرض، فإن بعض المؤشرات تظهر أن التأثير السلبي للأزمة كان أقوى على مستوى الطلب. إن الرجة القوية التي خلفتها أزمة كوفيد أفضحت عن ضرورة مواصلة السلطات العمومية التدخل بشكل متزامن لتدير العرض والطلب وللتعامل مع مستوى الالايقين الذي يسم هذه الظرفية.

تهم التوصيات المقترحة في هذا المحور الخامس التحولات الكبرى الملحة في مجال السياسات الاقتصادية (النقدية، الجبائية، الميزانية، التجارية، الصناعية، إلخ) من أجل (1) حماية النشاط ومناصب الشغل، (2) تحسين قدرة المقاولات المغربية على الصمود في وجه التقلبات وتعزيز قدراتها التنافسية، و(3) إدماج الاقتصاد غير المنظم مع مراعاة خصوصياته. ويتعين التمييز هنا بين أفراد زميين مختلفين، لكل واحد منها أهدافه المحددة: المدى القصير، الذي يهم حماية الاقتصاد، من خلال تدابير وقائية للحد من فقدان مناصب الشغل وإفلاس المقاولات؛ والمديين المتوسط والطويل من خلال العمل على الرفع من قدرة الاقتصاد على الصمود وتعزيز طابعه الدامج، بما يقتضيه من إعادة النظر بشكل شامل في أولويات السياسات الاقتصادية المغربية.

## تطوير القطاعات الاستراتيجية من أجل تعزيز السيادة الاقتصادية بلادنا

انطلاقاً من فرضية أن حدوث الأزمات الكبرى قد يتكرر بشكل متزايد مستقبلاً، وبالنظر لارتفاع المخاطر المتعلقة باضطراب سلاسل التوربين في الأسواق العالمية، فإن المغرب مدعو إلى تعزيز موقعه في عدد من القطاعات الحيوية للحد من تبعيته وهاشتته إزاء الصدمات الخارجية. ويمر تعزيز السيادة أيضاً عبر تقليل التبعية التكنولوجية، من خلال إرساء استراتيجية مدمجة للبحث والتطوير والابتكار. إن بلادنا مطالبة بالعمل على المدى المتوسط والطويل على التحول من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها، في المجالات العلمية وفي تكنولوجيات المستقبل، وذلك بالنظر للترابط القائم بين النهوض بالابتكار وتعزيز تنافسية الاقتصاد.

تتناول التوصيات الواردة في هذا المحور السادس القطاعات التي كشفت أزمة كوفيد-19 عن طابعها الاستراتيجي، والتي يتعين على المغرب العمل على تعميقها وتطويرها، بغية تقليل تبعيته الاقتصادية للخارج وتعزيز قدرة اقتصاده على الصمود إزاء التقلبات. ونذكر في هذا الصدد، صناعة الأدوية، وقطاع التغذية، ومجال الطاقة، وكذا منظومة البحث والتطوير والابتكار.

### إرساء سياسة وطنية مدمجة وشاملة في مجال التحول الرقمي

شهد استخدام التكنولوجيات الرقمية طفرة ملحوظة خلال أزمة كوفيد 19، على مستوى سير الإدارة العمومية، وعادات المستهلكين والمرتفقين، وكذلك على مستوى المقاولات الخاصة، والتي قام بعضها بإجراء تغييرات كبيرة من خلال إدخال التكنولوجيا الرقمية في عملية الإنتاج والتوزيع والترويج وتدير الموارد البشرية وتبني العمل عن بعد. من جهة أخرى، أظهرت الأزمة غياب المساواة في الولوج إلى التكنولوجيات الرقمية بال المغرب، وأظهرت أن خطر اتساع الفجوة الرقمية بين الأسر الميسورة والفقيرة، وبين الوسطيين الحضري والقروي يظل قائماً. هذا، ويقتضي تسارع وتيرة التوجه العالمي نحو اقتصادات ومجتمعات قائمة على التكنولوجيات الرقمية، من أن يجعل بلادنا من الرقمنة مشروعًا مهيكلًا ذا بعد استراتيجي.

وتتعلق توصيات هذا المحور بالเทคโนโลยيا الرقمية التي تشكل قطاعاً حيوياً ذا طابع أدقى بهم جميع المجالات، والذي من شأنه من جهة أن يمكن من تحسين نجاعة أداء بلادنا في مختلف المجالات، لا سيما على صعيد الخدمات العمومية المقدمة للأفراد والمقاولات، والخدمات الاجتماعية الأساسية والاقتصاد. كما يسمح من جهة أخرى بمعالجة بعض المشاكل البنوية بأقل كلفة ممكنة وفي أقصر الآجال. كما تقطي التوصيات المرتبطة بهذا الموضوع الرؤية المتعلقة بالاستراتيجية التي ينبغي اعتمادها، فضلاً عن سبل الارتقاء بالولوج للتكنولوجيا الرقمية إلى مرتبة حق أساسي، بهدف ضمان ولوج رقمي ذي جودة لفائدة الجميع وفي كل مكان.



## مقدمة

### 1. ديباجة

لقد نجم عن الأزمة الصحية التي نعيشها منذ ظهورجائحة فيروس كوفيد 19- في الصين في نوفمبر 2019، وانتشارها السريع في جميع مناطق العالم، أزمة غير مسبوقة ومتحدة الأبعاد. وكانت لها انعكاسات بالغة على صحة المواطنين وجودة حياتهم، وكذا على نشاط التسويق الإنتاجي ودخل الأسر وميزانيات الدول.

كما أن هذه الأزمة جاءت في لحظة وببلادنا، التي حققت العديد من المنجزات المهمة خلال العقدين الماضيين تحت قيادة جلالـة الملك، هي بصدق مراجعة وتتجـيد نموذجها التنموي الوطني الذي بلـغ مـدـاه وأبان عن محدوديتها.

وفي هذا الإطار، عين جلالـة الملك في 12 دجنـبر 2019 أعضاء لجنة خاصة لـتـكـبـ على بـحـثـ وـدـرـاسـةـ الـوضـعـ الـراـهـنـ،ـ بالـنـظـرـ إـلـىـ الـمـنـجـزـاتـ الـتـيـ حـقـقـتـاـ الـمـمـلـكـةـ،ـ وـالـإـصـلـاحـاتـ الـتـيـ تـمـ اـعـتـمـادـهـاـ،ـ عـلـىـ أـنـ تـرـفـعـ إـلـىـ النـظـرـ السـامـيـ لـجـالـلـةـ الـمـلـكـ الـتـعـدـيـلـاتـ الـكـبـرـىـ الـكـفـيلـةـ بـتـحـيـيـنـ وـتـجـدـيدـ نـمـوذـجـ التـنـمـويـ الـوطـنـيـ،ـ بـمـاـ يـمـكـنـهـ مـنـ تـلـبـيـةـ الـحـاجـيـاتـ الـمـتـنـامـيـةـ لـلـمـوـاـطـنـيـنـ وـكـذـاـ مـوـاجـهـةـ الـمـنـافـسـةـ الـدـولـيـةـ الـتـيـ تـزـاـيدـ حـدـتهاـ مـعـ الـتـحـوـلـاتـ الـنـاجـمـةـ عـنـ عـوـلـمـةـ الـاـقـتـصـادـ.

وتدرج هذه الدراسة في إطار هذه الدينامية المزدوجة، المتسـمـةـ منـ جـهـةـ بـضـرـورـةـ التـصـدـيـ لـلـأـزـمـةـ الـصـحـيـةـ وـتـدـاعـيـاتـهاـ،ـ وـمـنـ جـهـةـ أـخـرىـ بـضـرـورـةـ إـرـسـاءـ نـمـوذـجـ تـنـمـويـ مـتـجـدـلـ بـلـادـنـاـ.

ذلك أن المجلس يسعى إلى المسـاـهـمـةـ فيـ تـزـوـيـدـ بـلـادـنـاـ بـرـؤـيـةـ منـ شـائـنـهـاـ أـنـ تـمـكـنـهاـ مـنـ الـخـرـوجـ بـأـقـلـ الـأـضـرـارـ منـ هـذـهـ الـأـزـمـةـ وـكـذـاـ النـجـاحـ فـيـ تـزـيـلـ نـمـوذـجـ التـنـمـويـ الجـدـيدـ الـذـيـ تـطـمـحـ إـلـيـهـ.

ويـفـتـمـ الـمـجـلـسـ هـذـهـ الفـرـصـةـ لـيـعـرـبـ عـنـ اـمـتـانـهـ إـشـادـتـهـ بـالـأـطـقـمـ الطـبـيـةـ وـالـسـلـطـاتـ الـعـمـومـيـةـ وـهـيـئـةـ التـدـرـيسـ وـأـصـحـابـ الـمـهـنـ وـكـلـ الـأـشـخـاصـ الـعـالـمـيـنـ بـشـكـلـ يـوـمـيـ وـبـلـاـ كـلـ فـيـ الـخـطـوـطـ الـأـمـامـيـةـ لـمـواـجـهـةـ الـجـائـحةـ وـتـدـاعـيـاتـهاـ الـخـطـيرـةـ عـلـىـ صـحـةـ الـمـوـاـطـنـيـنـ وـطـرـوـفـ عـيـشـهـمـ.ـ كـمـ يـوـدـ الـمـجـلـسـ أـنـ يـعـرـبـ عـنـ عـظـيمـ اـعـتـزاـزـهـ بـالـحـسـ الـوطـنـيـ الـعـالـيـ الـذـيـ أـبـانـ عـنـهـ الـمـوـاـطـنـيـنـ وـالـمـوـاـطـنـاتـ وـمـجـمـوعـ الـقـوـيـ الـحـيـةـ فـيـ الـمـجـتـمـعـ،ـ وـرـوـجـ التـضـامـنـ وـالـمـسـؤـلـيـةـ الـجـمـاعـيـةـ الـتـيـ تـحـلـوـ بـهـاـ خـلـالـ هـذـهـ الـأـزـمـةـ.

### 2. الإطار العام للإحالة ومنهجية العمل

طبقاً لأحكام الفصل 152 من الدستور ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (المادة 7) والنظام الداخلي لمجلس النواب (المادة 337)، توصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 30 أبريل 2020 بحالـةـ منـ لـدـنـ رـئـيـسـ مجلسـ النـوـابـ منـ أـجـلـ إـنـجازـ درـاسـةـ حولـ «ـالـانـعـكـاسـاتـ الـصـحـيـةـ وـالـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ لـفـيـرـوـسـ كـوـرـوـنـاـ كـوفـيـدـ 19ـ»ـ وـسـبـلـ المـمـكـنـةـ لـتـجاـزوـهـاـ»ـ.

ومن أجل إنجاز هذه الدراسة، تم تشكيل لجنة مؤقتة تتألف من 29 عضواً، يمثلون جميع الفئات المكونة للمجلس. وقد تم تشكيل ثلاثة مجموعات عمل (م ع) موضوعاتية للاشتغال على المحاور التالية :

↳ المحور الاقتصادي والمالي (م ع 1)

↳ المحور الاجتماعي والمجتمعي (م ع 2)

↳ المحور المتعلق بالصحة والتنمية المستدامة (م ع 3).

وقد انكبت كل مجموعة عمل على ما يلي :

■ إعداد، في مرحلة أولى، بطاقة موضوعاتية يتم الاستناد عليها من أجل صياغة المذكورة التأطيرية العامة للدراسة

■ إنجاز، في مرحلة ثانية، تقرير تحليلي يكون بمثابة مساهمة في التقرير العام.

وبهدف ضمان مشاركة واسعة لمجموع مكونات المجلس وكذا الاستفادة من جميع الأعمال (الدراسات والأراء) التي سبق أن أنجزها المجلس، حرصت اللجنة المؤقتة أيضاً على إشراك اللجان الدائمة ومجموعة أعضاء مجلس في إنجاز هذا العمل، سواء من خلال مساهمات موضوعاتية، أو جلسات إنصات أو ورشات عمل.

وبالموازاة مع ذلك، نظمت اللجنة عدة جلسات إنصات مع ممثلي الفاعلين العموميين (القطاعات الحكومية، المؤسسات الوطنية والعمومية والمقاولات العمومية، المجالس المنتخبة، إلخ)، فضلاً عن ممثلي الجمعيات والفرديات المهنية، والمنظمات النقابية والمؤسسات الدولية ومكاتب الاستشارة الدولية، بالإضافة إلى عدد من الخبراء من ذوي الاختصاص. كما قامت باستثمار الأعمال والتحاليل التي أنجزتها تلك الهيئات، فضلاً عن المساهمات الأكademie المنشرة حول موضوع هذه الإحالة.

### 3. بنية الدراسة

ت تكون هذه الدراسة من قسمين رئيسيين: الأول ذو طبيعة تحليلية والثاني يتناول مداخل التغيير الكبرى التي يقترحها المجلس مع ما يرتبط بها من توصيات وإجراءات.

هكذا، يتناول الجزء الأول من القسم الأول من هذه الدراسة، الواقع الجديد الذي خلقته الأزمة الصحية سواء على المستوى العالمي، من خلال توصيف للتداير التي اتخذتها الدول للحد من تفشي الفيروس ومن تداعياته الاجتماعية والاقتصادية، أو على المستوى الوطني، عبر الوقوف على أسباب وإجراءات حالة الطوارئ الصحية التي أعلنتها المملكة لتدارير الجائحة.

أما الجزء الثاني من القسم الأول فيسلط الضوء على الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجائحة كوفيد-19، أو بشكل أدق على التداعيات المسجلة في ظل التدابير المتخذة لمكافحة انتشار الجائحة. وفي هذا الصدد، هم التحليل الذي قام به المجلس انعكاسات الأزمة على (1) الساكنة، من حيث الشغل والدخل والصحة والسلوك الاجتماعي والولوج إلى الحقوق الأساسية: (2) والخدمات الاجتماعية الأساسية. من قبيل المنظومة الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية: (3) والجوانب الثقافية والدينية: (4) والاقتصاد، سواء في بأبعاده الماكرو اقتصادية أو الوسطى أو الميكرو اقتصادية؛ وأخيراً (5) البيئة.

وإذا كانت هذه الأزمة الصحية قد فاقمت مكامن ضعف بنية تعرى نموذجنا التنموي، فإنها كشفت في الوقت ذاته عن نقاط قوة غير متوقعة. لذلك تناولت الدراسة في الجزء الثالث من القسم الأول هذا الجانب، من خلال الانكباب من جهة على تحديد مواطن الهشاشة المتعلقة بالمنظومة الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية والاستراتيجيات الاقتصادية والتنمية المستدامة، ومن جهة أخرى عبر إبراز نقاط القوة التي كشفتها الأزمة لا سيما تلك المتعلقة بتفاعل السلطات العمومية مع الأزمة؛ وأجزاء الانحراف والتurbation المسجلة في صفوف المواطنين والمقاولات؛ والمؤهلات الاقتصادية؛ ووجود استعداد لدى بلادنا لتطوير البحث العلمي؛ وأمتلاكه لقدرات أكيدة تؤهلها لإطلاق مسلسل طموح للتحول الرقمي.

أما الجزء الرابع من القسم الأول، فهو عبارة عن بلوحة لبعض عناصر التقييم للتدابير التي اتخذتها الدولة على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي، علماً أن الأمر يتعلق بتقييم أولي، نظراً لاستمرار الأزمة وضبابية مآلاتها. كما يحلل هذا الجزء الاتجاهات الرئيسية التي برزت على الصعيد العالمي، من حيث السياسات والحكامة والتنظيم الاجتماعي والمجتمعي، والتي تشكل جميعها تجارب يجب استخلاص الدروس المفيدة منها لبلادنا من أجل تحسين الإجابات الممكنة والحلول المقمنة بمواجهة تحديات الأزمة، الحالية والمستقبلية.

ويضم القسم الثاني من الدراسة التوصيات التي بدورها المجلس بهدف تجاوز الانعكاسات السلبية للأزمة وارسال الظروف المثلث من أجل الانحراف في مسار تموي جديد لبلادنا. وقبل ذلك، يقدم هذا القسم إضاعة للرؤية والقناعات التي استند عليها المجلس في بلوحة تلك التوصيات، وتأطيراً للتوجهات التي ينبغي أن تدرج فيها مداخل التغيير الكبرى المقترحة، وكذا المبادئ التي يجب أن ترتكز عليها.



## القسم الأول: انعكاسات وتحديات الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19

### 1. أزمة صحية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، في المغرب وبباقي دول العالم

#### 1.1. الأزمة الصحية وتداعياتها متعددة الأبعاد على الصعيد العالمي

##### 1.1.1. بدايات الأزمة وردود فعل الدول

بعد ظهوره في الصين في نوفمبر 2019، وصل وباء فيروس كورونا لاحقاً إلى باقي دول العالم، منتقلًا إلى أوروبا ثم أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ثم إفريقيا.

أمام هذا الانتشار السريع والمتسارع للفيروس، شرعت عدة دول في إغلاق حدودها ووقف الرحلات الجوية الدولية. وفي مارس 2020، تم تعميم قرار تقييد الرحلات الجوية وإغلاق الحدود بين الدول، مما أدى إلى وقف حركة الأشخاص، وكذلك المبادرات التجارية (وان بدرجة أقل) لأكثر من 3 أشهر.

وبالموازاة مع ذلك، بدأت جميع البلدان في اتخاذ جملة من التدابير الصارمة، المتفاوتة الحدة من بلد لآخر، تهم تقييدها مؤقتاً لحرية التنقل والتجمع، بالإضافة إلى سن تدابير وقائية من قبيل إجبارية ارتداء الكمامات الواقية، واستخدام المحاليل الكحولية المعقمة، والحجر الصحي (الفردي و / أو العام)، وفرض التباعد الجسدي، إلخ.

لقد سعت الدول من خلال هذه التدابير أساساً إلى كبح تزايد حالات العدوى والوفيات في صفوف ساكنتها. وقد اختلفت الاستراتيجيات المعتمدة من بلد لآخر، وذلك حسب قدرات كل دولة ودرجة جاهزيتها، فضلاً عن مستوى تأهبها لمواجهة أزمة بهذا الحجم. كما أن تعامل الدول مع الوباء كان مرتبطاً باختياراتها السياسية، ودرجة تمثيلها لحقوق الإنسان الأساسية، ودرجة التأثر بتدابير تقييد الحركة، فضلاً عن مدى تأثير وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي على الرأي العام.

واعتمدت بعض الدول الآسيوية إجراءات صارمة على أمل تأخير دخول الفيروس إلى أراضيها لأطول وقت ممكن، وذلك من أجل الاستعداد لتدبير أفضل لأزمة كوفيد-19. وتتجذر الإشارة في هذا الصدد إلى سمتين بارزتين طبعتا تدبير البلدان الآسيوية للجائحة، ألا وهما اللجوء المبكر لفحص الساكنة على نطاق واسع وتعميم ارتداء الكمامات. أما بالنسبة للبلدان الأوروبية فقد جاء تفاعلاً مع الأزمة متأخراً، وبالتالي لم تتمكن من استباق الانتشار السريع للفيروس، ولا تنسيق تدابير التصدي له في ما بينها من خلال تعبئة إطار التعاون الذي يتيحه الاتحاد الأوروبي.

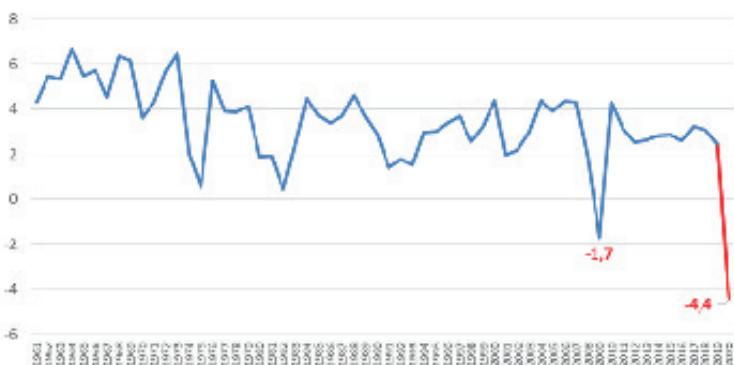
غير أن هذه المرحلة الأولى لانتشار الفيروس، والتي اتسمت بانعدام اليقين وعدم معرفة علمية دقيقة بطبيعة الفيروس، تضاعنا أمام شعور متباهٍ بشأن مدى قدرة الدول والمؤسسات الدولية على تنسيق جهودها لمواجهة جماعية للجائحة. فمن ناحية، اتسمت هذه المرحلة بمنافسة محمومة بين الدول حول اقتداء المعدات الطبية الوقائية والأدوية، كانت أحياناً لا تراعي قواعد المنافسة الشريفة، مما وضع مفهوم التضامن بين الأمم موضع تساؤل. ومن ناحية أخرى، تميزت الفترة ذاتها بإطلاق دينامية عالمية في مجال البحث العلمي سعت إلى فهم الفيروس وتطوير اللقاحات المضادة له، لكن دون أن تخلق هذه الدينامية ما يكفي من تعبئة تتضاد فيها جهود مختبرات البحث لتحقيق هذا الهدف.

وانطلاقاً من 15 يونيو 2020، أي تزامناً مع بداية رفع الحجر الصحي في العديد من الدول، تمت إعادة فتح الحدود بشكل تدريجي مع الإبقاء على إلزامية التباعد الجسدي والإجراءات الصحية الوقائية الأخرى. غير أن هذه التدابير لم تكن كافية لوقف الركود الحاد، إن لم نقل التوقف الكامل للعرض والطلب في العديد من قطاعات الاقتصاد. لقد شكل تحول الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية عالمية، وما لها من تداعياتها على الأسر والمقاولات، تحدياً للبلدان ومصدراً لجملة من التحولات الاجتماعية والبيئية. وتتجدر الإشارة، إلى أن عودة الأمور إلى مجريها الاعتيادي ستظل رهينة بمدى قدرة البلدان وال المجالات الترابية على احتواء آثار الأزمة، ولكن أيضاً على مدى نجاعة وفعالية المنظومة الصحية لكل بلد.

#### 1.2.1.1 الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

إن تداعيات أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي تداعيات غير مسبوقة. إذ تشير توقعات النمو (العام 2020) أنها تظل محاطة بالكثير من الشكوك)، إلى انكماش كبير في الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بحوالي 4.4% في المائة (انظر الرسم البياني رقم 1)، أي ما يقارب 2.6 مرات الانخفاض الذي سجله الاقتصاد العالمي سنة 2009 على إثر الأزمة المالية.

**الرسم البياني رقم 1 : نمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي ما بين سنين 1961 و 2020**



المصدر : قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية وتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي

بالإضافة إلى حجم الأزمة الصحية الناجمة عن فيروس كوفيد-19، فإن خصوصيتها تكمن أيضاً في طبيعتها نفسها، حيث تعرضت اقتصادات العالم بأسره، وفي الوقت نفسه، لصدمة قوية همت العرض والطلب معاً.

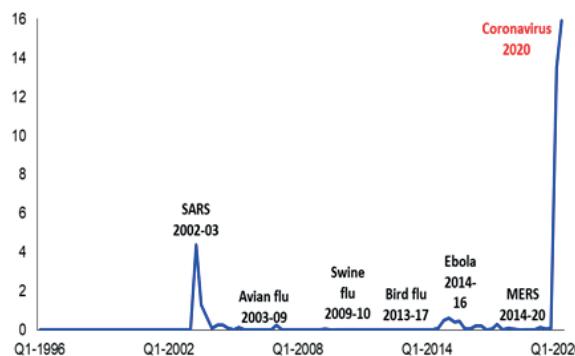
هكذا، شكلت تدابير الحجر الصحي، تتضافر إليها الإجراءات المتصلة بحالة الطوارئ الصحية وتقيد النشاط الاقتصادي، وتقليل حركة اليد العاملة واضطراب سلاسل التوريد العالمية، عوامل تسببت في إغلاق دائم أو مؤقت للمقاولات، مع ما ترتب عن ذلك من تراجع في وتيرة وحجم النشاط الاقتصادي، وهو ما ساهم في انخفاض حاد في العرض على مستوى غالبية القطاعات. أما بالنسبة للطلب، فقد أدى فقدان الشغل ومصادر الدخل إلى انخفاض القدرة الشرائية وبالتالي إلى تراجع مستوى الطلب الداخلي، وتوجيهه نحو المواد الأساسية على حساب أوجه الاستهلاك الأخرى المكونة لسلة استهلاك الأسر.

كما تكمن خصوصية أزمة كوفيد-19 في كونها حدثت في سياق متسم بعولمة المبادلات التجارية وتدفقات رؤوس الأموال وحركة الأشخاص، وهيمنة سلاسل القيمة المجزأة. وقد شكل هذا الترابط الذي بات سمة عالم اليوم عاملًا في هشاشة النظام الاقتصادي العالمي إزاء هذه الأزمة، حيث ساهم في انتشار تداعيات الصدمة وزاد من تعرّض البلدان للأثار السلبية لاضطرابات سلاسل التوريد وتراجع الطلب الخارجي.

من جهة أخرى، وضعت الجائحة صناع القرار على المستوى العالمي أمام معادلة صعبة، حيث كان عليهم إزاعها الاختيار بين فرض حجر صحي صارم لإنقاذ حياة الأفراد، أو اتباع إجراءات صحية أقل صرامة وإعطاء الأولوية لمواصلة النشاط الاقتصادي.

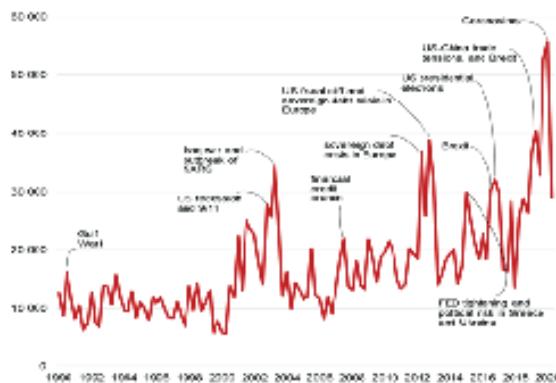
وأخيرًا، فقد تجلت إحدى السمات البارزة لهذه الأزمة الحالية في المستوى غير المسبوق لأنعدام اليقين وعدم وضوح الرؤية الذي تولد عنها في صفوف صناع القرار والخبراء والعلماء والأفراد بشكل عام (انظر الرسميين البيانيين رقم 2 و 3). وما زاد من ضبابية الأفق على المدى القصير والمتوسط، تناقل الآراء والإعلانات وتعددتها وتضاربها أحياناً، سواء على مستوى الدوائر الرسمية أو وسائل الإعلام، فضلاً عن ظاهرة « الأخبار الكاذبة »، بل وحتى « المعطيات العلمية الزائفه ».

**الرسم البياني رقم 2 : المؤشر العالمي لعدم اليقين المرتبط بالجائحة**



المصدر : المؤشر العالمي لعدم اليقين المرتبط بالجائحة

**الرسم البياني رقم 3 : المؤشر العالمي لحالة عدم اليقين**



المصدر : المؤشر العالمي لحالة عدم اليقين

لقد ساهمت الأزمة الصحية والأزمة الاقتصادية الناجمة عنها، في مفاقمة التفاوتات التي كانت موجودة من قبل وعمقت أشكال هشاشة السكان. وبحسب توقعات البنك الدولي فسيقع 100 مليون شخص في الفقر المدقع، حيث إن الأشخاص الأكثر تضرراً من الأزمة الحالية هم في الغالب أولئك الذين يعانون أصلاً من أشكال عميقة من الفوارق والتمييز.

ومن هؤلاء الفئات الأكثر تضررا من الجائحة نجد أولاً الأطفال. فقد أشار التقرير الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة في أبريل 2020<sup>6</sup> حول تأثير كوفيد-19 على الأطفال إلى أنه رغم أن الفيروس لا يستهدف صحيا الأطفال بالدرجة الأولى، إلا أنهم قد يصبحون من بين أكبر ضحاياه<sup>7</sup>. وحسب الأمين العام للأمم المتحدة، فإن هذه الأزمة التي بدأت كأزمة صحية قد تحول إلى أزمة واسعة النطاق لحقوق الطفل». من جانبها، تقدر منظمة العمل الدولية، أنه كلما ارتفع معدل الفقر بنقطة واحدة إلا وارتفع معه معدل تشغيل الأطفال بـ 0.7 نقطة.

ثانياً، النساء. إذ بالنظر لوضعهن الاجتماعي فقد تأثرن بشكل خاص بتداعيات الجائحة<sup>8</sup>. وأبرزت العديد من منظمات الأمم المتحدة إلى أن العجر الصحي والضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي ترتب عنده أدت إلى ارتفاع مقلق في حالات العنف الأسري حول العالم. وحسب المنظمة العالمية للصحة<sup>9</sup>، فقد أشارت الدول الأعضاء إلى أن حالات التبليغ عبر الهاتف الصادرة عن النساء اللواتي يتعرضن للعنف من لدن شركائهن قد ارتفعت في شهر أبريل 2020 بنسبة 60 بالمائة، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية<sup>10</sup>. كما أن العمل عن بعد والتعليم عن بعد قد أثقلتا كاهل النساء وزادا من حدة الأعباء المنزلي غير المؤدي عنها الملقاة على عاتقهن، مما كانت له تداعيات فورية وشديدة الوطأة على صحتهن الجسدية والنفسية، كما كانت له انعكاسات جسيمة على نشاطهن الاقتصادي والمهني.

وقد تبين أن جائحة كوفيد-19 أضررت بشكل أكبر بمصادر عيش النساء نتيجة تأثير هذا العباء الإضافي، الناجم عن التقسيم الذكوري للأدوار الاجتماعية الذي يجعل المرأة مسؤولة بشكل غير متناسب مقارنة مع الرجل عن الأعباء المنزلي غير المؤدي عنها. كما جاء هذا التأثير السلبي نتيجة طبيعة القطاعات التي تشغلهن النساء عموما (قطاعات ذات قيمة تجارية متدينة جدا ومنفعه اجتماعية لا تحظى بالقدر الكافي من التثمين). هكذا، كشفت بعض الدراسات<sup>11</sup> أن «مناصب الشغل التي تشغلهن النساء تعد أكثر تأثرا بتداعيات هذه الأزمة بـ 1.8 مرة أكثر من الرجال»، مضيفة أنه «إذا كانت النساء تمثلن 39 في المائة من العمالة العالمية، فإنهن يمثلن في المقابل 54 في المائة من إجمالي مناصب الشغل المفقودة»<sup>12</sup>.

أما في ما يتعلق بالشباب، والذين يشكلون ما يقارب 16 في المائة من مجموع سكان العالم، ويبلغ تعداد من تراوح أعمارهم منهم بين 15 و 24 سنة<sup>13</sup> 1.2 مليار نسمة، فقد كشفت إحصائيات المنظمات العالمية أن 60 في المائة من الطلبة تأثروا بإغلاق المدارس العليا والجامعات. وتتجذر الإشارة إلى أن الشباب معرضون للبطالة بثلاثة أضعاف أكثر من البالغين، كما أن 77 في المائة منهم يستغلون في القطاع غير المنظم وغالبا ما يعملون في ظروف شغل هشة وغير مستقرة.

## 6 – Policy Brief: The Impact of COVID-19 on children

7 - الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعنى بالعنف ضد الأطفال

8 - موجز للسياسات : أثر مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) على النساء والفتيات، أبريل 2020، الأمم المتحدة

[https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/arabic\\_brief\\_on\\_covid\\_and\\_women.pdf](https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/arabic_brief_on_covid_and_women.pdf)

9 - تصريح المدير الإقليمي لمكتب منظمة الصحة العالمية في أوروبا، هانز كلوغ

10 - <https://www.ouest-france.fr/sante/virus/coronavirus/confinement/confinement-violences-conjugales-1-oms-alerte-sur-une-hausse-des-appels-allant-jusqu-60-6827805>

11- الدراسات ماكينزي

12 - Etude de McKinsey, juillet 2020 : <https://www.mckinsey.com/featured-insights/future-of-work/covid-19-and-gender-equality-countering-the-regressive-effects?cid=other-eml-alt-mgi>

13 - تشير التوقعات إلى أن تعداد شباب العالم سيزيد بـ 850 مليون نسمة في أفق سنة 2050

وأخيراً، يعد الأشخاص المسنون من بين أول ضحايا جائحة كوفيد-19. فحسب منظمة الأمم المتحدة، فإن عدد الوفيات في صفوف هذه الفئة يعتبر الأعلى من مجموع حالات الوفاة الناجمة عن هذا الفيروس. من جانبها، تقدر المنظمة العالمية للصحة أن 95 في المائة على الأقل من الأشخاص الذين قضوا بسبب فيروس كورونا تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق<sup>14</sup>.

من جانبه يعد قطاع التربية والتعليم، الذي تأثر جراء توقف التدريس الحضوري، من بين القطاعات الاجتماعية الأكثر تضرراً من الأزمة الصحية الراهنة. حيث بلغ عدد التلاميذ والشباب المعينين بإغلاق المدارس والجامعات ما يناهز مليار شخص عبر أنحاء العالم، أي أزيد من 67 في المائة من مجموع المتعلمين عبر بلدان المعمور. وهو وضع من شأنه أن يؤثر سلباً على جودة التعليم، وذلك لعدة أسباب: اضطراب العملية التعليمية؛ تقليل التفاعل الإنساني (العلاقة الاجتماعية المباشرة بين المتعلم والأستاذ)؛ عدم في المدة الاعتيادية للموسم الدراسي، حيث لم يتم تعطية سوى جزء من البرامج الدراسية المقررة؛ عدم ملاءمة المحتويات المقدمة للمتعلمين، خاصة في ما يتعلق بالتكوينات والأعمال التطبيقية.

أما بخصوص حقوق الإنسان، وهي حقوق كوبنية ومتربطة وفق مفهوم الأمم المتحدة، فقد تأثرت هي أيضاً بالأزمة الصحية الحالية. إذ لأول مرة يحدث أن يتم على صعيد جميع دول العالم تقريباً، سن حجر صحي نجم عنه فرض قيود على حرية تنقل الأشخاص، وصعوبة ولوجهم إلى الخدمات الصحية (بالنسبة لباقي الأمراض غير فيروس كورونا)، وإلى المواد الغذائية الأساسية والعمل والتعليم والثقافة والترفيه<sup>15</sup>.

وتتجدر الإشارة إلى أنه في إطار الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة في مارس 2020 خطة استجابة إنسانية عالمية من أجل المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي لمكافحة انعكاسات هذه الأزمة، والتماسك الاجتماعي، ولحماية الفئات الأكثر هشاشة.

وبالموازاة مع هذه الصعوبات الاجتماعية والمجتمعية، انخفض حجم المبادرات التجارية بحوالي 3.5 في المائة على أساس سنوي خلال الفصل الأول من السنة، وذلك بسبب ضعف الطلب، وانهيار النشاط السياحي الدولي، واضطراب سلاسل التموين الناجم عن إجراءات الحجر الصحي (وهو اضطراب فاقمه في بعض الأحيان القيود المفروضة على التجارة)<sup>16</sup>. ففي إفريقيا، على سبيل المثال، فإن الوضع الغذائي الهش أصلاً قد 250 مليون شخص قد تتفاقم حده، وقد يقع 500 مليون شخص إضافي في الفقر<sup>17</sup> نتيجة اضطراب سلاسل التموين بالمواد الغذائية الأساسية.

ذلك أن أنظمة التموين بالمواد الغذائية تشكل محوراً أساسياً للاقتصادات الوطنية حول العالم. وحسب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، فمن بين مجموع ساكنة العالم البالغ تعدادها 7.8 مليار نسمة، هناك حوالي 4.5 مليار شخص يعملون ويعيشون على الأنظمة الغذائية. وفي مجال العمل، تُشغل الأنظمة الغذائية بشكل مباشر أزيد من 1.5 مليار شخص. غير أن جائحة كوفيد-19، بقصد القضاء على 35 في المائة من مناصب الشغل النظامية التي توفرها هذه الأنظمة، أي ما يعادل 451 مليون منصب شغل<sup>18</sup>.

<sup>14</sup> - <https://www.un.org/fr/%C3%A9quipe-de-communication-de-la-riposte-de-l%C3%82%80%99onu-au-covid-19/covid-19-les-personnes-%C3%A2g%C3%A9es-patient-un>

<sup>15</sup> - UN, Covid 19 et droits humains, Réagissons ensemble, Avril 2020.

<sup>16</sup> - مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، يونيو 2020

<sup>17</sup> - La pandémie Covid-19 a changé l'échiquier géostratégique mondial, Policy Center for the New South, juin 2020

<sup>18</sup> - جلسة إنصات مع ممثلي منظمة الأغذية والزراعة، 27 يوليو 2020

في هذه المرحلة، ستظل عودة الأمور إلى سابق عهدها مرتهنة بمدى قدرة البلدان وال المجالات التراثية على احتواء آثار الأزمة، ولكن أيضًا بمدى نجاعة المنظومة الصحية لكل بلد. وإن كان من الصعب الإحاطة الدقيقة بالآثار الحقيقية لهذه الأزمة، فإن الأمر الأكيد هو أنه في غياب إجراءات وتدابير هيكلية وتغييرات جذرية، فإن معاناة اقتصاداتها ومجتمعاتها وبنيتها مع هذه الأزمة لن تتوقف. كما أن احتمال ظهور أوبئة جديدة يمكن أن يصبح مرتفعاً بشكل متزايد، وذلك بالنظر إلى تأثيرات تغير المناخ المختلفة. كما يعتبر انتقال الفيروسات من الحيوانات إلى البشر مثلاً جلياً على هذا الخطر، حيث إنه ينبع، من بين أمور أخرى، عن الإجهاز على الغابات وتدمير التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية لأنواع الحيوانات، تاهيك عن الصلة بين التلوث وبين ظهور أمراض الجهاز التنفسى وكذا أمراض القلب والشرايين، إلخ.

## 2.1. الأزمة الصحية بالمغرب

منذ تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في 2 مارس 2020، ونظراً للتطورات السريعة التي حدثت على المستوى العالمي جراء انتشار الفيروس، اتخذ المغرب تدريجياً مجموعة من الإجراءات الوقائية السريعة والاستباقية للحد من تفشي كوفيد-19. وقد همت هذه التدابير الميدان الصحي بالإضافة إلى تقييد التنقل والتجمعات والأنشطة الثقافية والفنية والدينية، وغير ذلك.

وبعد إعلان حالة الطوارئ الصحية في 20 مارس 2020، جرى في إطارها فرض حجز صحي شامل، وذلك وعياً من السلطات العمومية بمحدودية قدرات المنظومة الصحية الوطنية بالنظر لما يعتريها من أوجه قصور، وقادياً لخطر تجاوز عدد الحالات المتغيرة بها للطاقة الاستيعابية للمنظومة الاستشفائية، في حالة ارتفاع أعداد الحالات الخطيرة التي تتطلب تكفل طبياً ببروتوكولات علاجية تتطلب تجهيزات طبية غير متوافرة بالقدر الكافي.

### 1.2.1. السند الدستوري والقانوني لإعلان حالة الطوارئ الصحية والظروف المتعلقة بتطبيقها

منذ الإرهاصات الأولى لانتشار فيروس كوفيد-19 في المملكة، أعلنت السلطات العمومية حالة الطوارئ الصحية. وقد جرى اعتماد هذا النمط الاستثنائي والمؤقت في حكامة الدولة من خلال بلاغ رسمي صدر بتاريخ 20 مارس 2020 عن وزارة الداخلية، تقرر بموجبه تقييد الحركة في البلاد واعتماد الحجر الصحي الشامل على امتداد التراب الوطني.

وتتجدر الإشارة إلى أنه من بين جميع الحالات الاستثنائية التي ينص عليها الدستور من قبيل حالة الاستثناء (الفصل 59 من الدستور) أو حالة الحصار (الفصل 74)، فإن السلطات العمومية اختارت هذا التدبير غير المسبوق، ألا وهو حالة الطوارئ الصحية، مستمدة في ذلك على الفصل 21 من الدستور الذي ينص على أن السلطات العمومية تضمن «سلامة السكان، وسلامة التراب الوطني، في إطار احترام الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع».

#### مؤطر رقم 1: الإطار القانوني لحالة الطوارئ الصحية

لقد جرى تثبيت حالة الطوارئ الصحية بموجب مرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها (تمت المصادقة عليه بموجب القانون رقم 23.20 الصادر في 28 ماي 2020)، وكذا بموجب المرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد-19. أما إجراءات التخفيف من القيود المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية والرفع التدريجي للحجر الصحي الشامل، فقد اعتمدتها الحكومة بموجب المرسوم رقم 2.20.406 الصادر في 9 يونيو 2020.

إن هذا التأسيس القانوني الجديد يرسم نطاق حالة الطوارئ الصحية، ويحدد مدة سريانها ( يتم تمديدها كل شهر بموجب مرسوم) ويمنح للحكومة صلاحية اتخاذ جميع التدابير الازمة التي تقتضيها هذه الحالة، خلال الفترة المحددة لذلك، بموجب مراسم وقرارات ومقررات تنظيمية وإدارية، أو بواسطة مناشير وبلاغات، من أجل التدخل الفوري والعاجل للحلولة دون تفاقم الحالة الوبائية. هذا وقد قدرت السلطات العمومية، في إطار الإمكانيات المتعددة التي يمنحها الدستور، عدم اللجوء إلى الفصل 70 من الدستور الذي ينص على أنه «للقانون أن يأذن للحكومة أن تتخذ في ظرف من الزمن محدود، ولغاية معينة، بمقتضى مراسم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها. ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها. غير أنه يجب عرضها على البرلمان بقصد المصادقة، عند انتهاء الأجل الذي حدد قانون الإذن بإصدارها».

وارتكازاً على هذا السند القانوني، وعلى الرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل (المادة 3 من المرسوم بقانون رقم 2.20.292)، فقد تم اتخاذ العديد من القرارات التي همت على الخصوص فرض الحجر الصحي ورفعه، تقيد التنقل والتجمعات، وقف الأنشطة واستئنافها، إغلاق وفتح المحلات التجارية، اعتماد الدراسة عن بعد، فضلاً عن العديد من التدابير الأخرى ذات الطبيعة الأمنية والصحية والاجتماعية والاقتصادية من قبيل الدعم المقدم للمقاولات والعاملين في القطاع المنظم وغير المنظم.

بالإضافة إلى ذلك، نص المرسوم بقانون على ما يلي :

- وقف سريان مفعول جميع الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها (تم نسخ هذا المقتضى بموجب القانون رقم 42.20 الصادر في 25 بوليو 2020 حيث لم يعد الوقف ينسحب على جميع الآجال القانونية، وإنما على كل أجل يتبع للحكومة أن استمرار سريانه يحول دون ممارسة الأشخاص المعنيين به لحقوقهم أو الوفاء بالتزاماتهم. وقد نص هذا القانون على أن تُحدَّد بنص تنظيمي حالات وقف سريان مفعول الآجال المذكورة).

- النص على عقوبات في حالة مخالفة أحكام حالة الطوارئ الصحية (عدم ارتداء الكمامات، الخروج دون رخصة استثنائية للتنقل، نشر أخبار زائفة متعلقة بالجائحة)، وذلك دون الإخلال بالعقوبة الجنائية الأشد. وقد جرى تعديل وتميم هذا المقتضى، الذي اعتبره بعض الفاعلين مشدداً وغير متناسب مع طبيعة المخالفات، بموجب المرسوم بقانون رقم 2.20.503 الصادر في 7 غشت 2020، حيث تتنص المادة 4 مكرر على أنه يمكن أن تكون المخالفات لأحكام حالة الطوارئ موضوع مصالحة تتم بتأدية غرامة تصالحية جزافية قدرها 300 درهم، ويترتب على أداء الغرامة التصالحية الجزافية عدم تحريك الدعوى العمومية، وبالتالي عدم التعرض لعقوبة حبسية محتملة (ولا ينطبق هذا المقتضى على المخالفات المتعلقة بالأخبار الزائفة).

وقد تم في إطار تدبير حالة الطوارئ الصحية، إصدار أزيد من مائة نص، من قوانين ومراسيم وقرارات ودوريات/مناشير وبلاغات. وسمحت هذه الترسانة الجديدة، الصادرة أساساً عن القطاعات الوزارية المكلفة بالداخلية والصحة والمالية والتجارة والصناعة وال التربية الوطنية، بتأطير عمل السلطات العمومية خلال هذه الفترة، عبر إعطاء الأولوية للجوانب التالية :

- استقرار مناصب الشغل، ودعم الدخل وتمويل المقاولات;
- ملائمة المالية العمومية وترشيد نفقات الإدارة؛
- تموين الأسواق وتقنين مؤقت لأسعار بعض المواد؛
- التحول الرقمي والعمل عن بعد.

وفي المجمل، اتخذت الحكومة العديد من التدابير المعاكبة (انظر الملحق رقم 1)، لا سيما من خلال المصادقة على أكثر من 12 مرسوما، منها 7 مراسيم تتعلق بتمديد حالة الطوارئ الصحية.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت السلطات العمومية، لا سيما وزارات الداخلية والصحة والاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والتجارة والصناعة والعدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، العديد من التدابير القانونية التي تدخل ضمن اختصاصاتها. وتشمل هذه التدابير قرارات وزارة (7) ودوريات ومذكرات (43) وثيقة، وببلاغات صحفية (58) ودلائل تهدف إلى تزيل الإجراءات التنظيمية أو الاحترازية، وتبسيط المساطر، فضلاً عن تدابير تتعلق بالمرافق العمومية.

يلاحظ من خلال الوقوف على الاختيارات التي تبنتها السلطات العمومية في تدبير حالة الطوارئ الصحية هيمنة للمجال التنظيمي. إذ أقرت السلطات جملة من الأحكام، التي تدرج حصرياً ضمن مجال القانون طبقاً للدستور (الفصل 71)، بالالتجوء إلى قرارات إدارية تصنف أحياناً في أدنى سلم تراتبية القواعد القانونية (قرارات، دوريات، مناشير، بلاغات صحفية، الخ).

فعلى سبيل المثال، تدخل إجبارية ارتداء الكمامة الواقية، التي صدر قرار فرضها بموجب بلاغ مشترك، ضمن المجال التشريعي المتعلق بالحقوق والحرفيات الأساسية.

من جهة أخرى، تقرر إحداث آليات حكامة موازية على المستويين المركزي والتراكي، من أجل تدبير الجائحة، من قبيل لجنة للقيادة على الصعيد الوطني، وللجنة اليقظة الاقتصادية، وخلية وزارية مشتركة لتدبير الأزمة، وللجنة علمية وتقنية مختصة، ولجان اليقظة الإقليمية، وغيرها. غير أنه، نظراً لضرورة التفاعل على وجه السرعة مع مستلزمات هذه الظرفية الخاصة، فقد تم إسناد صلاحيات واحتياطات مهمة لهذه الآليات، لا سيما لجنة اليقظة الاقتصادية والخلية الوزارية المشتركة لتدبير الأزمة، من أجل اتخاذ العديد من القرارات والتداريب المهمة، دون المرور وجوهاً عبر مجلس الحكومة أو البرلمان (على سبيل المثال: المساعدات المباشرة الممنوحة للأسر التي تعمل في القطاع غير المنظم).

كما اتسمت هذه المرحلة باتساع هامش السلطة التقديرية المخولة للقوات العمومية المكلفة محلياً بالمهام على تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالتقيد المؤقت لبعض الحقوق والحريات الدستورية، ومعاناة المخالفات والجناح المرتبطة بخرق أحكام حالة الطوارئ، وكذا فرض احترام تدابير التباعد التي جرى إقرارها في هذا الإطار. وتمس هذه السلطة التقديرية حرمة الأفراد، في ما يتعلق بارتداء الكمامات الواقية أو عقد التجمعات أو التنقل خارج المنزل وبين المدن، كما تمس نشاط المقاولات عندما يتعلق الأمر بشروط إعادة فتح المحلات التجارية واستئناف العمل في المصانع ووحدات الإنتاج. وقد ولدت هذه السلطة التقديرية التي اتسع هامشها في بعض الأحيان إحساساً بال تعرض لتجاوزات، وشعوراً بالحيف، بل أدت إلى حالات من التوتر في بعض الأحياء.

وأخيراً، لوحظ أنه تمت تقوية الوصاية الإدارية والمالية على الجماعات الترابية (الجهات، مجالس، عمالات أقاليم وجماعات) رغم أن هذه الأخيرة تتمتع بمبدأ التدبير الحر المنصوص عليه في الدستور (الفصل 136). وفي هذا الإطار، تم استناداً إلى الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون المتعلقة بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير التي قلصت من مجالات تدخل الهيئات المنتخبة وأدت إلى مراجعة أولويات النفقات المبرمجة في ميزانياتها.

## 2.2.1 التدابير الصحية الوقائية من أجل التحكم في الجائحة والتبعة الاستثنائية لتعزيز المنظومة الصحية

اتخذ المغرب جملة من التدابير الصحية من أجل التحكم في الجائحة، همت اعتماد طرق علاجية جديدة واقرارا بروتوكولات صحية وآليات تتبع المخالطين، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات للكشف عن الإصابة. ويبين الجدول أدناه التسلسل الزمني لهذه التدابير.

**الجدول رقم 1 : كرونولوجيا أبرز التدابير الصحية والوقائية المتخذة**

اعتماد العلاج بالكلوروكيدين	24/03/2020
إقرار إجبارية ارتداء الكمامات	07/04/2020
توسيع نطاق اختبارات الكشف عن الفيروس لتشمل المخالطين للحالات المؤكدة	13/04/2020
علاج المخالطين بدواء الكلوروكيدين	15/04/2020
توسيع نطاق اختبارات الكشف عن الفيروس لتشمل أجراء الوحدات الصناعية	22/04/2020
إطلاق تطبيق «وقايتي» لإشعار المخالطين باحتمال التعرض لفيروس كوفيد-19	01/06/2020
إطلاق عملية مبسطة للكشف عن الإصابة بفيروس كوفيد-19 في صفوف أجزاء القطاع الخاص	03/06/2020
المشاركة في التجارب السريرية للقاح مضاد لفيروس كوفيد-19	20/08/2020

وتمت مواكبة هذه الجهود بتبعة استثنائية لفائدة قطاع الصحة. هكذا مكّن الإسراع بإحداث صندوق خاص بتدابير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" من تخصيص ملياري درهم لتعزيز المنظومة الصحية، مما سمح بالتعزيز السريع للبنيات الطبية المخصصة لاستقبال والتكفل بالمصابين بالفيروس، وذلك بفضل اعتماد مساطر مالية مبسطة لتبعة النفقات. وقد سمح هذا المجهود بتوفير 1200 سرير للإنعاش و1500 سرير للاستشفاء و20 مختبراً لإجراء اختبارات الكشف عن الإصابة بالكورونا-19 (رفع عدد الاختبارات : من 500 إلى 25000 مع نهاية يوليو 2020) وتدارك التأخير المسجل في مجال الفحص بالأشعة من خلال توفير 23 جهازاً للكشف (سكنير) في المستشفيات الجهوية (بكل من طاطا والراشيدية ومستشفى ابن سينا بالرباط، وغيرها).

وقد واكب تأهيل المؤسسات الاستشفائية تبعة كبيرة للموارد البشرية التابعة لوزارة الصحة من أجل مواجهة الجائحة، بالإضافة إلى مشاركة فاعلة لطلب العسكري. كما أن القطاع الخاص قدم بدوره دعماً في مجال التكفل بحالات مصابة بالفيروس من خلال بعض المبادرات (في كل من الدار البيضاء وفاس وطنجة) همت توفير الاستشفاء وتوفير المعدات والتكوين ومشاركة الأطباء الخواص.

19 - صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 17 مارس 2020 المرسوم المتعلق بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم الصندوق الخاص بتدابير جائحة كورونا "كوفيد-19".

20 - المصدر : وزارة الصحة

وفي ما يتعلّق بالبحث الطبي، أطلق باحثون جامعيون مشروع «جينوماً» الذي يتم تطويره داخل كلية الطب والصيدلة بالرياط، وقد توصلوا إلى نتائج أولية واعدة في ما يتصل بتحليل جينوم فيروس سارس-كوفيد-2. من جهته، أطلق معهد باستور بالمغرب مشروعًا لتطوير اختبار كشف سريع للإصابة بكوفيد-19 باعتماد المضادات الجينية، بالإضافة إلى مشروع لتطوير اختبار كشف سريع باستعمال المصل، فضلاً عن مشروع لتطوير علاج لفيروس كوفيد-19 باستعمال سم العقارب والأفاعي. من جانبها، طورت المؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة والابتكار والبحث مؤسسة (MASCIR) أول طقم اختبار تشخيصي لفيروس كوفيد-19 (RT-PCR) مائة بالمائة مغربي. وقد تمت المصادقة على الاختبار من لدن القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي ومعهد باستور بباريس.

كما اتسمت هذه الفترة بالتفاعل والتبعية السريعة للنسيج الصناعي، حيث تجندت عدد من الوحدات الإنتاجية لتصنيع الكمامات الواقية وأجهزة التنفس الاصطناعي من أجل ضمان الاكتفاء الذاتي للمغرب في هذا المجال.

### **3.2.1. التدابير التقييدية واستراتيجيات التنزيل**

لقد كانت ردة فعل السلطات المغربية إزاء مخاطر كوفيد-19 سريعة وقوية ومتعددة الأبعاد : بعد الأمني (إغلاق الحدود، تقييد التنقل، الحجر الصحي، حظر التنقل الليلي، البعد الصحي (تهيئة بنيات طبية للاستقبال والتكميل والاستشفاء، وتهيئة المستعجلات، وضع بروتوكول علاجي، التكفل بالمصابين، توفير المعلومة الطبية)، البعد التضامني والإنساني (صرف إعانات مالية جزافية وفق شروط معينة لفائدة الأسر العاملة بالقطاع غير المنظم، والأجراء والمستخدمين المعرض بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمنتسبين للمقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي تواجه صعوبات)، البعد الاقتصادي (توقيف الأنشطة، ضمان استمرارية الأنشطة الحيوية، وضع تدابير دعم وتحفيز وتحفيز همت القطاع البنكي والنفدي والجبائي، إلخ). وقد اتسم تدبير هذه المرحلة بتحلي العاملين في قطاع الصحة والقوات العمومية، بقدر عال من المسؤولية والمهنية. غير أنه تم تسجيل نوع من الارتباط الناجم أساسا عن تدبير رخص التنقل الاستثنائية بين المدن والجهات خاصة خلال عيد الأضحى، كما هُم عملياً تمomin السوقي بالكميات وتقلب أسعارها وبيعها على المستوى المحلي.

في إطار تزيل مقتضيات حالة الطوارئ الصحية، نفذت السلطات العمومية جملة من التدابير المواتكبة الرامية إلى فرض حجر صحي شامل وضمان احترامه من لدن الساكنة. كما أن تدبير الأزمة دفع بالدولة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الاستثنائية من أجل الحد من تفشي الفيروس وذلك استناداً إلى مقتضيات قانونية تخول للسلطات العمومية صلاحيات في مجال التقييد المؤقت لبعض الحقوق والحربيات. هكذا تابعت النيابات العامة بمحاكم المملكة، منذ دخول الترسانة القانونية المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية حيز التنفيذ ما مجموعه 25857 شخصا قاموا بخرق حالة الطوارئ الصحية، من بينهم 1566 شخصا أحيلوا على المحكمة في حالة اعتقال. كما أن 2593 شخصا من مجموع الأشخاص المشار إليهم تبعوا من أجل عدم ارتداء الكمامات الوقائية<sup>21</sup>.

وفي ما يتعلّق بجهود ضمان الالتزام بالقرارات والإجراءات المتعلّقة بتوقيت فتح وإغلاق الأماكن العامة والمحلاً التجاريه، فقد اضطاعت به أساساً وزارة الداخلية، سواء على الصعيد المركزي أو المحلي، فيما لوحظ أن إشراك المجالس المنتخبة في هذه الديناميك قد هُم بالأساس المساهمة المالية في الجهود المبذولة لمكافحة الجائحة و المشاركة في عمليات التقييم والعمليات المتعلّقة بتدابير التباعد الجسدي.

21 - بلاغ لرئاسة النيابة العامة، صدر قبل التمديد الأول لحالة الطوارئ الصحية

وبخصوص تدبير النقل العمومي، فقد عملت السلطات على تخفيض الطاقة الاستيعابية القصوى التي يمكن شغلها من لدن ركاب سيارات الأجرة الصغيرة والكبيرة والحافلات والترامواي والقطارات، كما أطلقت عملية تقييم واسعة لهذه الوسائل، تتم عدة مرات في الأسبوع بتعاون مع الجماعات.

تم الإعلان عن قرار إغلاق المدارس والجامعات في المغرب في 13 مارس 2020، حيث توقف التعليم الحضوري ابتداء من 16 مارس 2020 وتم اعتماد التعليم عن بعد (التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني)، كما تقرر تحديد موعد امتحانات البكالوريا في يوليو 2020 (مستوى الثانوية ثانوي) وفي أكتوبر 2020 (مستوى الأولى ثانوي).

ويقدم الجدول التالي التسلسل الزمني لأبرز التدابير الاحترازية والإجراءات المتخذة في إطار حالة الطوارئ الصحية :

**الجدول رقم 2 : التسلسل الزمني لأبرز التدابير الاحترازية والأحكام المعتمدة في ظل حالة الطوارئ الصحية**

إغلاق الحدود	09/03/2020
إغلاق المؤسسات التعليمية والجامعة	13/03/2020
منع جميع التجمعات العمومية التي يشارك فيها 50 شخصاً فما فوق	14/03/2020
إغلاق الأماكن العمومية	16/03/2020
إعلان حالة الطوارئ الصحية	20/03/2020
منع التنقل بين المدن - توقف القطارات من وإلى مختلف الاتجاهات	21/03/2020
إقرار إلزامية ارتداء الكمامات الواقية	07/04/2020
حظر التنقل الليلي خلال شهر رمضان يومياً من الساعة السابعة مساءً إلى الساعة الخامسة صباحاً، باستثناء الأشخاص العاملين بالقطاعات والأنشطة الحيوية الأساسية.	23/04/2020
الإعلان عن بدء تزيل مخطط للتحفيض التدريجي من تدابير الحجر الصحي، وتقسيم عمالات وأقاليم المملكة إلى منطقتين للتحفيض.	11/06/2020

**4.2.1 تنظيم عملية الدعم العمومي من خلال الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا وتدابير مواكبة حالة الطوارئ الصحية**

بغية تقليل انعكاسات الحجر الصحي سواء على الأسر أو المقاولات، وتنفيذ التعليمات السامية لجلالة الملك، قامت الحكومة بتاريخ 17 مارس 2020 ، بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم «الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19». وقد رصد لهذا الصندوق غلاف مالي يقدر بعشرة ملايين درهم. وقد تم فتح هذا الصندوق أمام مساهمات الأشخاص الذاتيين والمعنوين (من القطاعين العام والخاص) الراغبين في التبرع.

ويخصص الصندوق من جهة للتকفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية، سواء فيما يتعلق بتوفير البنيات التحتية الملائمة أو المعدات التي يتبعن افتاؤها باستعمال، ومن جهة أخرى لدعم الاقتصاد الوطني من خلال دعم القطاعات الأكثر تأثراً بتداعيات فيروس كورونا والحفاظ على مناصب الشغل والتحفيض من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة.

على إثر قرار إغلاق المدارس، تم وضع خطة عمل على المدى القصير من أجل ضمان الاستمرارية البيداغوجية من خلال إرساء التعليم عن بعد، حيث جرى العمل على وجه الاستعمال، على توفير الدروس عن بعد (في مجال التعليم والتكوين) خلال فترة الحجر الصحي، وذلك عبر العديد من التدابير (أ) استخدام

قنوات تواصل متعددة (الإذاعة، التلفزة، شبكات التواصل الاجتماعي)، و(ب) استخدام البوابات الإلكترونية الرسمية للوزارة والجامعات والمؤسسات التعليمية العمومية والخاصة و(ج) ) تطوير مصادر وموارد رقمية (أشرطة فيديو) وأدوات تعليمية.

وبالنسبة للتزويد بالمواد الغذائية، ورغم حجم الأزمة، فقد تمكنت السلطات من ضمان وجود عرض كافٍ في السوق الوطنية من المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد، بما في ذلك خلال شهر رمضان الذي يشهد بشكل عام ارتفاعاً كبيراً في الطلب على المنتجات الغذائية.

بالإضافة إلى ذلك، جرى اتخاذ جملة من التدابير المؤقتة لتقنين السوق، لا سيما في مجال تسويق الكمامات الواقية والمحلول الكحولي المعقم. كما تم فرض قيود على تصدير بعض المنتجات الحيوية من قبل الأدوية والكمامات والكحول الصناعي.

وأخيراً، إذا كان المغرب قد برهن على تفاعله الجيد، في بداية الأزمة، إذ أبان عن قدرته على الاستباق والتواصل، فمنذ الإعلان عن التمديد الثاني للحجر الصحي، تم تسجيل نوع من الاستياء في صفوف الأفراد والفاعلين الاقتصاديين. وقد تولد هذا الإحساس إثر بعض التصریحات الرسمية التي أعطت الانطباع بغياب الوضوح والتسييق في التعامل مع الأزمة، فضلاً عن نوع من التردد لدى السلطات العمومية. وهي وضعية من شأنها أن تأثر سلباً على منسوب الثقة في الجهاز التنفيذي المخول بموجب القانون لتدبير هذه الأزمة الصحية.

## 2. الانعکاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأزمة بالمغرب

### 2.1. انعکاسات ملحوظة على الساکنة

#### 2.1.1. تدهور دينامية التشغيل وتراجع القدرة الشرائية

كما هو متوقع، لم تتأخر التداعيات السلبية للجائحة على مجال الشغل في الظهور. فمع نهاية شهر ماي 2020، صرّح حوالي 958.000 أجير في القطاع المنظم أنهم تووقفوا عن العمل. وقد استفادوا من التعويض الممنوح في إطار الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا<sup>22</sup>. وقد بلغ عدد المستفيددين 598.000 أجير مع نهاية شهر يونيو 2020.

بالإضافة إلى ذلك، استفادت أكثر من 5.5 مليون أسرة تعمل في القطاع غير المنظم من المساعدات الممنوحة في إطار عملية «تضامن» المملوكة من الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، وهو ما يوضح الحجم الكبير لمناصب الشغل المقيدة في القطاع غير المنظم خلال هذه الأزمة. وتتجذر الإشارة إلى أن تأثير الأزمة الصحية طال أيضاً قابلية الشباب للتشغيل وولوّجهم إلى سوق الشغل<sup>23</sup>، علماً أنه لم يتم الاحتفاظ سوى بـ 17 في المائة من توظيفات الشباب حملة الشهادات، كما تم تعليق أو تأجيل 64 في المائة من التدريبات<sup>24</sup>.

عموماً، اضطرّ شخصان من كل ثلاثة أشخاص نشيطين مشغليين إلى التوقف مؤقتاً عن العمل بسبب الحجر الصحي<sup>25</sup>. ورغم أن ثلث النشطين المشغليين الذين تووقفوا مؤقتاً عن العمل قد استأنفوا عملهم مع الرفع التدريجي للحجر، فإن توقعات المندوبية السامية للتخطيط تشير إلى أن معدل البطالة على المستوى الوطني سيعرف ارتفاعاً كبيراً، إذ قد يصل إلى 14.8 في المائة، أي بزيادة 5.6 نقطة مقارنة بمستواه المسجل سنة 2019.

22 - قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

23 - جلسة إنصات لحكومة الشباب الموازية، يوليوز 2020

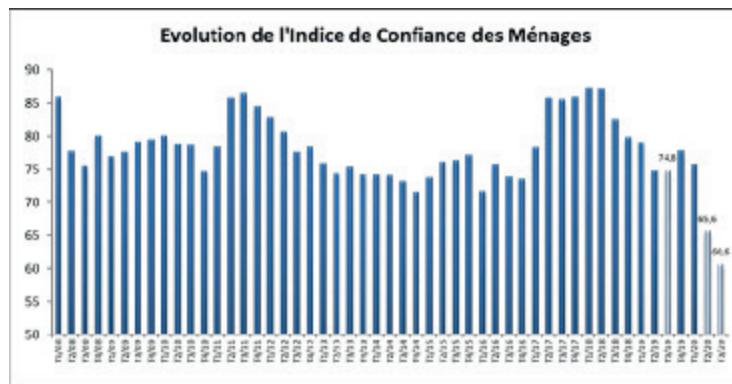
.(COVID-19 & impact sur l'employabilité des jeunes au Maroc – Juin 2020 : stagiaires.ma (sources de talents - 24

25 - المندوبية السامية للتخطيط. المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي النفسي للأسر، 2020

أما بالنسبة للفصل الثاني من سنة 2020، فقد ارتفع معدل البطالة بالمغرب، منتقلًا من 8.1 في المائة خلال نفس الفترة من السنة الماضية إلى 12.3 في المائة. غير أن هذا المعدل لا يأخذ بعين الاعتبار الانخفاض المسجل في معدل النشاط الذي تراجع من 45.8 في المائة إلى 44.8 في المائة. كما أن معدل التشغيل انخفض من 42.1 في المائة إلى 39.3 في المائة على أساس سنوي، وذلك في وقت شهد فيه معدل الشغل الناقص ارتفاعاً حاداً، إذ انتقل من 9 في المائة إلى 13 في المائة.

وقد تمثلت النتيجة الأولى لهذا الانخفاض في حجم التشغيل في فقدان الدخل وتراجع القدرة الشرائية، كما يتجلّى ذلك من خلال تراجع متوسط الدخل الشهري للنشطين المشغلين بنسبة 50 في المائة، وهو ما أدى إلى انخفاض نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بأكثر من 21.2 في المائة خلال الفصل الثاني من سنة 2020. وفضلاً عن فقدان مصدر الدخل وتدهور القدرة الشرائية للأسر، نجم عن مناخ الشكوك وعدم اليقين الذي ساد منذ بداية الأزمة تراجع الثقة وعدم وضوح الرؤية لدى الفاعلين الاقتصاديين، مما أثر سلباً على المستوى العام للطلب. في هذا الصدد، كشفت المندوبية السامية للتخطيط في مذكرة إخبارية لها حول نتائج البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر برسم الفصل الثاني من سنة 2020 عن تراجع مؤشر الثقة لدى الأسر المغربية بـ 15.1 نقطة مقارنة مع المستوى المسجل في الفصل الأول من السنة، وهو أدنى مستوى يسجله هذا المؤشر منذ الشروع في إنجاز البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر سنة 2008.

الرسم البياني رقم 4 : تطور مؤشر ثقة الأسر (الفصل الأول سنة 2008 - الفصل الثالث سنة 2020)



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

وتجرد الإشارة أيضاً، إلى أنه فضلاً عن الانخفاض المسجل في متوسط الدخل، فإن ما يبعث كذلك على الانشغال هو طريقة توزيع الدخل والتي تتولد عنها تفاوتات بين مختلف الفئات. ذلك أن فئة العاملين الأكثر هشاشة والمهن الأكثر هشاشة، لا سيما في القطاع غير المنظم، كانت هي الأكثر تأثراً بفقدان مصدر الدخل خلال الأزمة، وذلك بالنظر لعدم توفرها على مدخلات احتياطية وعدم استفادتها بالقدر الكافي من آليات للحماية الاجتماعية. وحسب المندوبية السامية للتخطيط فإن نسبة انخفاض متوسط الدخل الشهري كانت أكثر حدة في صفوف الفئات الأكثر هشاشة حيث بلغت 74 في المائة لدى العرفين والعمال المؤهلين، و71 في المائة بالنسبة للعمال، في حين بلغت 32 في المائة بالنسبة للأطر المتوسطة، و24 في المائة بالنسبة للأطر العليا. وفي نفس الإطار، يصل الانخفاض في متوسط الدخل الشهري، حسب الطبقية الاجتماعية، إلى 66 في المائة بالنسبة للنشطين المشغلين المنتسبين لنسبة 20 في المائة من السكان الأقل يسراً مقابل 32 في المائة بالنسبة لنظائرهم المنتسبين لنسبة 20 في المائة من السكان الأكثر يسراً.

## 2.1.2. الحجر الصحي وانعكاساته الممتدة على صحة الساكنة

إن المعطيات المتوفرة لحد الآن لا تسعفنا في استخلاص استنتاجات واضحة بشأن التأثيرات المحتملة للحجر الصحي على المديين المتوسط والطويل. غير أنه يمكن التأكيد بأن ثمة تداعيات معينة مرتبطة بالإصابة ببعض الأمراض، ونقص التكفل بالأمراض الأخرى غير فيروس كوفيد-19، سرعان ما ستظهر من قبل أمراض القلب أو الأمراض العصبية والنفسية أو التليف الرئوي.

### أ. المخاطر على الصحة النفسية والعقلية للساكنة

إن للأضطراب المفاجئ والدائم في إيقاع الحياة والعادات وال العلاقات الاجتماعية، الناجم عن الحجر الصحي، تداعيات أكيدة على الصحة. ذلك أن وضع الساكنة تحت الحجر الصحي غالباً ما يؤدي إلى تأثير نفسي سلبي كما خلصت إلى ذلك العديد من الدراسات التي تم إنجازها حول الموضوع<sup>26</sup>. حيث إن الحجر الصحي يمكن أن يكون مصدراً للقلق والاكتئاب وحتى اضطراب ما بعد الصدمة، خاصة لدى الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وأولئك المجرّبين على تقاسم مساكن ذات مساحة صغيرة مع عدة أشخاص. وحسب البحث الذي أنجزته المندوبيّة الساميّة للتخطيط<sup>27</sup>، في الفترة الممتدة من 14 إلى 23 أبريل 2020، لدى الأسر من أجل تتبع تكيف نمط عيش الأسر تحت وطأة الحجر الصحي، يشكل القلق أهم أثر نفسي للحجر الصحي لدى الأسر بنسبة لـ 49 في المائة منهم.

### ب. المخاطر على الأطفال

إذا كان فيروس كوفيد-19 لا يستهدف لحسن الحظ صحة الأطفال بشكل مباشر، فإن التدابير الاحترازية المتخذة من أجل مكافحة تفشي هذا الفيروس قد يكون لها تأثير دائم على صحتهم النفسية وتطورهم الشخصي. هكذا، وعقب الإعلان في 9 يونيو 2020، عن الإبقاء على التدابير التقيدية في جزء من التراب الوطني، وجهت الجمعية المغربية لطب الأطفال رسالة إلى وزير الصحة لفتت الانتباه فيها إلى «الآثار المدمرة» للحجر الصحي على الطفل. وشدد رئيس هذه الجمعية المهنية على أن الحجر المطول يمكن أن يتسبب للطفل في «فقدان المعالّم» وظهور اضطرابات سلوكية و التعرض للنوبات غضب واضطرابات في النوم.

وقد اقتنى فرض الحجر الصحي أيضاً بتوقيف الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة، مما تولد عنه انقطاع مفاجئ لمجموع الروابط النفسية والعاطفية التي تربطهم بالمحيط، وهو انقطاع واكيه تعرض مفرط لمختلف أنواع الشاشات ولمحتويات تتضمن مشاهد عنف على الإنترن特 بالنسبة للبعض. أما بخصوص الأطفال الذين يعيشون داخل أسر تعاني من التفكك، فقد كانت عواقب هذا الوضع أشد وطأة عليهم، إذ كانوا أكثر عرضة للعنف. وبالنسبة للرضع، فلا شك أن الانخفاض الكبير في نسبة التلقيح الذي تم تسجيله خلال فترة الحجر الصحي قد يؤدي إلى عودة أمراض الطفولة الخطيرة.

## 3.1.2. التباعد الجسدي وتأثيره على الحياة اليومية للمغاربة

كان أبرز تأثير للتبعُّد الجسدي على سلوك المغاربة هو ارتفاع نسبة استعمال الوسائل الرقمية وتكنولوجيا الإعلام والتواصل، حيث خصّص لها 51.5 في المائة من المغاربة وقتاً أكبر<sup>28</sup>. وبالمثل، فإن متوسط المدة

(The Lancet) دراسة قائمة على تحليل المعطيات الإحصائية أنجزتها كلية كينجز لندن ونشرت في مارس 2020 في المجلة الطبية «لانسيت». كما أظهرت دراسة أجريت على 52.000 شخص خاضعين للحجر الصحي في الصين أن 35 في المائة من المستجيبين يعانون من ضغوط نفسية معتدلة، و 5.14 في المائة من ضغوط نفسية شديدة.

Cf. Qiu, J., Shen, B., Zhao, M., Wang, Z., Xie, B., and Xu, Y. (2020). A nationwide survey of psychological distress among Chinese people in the COVID-19 epidemic: Implications and policy recommendations. Gen. Psychiatry 33 : e100213. doi: 10.1136/gpsych-2020-100213.

27 - بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وال النفسي للأسر

28 - العلاقات الاجتماعية في ظل كوفيد-19. المندوبيّة الساميّة للتخطيط. المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، 2020

اليومية المخصصة للأشغال المنزليّة داخل البيت قد ارتفع بدوره. صحيح أن ذلك يختلف بحسب الفئة الاجتماعية، لكن تظل النساء في المناطق الاقروريّة هنّ اللواتي تأثّرن، بشكل عام، أكثر من جميع فئات الساكنة الأخرى. ومع ذلك، فإنّ الرجال، حسب المندوبية السامية للتخطيط، انخرطوا بشكل أكبر من ذي قبل في الأعمال المنزليّة، وبالاخص أولئك الذين لديهم مستوى تعليمي عالٍ.

كما تأثّر مغربي واحد من بين كُلّ ثلاثة مغاربة تقريباً بفترة الحجر الصّحي، حيث عانى 18 في المائة من انعدام الخصوصية وعدم الارتياح في ممارسة أنشطتهم اليومية (العمل، الدراسة، الأشغال المنزليّة...). ولا سيما فئة الشباب<sup>29</sup>. أضيف إلى ذلك أنّ تتبع تعليم الأطفال والمشاكل المالية كانوا من بين مصادر التوتر الزوجي.

وتتجدر الإشارة إلى أنّ المغاربة قد واجهوا صعوبة كبيرة في التكيّف مع المقتضيات التي يفرضها التباعد الجسدي، والتي تتطلّب منهم إعادة النظر في أسلوب حياتهم داخل المجتمع (الدعوات العائلية، الحضور الجماعي في الجنائز، إلخ) والتّعود على الحدّ من الاتصال البشري قدر الإمكان. الواقع أنّ التباعد المتزايد بين الأجيال كان إحدى النتائج الرئيسيّة للأزمة الصحّيّة، وذلك بسبب الفصل الإجباري للأحفاد عن أجدادهم، على اعتبار أن هؤلاء هم الأكثر عرضة للفيروس. وقد أثر ذلك بشدة على الحالة النفسيّة لهاتين الفتنيين ذات الاحتياجات الخاصة.

#### 4.1.2. تسجيل نقص في الوصول إلى الحقوق الأساسية

##### أ. الانعكاسات على النساء ضحايا العنف

تشهد العديد من البلدان التي طبّقت الحجر الصحي ارتفاعاً في حالات التّبليغ عن التّعرض للعنف المنزلي. وإن كانت المعطيات حول طبيعة هذا العنف لا تزال شحيحة، إلا أنّ أعداد حالات التّبليغ تبقى مرتفعة بشكل ملحوظ. وانطلاقاً من العناصر الأولى لعملية رصد حالات العنف ضد المرأة، أعرب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من خلال لجنته الدائمة المكلفة بالمناصفة وعدم التمييز والأجيال الجديدة لحقوق الإنسان، عن انشغاله بشأن حالات العنف ضد النساء، والتي يحتمل أن «تزايد بفعل الظروف المرتبطة بالحجر الصحي والحد من التنقل والولوج إلى المساعدة والحماية والانتصار»، كما نوهت اللجنة بالدور الذي تقوم به فعاليات المجتمع المدني وجهودها من أجل مواصلة مَدِي المساعدة للنساء ضحايا العنف في ظروف الحجر الصحي، داعية السلطات العمومية إلى تعزيز تدابير دعم الفئات الهشة، وضمان تمتع النساء ضحايا العنف من خدمات الحماية<sup>30</sup>. من جهة أخرى، أصدرت رئاسة النّيابة العامة دورية حول موضوع قضايا العنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي بالمملكة تم بموجتها توجيه تعليمات إلى المحامي العام الأول لدى محكمة النقض، والوكلا العاملين للملك ووكلا الملك قصد الاهتمام بالشكایات والتّبليغات بشأن قضايا العنف ضد النساء التي يتم إيداعها مباشرة أو عبر المنصات الرقمية وإعطائهما الأهمية والأولوية في المعالجة، وتوفير خدمات خلايا التّكفل بالنساء، الموجودة بالنيابات العامة.

وبالموازاة مع ذلك، وقفت السلطات والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال على وجود عدد من الإكراهات، تذكر منها:

- صعوبة الانتقال إلى مقررات خلايا التّكفل بالنساء ضحايا العنف والمحاكم ومقررات مراكز الاستقبال، بسبب القيود المفروضة على التنقل في إطار حالة الطوارئ الصحية.

29 - المرجع نفسه.

30 - المجلس الوطني لحقوق الإنسان

- صعوبة في إيجاد مأوى عندما تتعرض سلامة المرأة للخطر في منزل الزوجية أو عندما يتم طردها من المنزل؛
- ارتفاع نسبة الأمية في صفوف النساء وعدم توفر الوسائل الرقمية، لا سيما بالنسبة للنساء من الفئات المُعززة، يحول دون استخدام المنصات الإلكترونية الموضوقة للتبلیغ عن التعرّض للعنف؛
- تفاقم الهشاشة والتبعية المالية للنساء العاملات في القطاع غير المنظم منذ فرض الحجر الصحي، وتتأثیر ذلك على مدى قدرتهم على تقديم شكوى عند التعرّض للعنف؛

مع تقدير أهمية الجهود المبذولة والآليات الموضوقة للوقاية من العنف ضد المرأة والتصدي له في سياق حالة الطوارئ الصحية، وعلى الرغم من ضرورة انتظار التقارير التي ستتصدر عن القطاعات الوزارية المعنية والجمعيات العاملة في هذا المجال من أجل الوقوف عند الحجم الحقيقي لهذا العنف ومدى نجاعة التدابير المعتمدة لمكافحته، فإن الوضع الحالي والمعطيات المتوفرة لحد الآن تشير جملة من التساؤلات والملاحظات الأولية :

1. كما يتجلّى من خلال الإحصائيات المدلّى بها من لدن رئاسة النيابة العامة<sup>31</sup>، يجب التعاطي مع الانخفاض الحاد المسجل في عدد الشكایات (عشرة أضعاف أقل من الحالات الاعتيادية) بحذر ونسبة، وذلك بالنظر للإكراهات المتزايدة التي واجهتها غالبية ضحايا العنف خلال فترة الحجر الصحي في الولوج إلى آليات التبلیغ والحماية وعبر الضرب بل وحتى استحالة الاستفادة من هذه الآليات. وتتجذر الإشارة إلى أن الإحصائيات المتعلقة بعدد حالات الانتحار خلال هذه الفترة غير متوفرة؛
2. لا يسمح نظام المعلومات المتوفر من تشخيص دقيق للوضع خلال فترة الحجر الصحي؛
3. لم يتم إدراج الموضوع بشكل صريح ضمن التدابير المعتمدة لمواجهة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19<sup>32</sup>.

#### ب. الانعکاسات على الأطفال

صحيح أنه من السابق لأوانهاليوم إجراء حصيلة نهائية لانعکاسات الجائحة على الأطفال كما أنه من الصعب جداً توقع حجم ونطاق هذه الانعکاسات، لا سيما وأن بلادنا لا تتوفر بعد على نظام معلومات مندمج يسمح بالتوفر على معطيات شاملة. غير أن التحليل المقارن للعديد من التقارير الصادرة عن مؤسسات دولية وللمعلومات المتأتية من مختلف المصادر الوطنية يسعينا بأن نستشعر المخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال وسيتعرضون لها جراء هذا الوباء.

فقد تبيّن أن مستوى التعرّض لشتى أنواع المخاطر الناجمة عن جائحة كوفيد-19 يختلف بين الأطفال، باختلاف البيئات النفسية والسوسيو-اقتصادية التي يعيشون في ظلها، حيث إن ظروف المعيشة والسكن، والحالة النفسية للوالدين، وطبيعة العلاقة الزوجية، وطبيعة العلاقة بين الوالدين والطفل، ودرجة العزلة والقلق، كلها عوامل يمكن أن تؤثّر بشكل مباشر وسلبي على النمو النفسي والعاطفي للأطفال.

وخلال فترة الحجر الصحي، حرم عدد من الأطفال من الرعاية الصحية، لا سيما الأطفال ذوو الإعاقة أو الذين يعانون من اضطرابات نفسية.

وقد تؤدي الصعوبات الاقتصادية وتدابير التكشف الميزانياتي إلى تراجع في حجم المساعدات والاعتمادات المالية المرصودة للخدمات الاجتماعية، والتي غالباً ما تضطلع بها الجمعيات.

31 - دورية رئيس النيابة العامة حول قضايا العنف ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي رقم 20 س/رنج بتاريخ 30 أبريل 2020

32 - مداخلة رئيس الحكومة خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة يوم الإثنين 13 أبريل 2020 بمجلس النواب التي خصصت للتدابير الصحية والاقتصادية والاجتماعية لانتشار وباء فيروس كورونا «كوفيد-19» والإجراءات المتخذة لمواجهة هذه الجائحة

### ج. الانعكاسات على الأشخاص في وضعية إعاقة

أثرت الجائحة على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة بدرجات متفاوتة، غير أن بعض الفئات تأثرت بحدة أكبر. ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بالأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية بالإضافة إلى الإعاقة والذين يحتاجون وبالتالي إلى رعاية دائمة، والأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية الذين يحتاجون إلى المساعدة والمرافقة بشكل يومي، والأشخاص الذين يعانون من إعاقة نفسية-اجتماعية، المعرضين للقلق والعزلة. وكذا الأشخاص المصابين بالصمم وضعاف السمع الذين يحتاجون إلى تواصل ملائم لوضعيتهم من خلال قراءة الشفاه ولغة الإشارة، والمكفوفين الذين يحتاجون للمساعدة شخصية وإلى التواصل عن طريق اللمس.

بالإضافة إلى ذلك، كان اطلاع الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الصُّمُّ وضعاف السمع والمكفوفون وذوو الإعاقات الذهنية، على المعلومات يتم نشرها في وسائل الإعلام العمومية وخلال التدوينات الصحفية حول جائحة كوفيد-19 أطلاعاً محدوداً. كما أن استعمال لغات الإشارة وطريقة برايل والاتصال عن طريق اللمس وتوظيف الأحرف البارزة في الكتابة والدعامات التواصلية متعددة الوسائط كان بدوره استعملاً محدوداً جداً. صحيح أن بعض اللقاءات المترفرفة على القنوات العمومية الوطنية كانت مصحوبة بترجمة إلى لغة الإشارة، غير أن هذا الأمر لم يكن مُعَمِّماً نظراً لقلة المترجمين الفوريين المكونين في هذه اللغة، فضلاً عن كون لغة الإشارة ليست موحدة بَعْدُ في المغرب. وأخيراً، تضرر الأشخاص ذوي الإعاقة القاطنو في المناطق الريفية والنائية بشكل خاص من حيث صعوبة الوصول إلى المعلومات.

وفي مجال التعليم، لم تؤخذ وضعية التلاميذ والطلبة ذوي الإعاقات «الخفيفة» بعين الاعتبار أثناء الحجر الصحي. إذ لم يتم إجراء أي تهيئه خاصة أو تكييف ملائم لضعفهم خلال فترة توفير الدروس عن بُعد. لذلك وجد أولياء الأمور أنفسهم مضطربين لرعاية هؤلاء الأطفال في المنزل، علماً أنهم لا يستطيعون أن يوفروا لهم التعليم المناسب بسبب عدم إتقانهم لغة الإشارة (40 في المائة من الحالات) ولا للتقنيات المناسبة لكل صنف من الإعاقة. وفي الواقع، فإن أغلب الأسر التي لديها أطفال ذوي إعاقة تكون إما أسرًا فقيرة أو في وضعية هشاشة. وبالتالي فلا يمكنها اقتناه جهاز حاسوب أو هاتف ذكي أو حتى جهاز تلفزيون في بعض الأحيان، كما أنها لا تتوفر على إمكانية الارتباط بالأثيرنت، ولا الولوج للمواد والدعامات التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد كبير من الآباء والأمهات وأولياء الأمور أميين أو لديهم مستوى تعليمي بسيط جداً لا يؤهلهم لمواكبة أطفالهم ذوي الإعاقة في مسارهم الدراسي.

وهناك فئة أخرى من المتعلمين الحاملين لإعاقات «متوسطة» والذين يتبعون دراستهم في «أقسام الإدماج المدرسي»، تضررت بشكل كبير خلال فترة الحجر الصحي. إذ فضلاً عن الدراسة، كان هؤلاء الأطفال يستقيدون من خدمات التكفل كالثرويض وإعادة التأهيل. وعندما تم إغلاق هذه الأقسام، توقفت معها هذه الخدمات. وبطبيعة الحال فإن الأطفال المعنيين لم يستقيدوا من التعليم عن بُعد، إسوة بباقي الأطفال.

وبالنسبة لفئة الأطفال ذوي الإعاقات «العميقية»، والذين يتم التكفل بهم في إطار مراكز متخصصة تشرف على تدبيرها جمعيات، فإن هذه المراكز التي توفر مواكبة شخصية للطفل المعايق خلال النهار، قد أغلقت أبوابها إبان الحجر الصحي، مما حرم هؤلاء الأطفال من المساعدات الاجتماعية والدعم الخارجي الذي كان يوفره المرشدون والمساعدون الاجتماعيون.

وغمي عن التذكير بأن حياة الأسر ومقدمي الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة قد تأثرت سلباً بهذه الجائحة، بالإضافة إلى المنظمات العاملة في المجال، والمؤسسات التي تقدم مختلف الخدمات للأشخاص في وضعية إعاقة والمهنيين الذين يقدمون لهم الرعاية الطبية وشبه الطبية والاجتماعية والتربوية.

#### د. ترحيل المغاربة والأجانب العالقين

قبل 15 يوليوز 2020، كان العدد الكبير من المغاربة العالقين في الخارج محط انشغال الرأي العام، لا سيما أمام غياب أي رؤية واضحة ولا أفق زمني بشأن هذا الملف، وبالاخص لأنعدام التواصل بهذا الخصوص.<sup>33</sup>

هذا وقد تمت إعادة هؤلاء المغاربة وفق بروتوكول خاص<sup>34</sup>، بمشاركة وزارة الشؤون الخارجية وتمثيلياتها عبر العالم. ذلك أنه أمام العدد الكبير للمغاربة الذين أعرابوا عن رغبتهم في العودة إلى المغرب (بلغ إجمالي عددهم 36.000)، قررت السلطات العمومية ألا تبدأ عملية إرجاع المعينين بالأمر إلا بعد الانتهاء من وضع بنيات الاستقبال والتكفل اللازمة (النقل والإقامة وأختبارات الكشف، والعلاجات، إلخ).

وبالموازاة مع ذلك، تم الترخيص للترحيل الطوعي للأجانب العالقين وتنظيمه عند بداية الحجر الصحي، ولاسيما السياح. وقد أعطي هذا البرنامج، الذي أعدته بلادنا بتعاون مع عدة بلدان، الأولوية في البداية للحالات ذات الطابع الإنساني. ومع ذلك فقد اعترضت هذه العملية مشكلة تحديد المعايير التي تستند إليها السفاريات المعتمدة لدى المغرب لوضع قائمة الترحيل، دون إدراج المغاربة الذين يحملون جنسية مزدوجة ضمن اللوائح ذات الأسبقية.

وتتجدر الإشارة إلى أن المغاربة المقيمين بالخارج فوجئوا بزيادة ملحوظة في أثمانة تذاكر السفر التي طبقتها شركات الطيران الوطنية، في حين أن اختبارات تشخيص الإصابة بفيروس كورونا، الإلزامية بالنسبة لمجموعة من بلدان الوصول، لم تكن في مت�ول عدد من المواطنين ذوي الدخل المتدنى.<sup>35</sup>

ومن جانبهم، لم يخضع المهاجرون من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الموجودون في وضعية غير نظامية لإجراءات خاصة. وعلاوة على كونهم يوجدون أصلاً في وضعية هشاشة متزايدة، ورغم الجهود المحمودة المبذولة من طرف الجمعيات العاملة في هذا المجال، فقد وجد هؤلاء الأشخاص صعوبات أكبر في الولوج إلى الخدمات الأساسية خلال فترة الحجر الصحي.

#### 2.2. استمرارية تقديم الخدمات الاجتماعية تضررت بسبب الجائحة

##### 19. تراجع في وتيرة كشف وعلاج الأمراض الأخرى غير الكوفيد-19

لقد أدى ظهور الجائحة إلى تخصيص شبه حصري لخدمات الرعاية الصحية العمومية للتكميل بالمرضى المصابين بفيروس كوفيد-19 ومكافحة انتشاره. كما أن نشاط القطاع الصحي الخاص، الذي يضطلع عادة بالتكميل بـ 90 في المائة من المؤمنين المشمولين بنظام التأمين الصحي و50 في المائة من مجموع المرتفقين، فقد شهد انخفاضا كبيرا، إن لم نقل توقفا كاملا.

33 - جلسة إنصات مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، يوليوز 2020.

34 - مراحل إعداد بروتوكول الترحيل:

- إحصاء المغاربة العالقين في الخارج، مع إنشاء موقع إلكتروني لتسجيل وتدبير المعلومات الخاصة بهم (تم إحصاء 36.000 مغربي، مما تطلب تعبئة كبيرة للموارد البشرية للوزارة وتمثيلياتها):
- تحديد معايير وشروط الترحيل: مدة الإقامة لا تتجاوز 90 يوماً، والوضعية المالية للشخص المُرْجَل، والأشخاص في وضعية هشة، والمريض، والأشخاص في وضعية صعبة (كبار السن والأطفال)، وذلك حسب الحالة الأمنية والسياسية للبلدان، إلخ.
- بروتوكول داخل كل قنصلية على حدة، يتعلق باحترام المقتضيات الصحية لكورونا، حسب البلدان (التاوب في 3 مجموعات):
- النقل الجوي وجدولة الرحلات: في البداية 1/3، ثم 50 في المائة من السعة: تعيّنة أكثر من 30 رحلة جوية بنسبة 100 في المائة من السعة ودعوة الخطوط الجوية الملكية المغربية باتخاذ الاحتياطات والتاديير الأمنية اللازمة:
- فرض الحجر الصحي على الأشخاص المرحلين: تعيّنة الفنادق والأطباء (عدة وحدات تتكون من 20 شخصاً)، وإجراء اختبارات التشخيص القبلي للويا، إضافة إلى الإقامة والتغذية لمدة 9 أيام على الأقل.

35 - جلسة إنصات مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، يوليوز 2020.

كما أن الإكراهات المرتبطة بالحجر الصحي، وقيود التقليل محلياً وبين المدن والجهات، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات والتخفيف من الإصابة بالعدوى، كلها عوامل دفعت بالعديد من المرتفقين إلى العدول عن اللجوء إلى العلاج، مما يعرض حالتهم الصحية للتدهور.

وقد كشفت مذكرة نشرتها المندوبية السامية للتخطيط حول تطور العلاقات الاجتماعية وتطور تصورات الولوج إلى التعليم والرعاية الصحية في سياق الحجر الصحي، منجزة في إطار المرحلة الثانية للبحث حول آثار الجائحة على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للسكان المغاربة الذي أجرته المندوبية خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 24 يونيو 2020<sup>36</sup>، جملة من أسباب عدم الحصول على الخدمات الصحية خلال الحجر الصحي، بينها الجدول التالي:

**الجدول رقم 3 :نتائج بحث المندوبية السامية للتخطيط حول أسباب عدم الحصول على الخدمات الصحية خلال الحجر الصحي**

معيار التصنيف	الحوق من الإصابة بهرض كوفيد-19	غير متاح	الطاقم الطبي	صعوبة الولوج	الولوج إليها	مغلقة / تم رفضها	المؤسسة الصحية	نقص الإمكانيات المادية	غلاء الخدمة	تأخير موعد المفتوح / موعد متاخر	آخر
الأمراض المزمنة	26.5%	9.4%	17.3%	5.1%	34.2%	1.4%	4.1%	2.0%			
الأمراض المعايرة	32.1%	10.7%	12.3%	4.5%	35.6%	1.1%	2.5%	1.2%			
صحة الأم	22.0%	6.6%	26.6%	10.5%	26.2%	2.4%	2.8%	3.0%			
الصحة الإنجابية	35.6%	11.9%	17.2%	5.6%	29.7%	0.0%	0.0%	-			
تلقيح الأطفال دون سن الخامسة	50.1%	9.4%	24.2%	1.6%	6.2%	0.0%	5.3%	3.3%			

## 2.2-2. التعليم/ التكوين عن بعد وانعكاساته على المدرسين والمتعلمين

لقد كان للقرار الذي اتخذته الحكومة المغربية والقاضي بضمان الاستمرارية البياداغوجية من خلال التعليم عن بعد آثار عديدة على المدرسين والمتعلمين وأولياء الأمور والمؤسسات التعليمية<sup>37</sup>.

أولاً، أدى إحداث أقسام افتراضية، التي تتيح للمتعلمين المشاركة في العملية التعليمية، إلى إرساء قواعد جديدة للتبادل، وإلى الانتقال إلى التكوين الذاتي، خاصة بالنسبة لطلبة التعليم العالي. وقد كشف استعراض الجدول اليومي للمتعلمين عن عدم التحكم في استعمال الزمن، وترافق الواجبات المدرسية، فضلاً عن نقص في التتبع التربوي والتقييم المنظم للأساتذة والمتعلمين والمتدربين. وأخيراً، تم التعلم عن بعد في بيئة أسرية مع ضعف أو انعدام التواصل الإنساني المباشر سواء على المستوى المهني أو الشخصي.

بالإضافة إلى ذلك، اصطدم هذا الاختيار بعدم توفر وسائل التواصل الرقمي وضعف إمكانية الولوج إليها (التلفزة، والهواتف الذكية، واللوحات الإلكترونية، والحواسيب، والأنترنت)، سواء بين صفوف الأساتذة على مستوى المؤسسات التعليمية/معاهد التكوين أو المتعلمين/أولياء الأمور. ويعزى ذلك، من جهة، إلى طبيعة ومدى جودة العرض المقدم من قبل القطاع الوزاري الوصي، ومن جهة أخرى إلى ضعف الاستثمار العمومي في هذا المجال. غير أن أكثر الجوانب دلالة التي كشفها هذا الوضع هو تداعيات الفجوة الرقمية

36 - المندوبية السامية للتخطيط 2020 ، المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وال النفسي للأسر

37 - حسب جلسة الإنصات التي تمت خلالها استضافة وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، فقد قالت هذه الأخيرة بتقييمين لعملية التعليم عن بعد :

دراسة تقييمية أجراها المفتشية العامة للشؤون التربوية

استطلاع رأي في صفوف التلاميذ وأولياء الأمور والأساتذة

بين الوسطيين الحضري والقروي، وكذا بين الأسر الميسورة والفقيرة، وتأثيراتها السلبية على الاستمرارية البيداغوجية وعلى الولوج المتكافئ إلى الحق في التعليم. ومما زاد من حدة هذه التفاوتات في الولوج للتكنولوجيا الرقمية (1) وجود نظامين متجاورين وغير متكافئين (التعليم العمومي/ التعليم الخصوصي) و(2) كثرة الفاعلين باختلاف رهاناتهم.

هكذا، تبين أن عدداً لا يستهان به من التلاميذ لا يمكنون من الالتزام باستعمال الزمن في إطار التعلم عن بعد، ولا يستطيعون الارتباط بالإنترنت. كما أن فئة منهم تقصر إلى الوسائل التكنولوجية الالازمة لمواكبة الدروس اليومية، ولا يتوفرون على فضاء مناسب للعمل (غرفة مستقلة توفر الحد الأدنى من التركيز) كما لا يمكنون من مشاركة الوسائل التكنولوجية المتوفرة مع إخوانهم وأخواتهم، خاصة في العائلات متعددة الأفراد والعائلات الأكثر فقراً.

أما بالنسبة للأساتذة، فقد سلط التقييم الضوء على العديد من المشاكل، همت بشكل خاص عدم توفر البنية التحتية التكنولوجية الازمة من أجل تقديم الدروس عن بعد، ووجود صعوبات في الارتباط بالإنترنت (الصيغ والتلفظ) ونقص في التكوين على استخدام الأقسام الافتراضية للتواصل مع التلاميذ.

وبخصوص أولياء أمور التلاميذ، بصفتهم الطرف الثالث المعنى بعملية التعلم عن بعد، فقد طالتهم أيضاً انعكاسات هذا الاختيار، لاسيما في ما يتعلق بمواكبة أطفالهم بشكل منظم، إذ لم يتمكن عدد كبير منهم من توفير هذه المواكبة بسبب إكراهات تقنية و/أو اجتماعية. من جهة أخرى، غيرت هذه الأزمة طبيعة العلاقة بين أولياء الأمور والمؤسسات المدرسية، حيث أضفت على الفضاء الأسري طابعاً مؤسساتياً وجعلته فاعلاً في العملية التربوية، كما أنها غيرت الوظائف التقليدية للمدرسة. وفي هذا الصدد، أصبح الآباء والأمهات منخرطون في مختلف الجوانب المتعلقة بالتعليم والتأطير والتتبع والجوانب البيداغوجية.

### **3.2. منظومة للحماية الاجتماعية تعترىها عدة إشكاليات**

تتألف منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب من مجموعة متفرقة من الأنظمة غير المترابطة وغير المتكاملة ولا المتضامنة في ما بينها، مما يؤدي إلى وضعية من الجمود (سقف المساهمات؛ تقسيم بين نظام خاص ونظام عمومي؛ أنظمة تمويل تعتمد قاعدة الرسملة وأخرى تعتمد قاعدة التوزيع). ولا تزال هذه المنظومة تجد صعوبة في الاستجابة لمبادئ التغطية الشاملة والتضامن والمساواة وجودة العلاجات الصحية، وذلك رغم الجهود المبذولة منذ إرساء نظام التأمين الإلجياري الأساسي عن المرض ونظام المساعدة الطبية (راميد) وباقى الأنظمة التعاضدية والتكميلية لفائدة بعض الفئات السوسية-مهنية.

وقد تأكّدت هذه الملاحظة مع أزمة كوفيد-19، حيث إن التحويلات المالية التي تم صرفها عبر الصندوق الخاص بتدبّيرجائحة فيروس كورونا لن يكون بمقدورها بأي حال من الأحوال الاستجابة بشكل دائم لحجم الطلب المعيّر عنه، ولا معالجة تداعيات الأزمة الحالية، وهو ما يبرّز ضرورة إرساء حماية اجتماعية شاملة، طبقا للتوجيهات الملكية الواردة في خطاب العرش الأخير (يوليو 2020).

بالإضافة إلى ذلك، لحد اليوم، لا تعتبر الإصابة بفيروس كوفيد-19 في إطار بؤر مهنية بمثابة مرض مهني. وفي هذا الصدد، يطالب المجتمع المدني المُنظم بإلزام الاعتراف بالإصابة بالفيروس كمرض مهني لفائدة مجموعة العاملين.

وأخيراً، يلاحظ أن التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية لحد الآن لا تشمل رفع قيمة أو مدة الخدمات المقدمة للمؤمن لهم الحاليين، ولا إدماج مستفيدين جدد (أم أو أب المؤمن لهم، المستقلون، الصناع التقليديون، إلخ).

### 3.2. الأزمة تؤدي إلى تعليق الأنشطة الثقافية والشائعات الدينية الجماعية

#### 3.2.1. التأثير على الثقافة والرياضة بسبب التباعد الاجتماعي وتوقف الأنشطة

أدى إغلاق مختلف المواقع الثقافية والفنية والرياضية (الموقع الأثري والمتحف والمسارح وفضاءات الترفيه والمسابح والملعب الرياضي وقاعات السينما، الخ) إلى إضعاف قطاع الصناعات الثقافية ومنظومة الرياضة، وتعيق الوضعية غير المستقرة التي يعيشها الفنانون والعاملون في هذه القطاعات. كما ساهم في تقليص أو تعليق الميزانيات المحدودة أصلاً المرصودة لغالبية الفاعلين العموميين والخواص في هذا المجال.

إن من شأن الخسائر الناجمة عن اعتماد تدابير الحجر الصحي والتبعيد ومنع تنظيم التظاهرات الثقافية والفنية أن تزيد من هشاشة القطاع الثقافي الذي يعيش على موارد غير مستدامة وضعيفة. وقد تضرر الفنانون ومهنيو قطاع الثقافة والفنون بشكل كبير من هذه الأزمة، علما أنهم يُعتبرون من بين الفئات المهنية الأكثر هشاشة على الصعيد الوطني.<sup>38</sup>

#### 3.2.2. إغلاق فضاءات العبادات

لمواجهة انتشار كوفيد 19، كان من الضروري إغلاق أماكن العبادة والصلوة، وإلغاء المناسبات الدينية عبر العالم. وفي المغرب، كان لإغلاق المساجد والبيع والكتائس، ومنع التجمعات الدينية الكبيرة باستثناء احتفالات عيد الأضحى، مثل الجنائز أو صلاة الجمعة والتراويح، وكذلك إلغاء موسم الحج إلى الديار المقدسة وال عمرة تأثير كبير على مظاهر التدين لدى الأفراد. وحتى بعد رفع الحجر الصحي، كان من الضروري التكيف مع التدابير الاحترازية المطبقة في أماكن الصلاة بعد قرار السلطات العمومية بفتح هذه الفضاءات بكيفية تدريجية.

من جهة أخرى، ارتأت السلطات العمومية السماح بالاحتفال بمظاهر عيد الأضحى ( خاصة أضحية العيد) الذي يعتبر بالنسبة لغالبية المغاربة أهم مناسبة دينية ومجتمعية في السنة.

### 4. تداعيات شديدة الوطأة على النمو الاقتصادي وعلى المقاولات

#### 4.1. ضغط على التوازنات الماكرواقتصادية

بالنظر لتداعيات الأزمة، أصبحت استمرارية قطاعات عريضة من الاقتصاد الوطني أمراً صعباً بدون دعم كبير ومكثف من لدن الدولة، وهو ما يفسر مختلف التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية من أجل إنقاذ واستئناف ثم إنعاش النشاط الاقتصادي. لكن، ورغم المجهود التضامني الذي مكن من المساهمة في تمويل الصندوق الخاصة بمكافحة فيروس كورونا، فإن ميزانية الدولة ستستمر في التعرض لضغوط كبيرة، وذلك بالنظر إلى الانخفاض المتوقع في مداخيل الخزينة لسنتي 2020 و 2021. فإلى غاية أواخر شهر شتنبر 2020، تفاقم العجز في الميزانية بنسبة 50.2 في المائة مقارنة مع الفترة ذاتها من سنة 2019. ويصل حجم هذا العجز إلى نسبة 78.2 في المائة إذا ما استثنينا فائض صندوق تدبير جائحة كوفيد-19. ومع نهاية سنة 2020، من المرتقب أن يتفاقم عجز الميزانية بنسبة تتراوح بين 7.5<sup>39</sup> في المائة و 7.9 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي<sup>40</sup>، فيما سيتأهّز معدل الدين الإجمالي للخزينة 76.1 في المائة من الناتج الداخلي

38 - جلسة إنصات مع وزارة الثقافة، يوليوز 2020.

39 - توقعات وزارة الاقتصاد والمالية واصلاح الادارة

40 - توقعات بنك المغرب

<sup>41</sup> الإجمالي، في حين قد يتجاوز الدين العمومي الإجمالي 90 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.<sup>42</sup>

إن اختلال سلاسل التوريد العالمية، وكذا ضعف الطلب الأجنبي وقرارات إغلاق الحدود، أثرت سلباً على التوازنات الخارجية لاقتصاد بلادنا. ومن المؤكد أن الانخفاض الكبير في أسعار برميل النفط مقتربنا بتراجع استيراد سلع التجهيز والسيارات السياحية ساهم في التخفيف من العجز التجاري، غير أن باقي مكونات الحسابات الخارجية تدهورت بشكل كبير. وفي هذا الصدد، تُظهر معطيات مكتب الصرف برسم الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2020 تراجعاً كبيراً لل الصادرات من السلع (28.8 - مليار درهم).

ورغم هذا التراجع، فقد انخفض العجز التجاري برسم الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2020، مما يُفصح عن انكمash أكثر حدة في الواردات بلغ 54.4 مليار درهم. غير أن عائدات القطاع السياحي، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، شهدت انخفاضاً مهماً على أساس سنوي بلغ على التوالي 55.3 في المائة و2.3 في المائة و28.4 في المائة.

ومن شأن هذه الدينامية السلبية أن تؤدي إلى الضغط على الأصول الاحتياطية الرسمية رغم أن مستواها يمكن من تقطيله 6 أشهر و 20 يوماً من واردات السلع والخدمات، بحسب التوقعات الصادرة نهاية يوليوز 2020. وهو أداء يعزى بشكل خاص إلى اللجوء إلى استخدام خط الوقاية والسيولة وكذا تأثير تراجع العجز التجاري. ووفق توقعات بنك المغرب، فإن الأصول الاحتياطية للمملكة ستتجاوز 295 مليار درهم مع نهاية سنة 2020، وهو ما يعادل تقطيلية 6 أشهر و 20 يوماً من واردات السلع والخدمات.

#### 2.4.2. تداعيات حادة على النمو والنسيج الإنتاجي

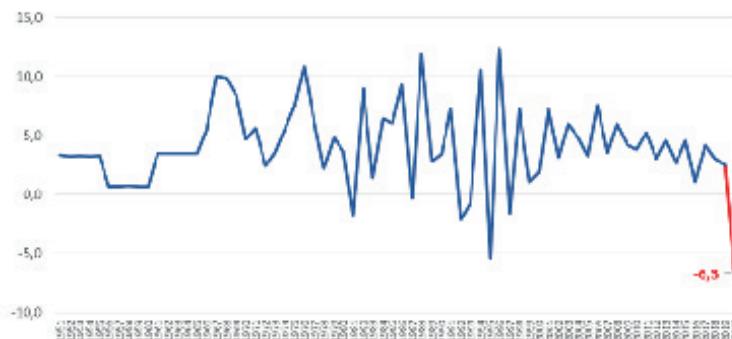
يتجلى حجم الصدمة الاقتصادية السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في مختلف المؤشرات الاقتصادية لبلادنا برسم الفصول الثلاثة الأولى من السنة، وكذا من خلال التوقعات الاقتصادية التي نشرتها مختلف المؤسسات الوطنية والدولية برسم سنة 2020.

فيخصوص النمو الاقتصادي، تشير أحد التوقعات إلى تراجعه بنسبة تتراوح ما بين 5.8% في المائة (المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية) و 6.3% في المائة (بنك المغرب) خلال السنة الجارية. وهو على الأرجح أكبر انخفاض تم تسجيله خلال العقود السبعة الماضية. ومن حيث الأداء، ينتظر أن يسجل الاقتصاد الوطني حسب المندوبية السامية للتخطيط انخفاضا يقدر بـ 14.9% في المائة، خلال الفصل الثاني من 2020، وبـ 8.7% في المائة خلال الفصل الثالث لسنة 2020. ويعزى هذه الانكماش الذي سيشهدة الفصل الثالث إلى انخفاض بـ 9% في المائة في القيمة المضافة دون الفلاحة وبـ 6.2% في المائة للقيمة المضافة الفلاحية. هكذا، وبالإضافة إلى انعكاسات الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية على العرض والطلب الداخليين، فضلا عن التداعيات الناجمة عن الانخفاض الكبير للطلب الخارجي الموجه للمغرب (انخفاض يقدر بـ 18% في المائة خلال الفصل الثالث من 2020 ثم بـ 10.2% في المائة في الفصل الثاني)، فقد فاقم الموسم الفلاحي السيئ من انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي وأضر بدخل الساكنة القروية وقلص الطلب المتأنى من هذه الفئة.

41 - توقعات وزارة الاقتصاد والمالية اصلاح الادارة

42 - توقعات المندوبة السامية للخطاب

الرسم البياني رقم 5 : معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي<sup>43</sup> 1950-2020 (بالنسبة المئوية)



المصدر : قاعدة بيانات ماديسون، قاعدة بيانات مؤشر التنمية العالمية، المندوبية السامية للخطيب

من تجليات هذه الأزمة أيضاً الإغلاق النهائي أو المؤقت للعديد من المقاولات الوطنية. ففي نهاية شهر ماي 2020، صرحت حوالي 134.000 مقاولة من أصل 216.000 مقاولة منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أنها في وضعية صعبة جراء جائحة كوفيد-19<sup>44</sup>. وقد انعكس إغلاق المقاولات أو انخفاض وتيرة نشاطها سلباً على الاستثمار، كما تُبيّن ذلك توقعات المندوبية السامية للخطيب التي رجحت أن يسجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت انخفاضاً حاداً خلال الفصل الثالث من سنة 2020 يصل إلى 17.4 في المائة، وذلك جراء انخفاض نفقات المقاولات المخصصة لاقتناء مواد التجهيز، وتتمامي عمليات تصريف المخزون والتوقف المؤقت لأوراش البناء.

### 3.4.2. انعكاسات متباينة من قطاع آخر

لقد ارتبط حجم التأثير الاقتصادي على مختلف قطاعات النشاط بعدة عوامل مثل طبيعة السوق (محلي أو خارجي)، وطبيعة المنتوج (مواد أساسية/ باقي المنتجات). ومدى صرامة القواعد الصحية المطبقة على كل قطاع، وكذا ب مدى سرعة استئناف العادات الاستهلاكية إزاء خدمات معينة (قطاع السياحة مثلاً).

#### ■ جائحة كورونا تكبّد قطاع السياحة خسائر كبيرة

تعد الأنشطة المرتبطة بالسياحة (النقل الجوي، وكالات السفر، الإيواء السياحي، المطاعم، الأنشطة الثقافية والعروض، وغيرها) من بين الفروع الاقتصادية الأكثر تضرراً من الجائحة، حيث تضررت هذه الأنشطة بشدة من تداعيات الحجر الصحي وإغلاق الحدود. فمع متم يونيو 2020 تراجع عدد السياح الوافدين بنسبة 63 في المائة، فيما تراجع عدد ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء المصنفة بنسبة 59 في المائة، مما تسبب في توقف نشاط حوالي 94 في المائة من المؤسسات الفندقية والسياحية المنصفة مع نهاية ماي 2020. ويبعد أنه سيكون من الصعب، بعد رفع الحجر الصحي، تحقيق استئناف تدريجي للنشاط طالما ظلت رحلات السياح الوافدين معلقة، وطالما لم يسترجع السائح الداخلي كامل الثقة في خطوة ارتياح الفنادق، ومadam الفاعلون في القطاع السياحي يشتغلون في سياق متسم بالشكوك وانعدام اليقين إزاء التغيرات المحتملة في ما يتعلق بالقواعد الصحية الواجب تطبيقها، لاسيما مع الارتفاع المتزايد لحالات الإصابة بفيروس، بدءاً من منتصف غشت الماضي.

43 - تقديرات المندوبية السامية للخطيب

44 - مشروع قانون المالية المعديل للسنة المالية 2020

## ■ اضطراب في نشاط الفروع الصناعية المرتبطة بكتاب المستثمرين الأجانب وتلك المعتمدة على المناولة

بالموازاة مع ذلك، شهدت القطاعات المصدرة المرتبطة بالشركات الأجنبية الكبرى المستقرة بالمغرب، على غرار قطاع السيارات والطيران، توقفاً مؤقتاً للإنتاج بعد انخفاض الطلب العالمي وتوقف سلاسل القيمة العالمية. حيث توقف حوالي 76 في المائة من المقاولات العاملة في مجال صناعة السيارات عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت صادرات السيارات والطيران برسم الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2020، انخفاضاً بنسبة 23.3 في المائة و 23.8 في المائة على التوالي على أساس سنوي، مع تسجيل تحسن على المستوى تطور صادرات السيارات من شهر إلى آخر.

من جهة أخرى، تأثرت المقاولات المغربية الصغرى والمتوسطة العاملة في قطاعات أخرى موجهة للتصدير كالنسيج والأليسة بتداعيات الأزمة حيث تضررت من تعليق الطلب الخارجي الذي ترتبط أنشطتها به بشكل كبير. وفي هذا الصدد، تقلصت صادرات هذا القطاع بأزيد من 26.3 في المائة برسم الأشهر الثمانية الأولى من 2020 .

## ■ الأزمة فاقمت هشاشة الفروع الاقتصادية التي تشغل عدداً كبيراً من اليد العاملة ضعيفة التأهيل

من جهة أخرى، تضرر قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يشغل عدداً كبيراً من اليد العاملة غير المؤهلة، من تداعيات الأزمة. فمع نهاية أبريل كان 56 في المائة من المقاولات العاملة بهذا القطاع متوقفة عن العمل. وقد نجم هذا الوضع عن تضافر عدة عوامل لا سيما قلة اليد العاملة بسبب المخاطر الصحية الحالية والتعليق المؤقت لمنع رخص البناء جراء الحجر الصحي، فضلاً عن الصعوبات المرتبطة بالتزود بمواد البناء.

وتدرج الصناعة التقليدية أيضاً ضمن القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة. وقد انخفض رقم معاملات المقاولات العاملة في القطاع بنسبة تقدر بحوالي 71 في المائة في نهاية ماي 2020، وهو ثالث أكبر انخفاض يشهده قطاع اقتصادي جراء الأزمة بعد «السياحة والمطاعم» و«الصناعات الثقافية والإبداعية»<sup>45</sup>. وحسب تصريحات ممثلي المهنيين الذين تم الإنصات إليهم<sup>46</sup>، فإن العديد من الحرفيين يوجدون حالياً على حافة الإفلاس بسبب تداعيات الأزمة.

أما بالنسبة لتجار القرب، فقد اضطر الكثير منهم إلى إغلاق محلاتهم خلال الأزمة<sup>47</sup>، وقد تأثروا بشدة من وطأة الحجر الصحي والتدابير الصحية المفروضة، على عكس فضاءات التسوق الكبرى. بل إن بعض التجار تكبدوا خسائر كبيرة، حيث لم يتمكنوا، بسبب تدابير الحجر الصحي وانخفاض الطلب، من تصريف المخزون المهم من السلع الذي قاموا باقتائه من قبل تحسباً للارتفاع المومسي للطلب خلال شهر رمضان.

من جانبها، تأثرت المقاولات الصغيرة جداً العاملة في قطاع النقل بشكل كبير من انخفاض نشاط الاستيراد والتصدير في الموانئ وفي مجال نقل الركاب، وهو الأمر الذي من شأنه التسبب في توقف نشاط الوحدات الصغيرة العاملة في القطاع وإفلاس بعضها.

في المقابل، تمكنت بعض القطاعات من الصمود أمام الأزمة بشكل أفضل، على غرار الصناعات الاستخراجية وصناعة مشتقات الفوسفاط والصناعة الغذائية التي اعتمدت على الطلب الداخلي، بالإضافة إلى قطاع الأنشطة المالية وقطاع الاتصالات.

## ■ قطاع الفلاحة والصيد البحري : تطورات متابعة خلال الأزمة

يعتبر القطاع الفلاحي من أقل القطاعات تأثراً بالأزمة الصحية، لكن بالمقابل تأثر كثيراً بالنقص الكبير في التساقطات المطرية خلال السنتين الأخيرتين. فقد بلغ إنتاج الحبوب 32 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2019/2020، مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 39 في المائة مقارنة بالموسم السابق، وبنسبة 57 في المائة مقارنة مع موسم فلاحي متواسط (75 مليون قنطار). ومن حيث العرض، يغطي مستوى المخزون المسجل في نهاية ماي 2020 خمسة أشهر من الحاجيات الوطنية من القمح الطري، وإلى حدود أربعة أشهر بالنسبة للقمح الصلب. لذلك يبقى اللجوء إلى الواردات إجراءً ضرورياً لسد العجز في إنتاج الحبوب.

كما تأثر الإنتاج الفلاحي من عواصف برد استثنائية في أوائل شهر يونيو، خاصة في جهة فاس - مكناس، والتي تسببت في إلحاق أضرار بحوالي 9.100 هكتار، وآدت إلى خسائر تتراوح بين 20 إلى 80 في المائة من إمكانات الإنتاج، بحسب أنواع المحاصيل.<sup>48</sup>

وفيما يتعلق بالسكر، يُظهر التتبع اليومي للإنتاج ولإمدادات السوق، اعتباراً من 22 مارس 2020، توفر مخزون بلغ 115.762 طناً من السكر الخام، و96.466 طناً من المنتجات النهائية، و45.111 طناً من السكر بالجملة، مع إنتاج يومي يصل إلى 4.100 طن، مما يسمح بتلبية مختلف الحاجيات.

من جهته، تجاوز إنتاج الحليب 100 مليون لتر شهرياً (135 مليون لتر خلال شهر رمضان)، مما أدى إلى زيادة المخزون.

إلا أنَّ قطاع اللحوم الحمراء والبيضاء قد عانى جراءً إغلاق الأسواق وآثار الجفاف<sup>49</sup>، على الرغم من انخفاض أسعار مواد تربية الماشية بفضل التساقطات المطرية الغزيرة خلال شهري مارس وأبريل، التي ساهمت في تحسين وضعية موارد الأعلاف في المَرادي.

وبخصوص قطاع الصيد البحري، بجميع فروعه، فلم يتأثر كثيراً بأزمة كوفيد-19. وتُظهر المقارنة بين الأشطنة، حسب نوع المركب (صيد السردين، الصيد بالخيط الطويل، قارب الصيد، إلخ) وحسب مجموعة الأنواع (الأسماك السطحية، الأسماك البيضاء، الرخويات، القشريات، إلخ) انخفاضاً طفيفاً بلغ حجمه 7 في المائة، وقيمة 15 في المائة من 1 يناير إلى 15 يوليز 2020. وقد تم التخفيف من هذا الانخفاض بزيادة حجم الأسماك البيضاء والمحار بحوالي 22 في المائة و107 في المائة على التوالي.<sup>50</sup>

ويمكن تشخيص واقع حال نشاط الوحدات الصناعية، إلى غاية 14 يوليز 2020، وفق معطيات قطاع الصيد البحري، على النحو التالي:

- من بين 198 مصنعاً متخصصاً في التّجميد، توقف 33 مصنعاً عن العمل، 9 منها فقط أغلقت بسببجائحة كوفيد-19. كما سُجلت وضعية المخازن 59.196 طناً.
- فيما يتعلق بمعامل التعليب، توقف 21 معملاً من مجموع 51 معملاً، منها 20 مصنعاً أغلق بسبب كوفيد-19. أما المخازن فقد سُجلت 28.961 طناً.
- سجلت صادرات المنتجات البحرية انخفاضاً في حجمها بنسبة 2 في المائة، و12 في المائة في قيمتها.
- بخصوص صادرات المنتجات البحرية، من 1 يناير إلى 12 يوليز 2020، تشير المعطيات المتاحة إلى انخفاض حصة أسواق الاتحاد الأوروبي (3- في المائة) وإفريقيا جنوب الصحراء (4- في المائة) والبرازيل (53- في المائة). بالمقابل، تم تسجيل توطيع تصاعدي تجاه أسواق آسيا (33 في المائة من حيث الحجم) وتركيا (12 في المائة) وروسيا (29 في المائة).

48 - وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

49 - تم وضع برنامج استعجالي لمكافحة الجفاف لفائدة مربي الماشية.

50 - جلسة انصات مع قطاع الصيد البحري.

وعلى الرغم من الإجراءات التقييدية المُصاحبة لحالة الطوارئ الصحية، إلا أن المؤشرات المتعلقة بالقطاع كانت إيجابية بشكل عام، خاصة خلال شهر رمضان وبعد الحجر الصحي. وممّا يدلّ على هذا الصمود، أن 33.8 في المائة فقط من المقاولات أوقفت أنشطتها في قطاع الصيد البحري، حسب المندوبية السامية للخطيط، مقابل 78.1 في المائة في الصناعات الغذائية<sup>51</sup>.

#### 4.4.2. تداعيات صدمة الاقتصاد الحقيقي على تطور السوق النقدي والمالي بالمغرب

لقد كان للصدمة التي تعرض لها الاقتصاد الحقيقي انعكاسات على تطور السوق المالية بالمغرب، حيث فقد مؤشر مازи 21.3 في المائة من قيمته بين 2 و 16 مارس 2020. وقد تلا هذا التدهور في أداء بورصة الدار البيضاء نوع من التعافي انتلقاء من 17 مارس من السنة ذاتها، وذلك على إثر التدابير التي اتخذتها السلطات المكلفة بالسوق المالية، من قبيل تقليل العتبة القصوى للتقلبات اليومية للأسماء.

وفي السياق ذاته، ارتفعت حاجة الأبناك ل السيولة بشكل ملموس، حيث بلغت متوسطاً أسبوعياً يقارب 106.2 مليار درهم في شهر غشت 2020، عوض متوسط أسبوعي بلغ 71.4 مليار درهم في الفصل الأول من السنة ذاتها. وقد سُجل هذا الارتفاع في سياق اتسم باللجوء إلى سحب مبالغ مالية كبيرة خلال الأزمة، ويبعد أن هذا السلوك قد أملأه في بدايات الحجر الصحي تراجع الثقة وعدم وضوح الرؤية لدى أغلب الفاعلين الاقتصاديين والأشخاص الذاتيين (الأسر)، الذين شرعوا في سحب مبالغ مالية مهمة على سبيل الاحتياط. كما أن مستويات سحب الأموال، تأثرت بعد ذلك، حسب ما أفاد به بنك المغرب، بعمليات صرف الإعانات الموجهة للأسرة المتضررة.

وبحسب معطيات الفدرالية الوطنية لجمعيّات القروض الصغرى، فقد تأثرت هذه الأخيرة بشدة من أزمة جائحة كوفيد-19. إذ يواجه القطاع صدمة مالية كبيرة تهدّد استدامته. فمنذ بداية الحجر الصحي، توقف نشاط صرف القروض، كما أن معدل استرداد الديون منخفض للغاية، وأضحت جميع مؤسسات السلفات الصغرى تعاني من مشاكل في السيولة النقدية. وقد تفاقم هذا الوضع خلال أشهر أبريل وماي ويونيو مع تسجيل انخفاض كبير في رقم المعاملات.

#### 5.2. تأثيرات بيئية للتداير المتخذة لمكافحة انتشار جائحة كوفيد-19

في المجال البيئي، عديدة كانت تداعيات أزمة كوفيد 19، أو بشكل أدقّ التداعيات الناجمة عن التدابير المتخذة للحدّ من انتشار الفيروس، غير أنها تداعيات ذات طبيعةٌ ظرفية. فعلى المستوى الوطني، يتّسم الوضع البيئي كما شُخصته منظمة الأغذية والزراعة ووزارة التجهيز والنقل والجستيك والماء بما يلي:

- انخفاض بنسبة 9-10 في المائة في غازات الدفيئة نتيجة توقف الأنشطة، دون حدوث تغيير في أساليب الإنتاج؛

- بالنسبة للهواء، تم القيام بفحوص تجريبية في 7 مدن من بينها مدينة مراكش. وقد لوحظ وجود تحسّن في جودة الهواء (قياس غبار الهواء والكريت وثاني أكسيد الكربون). ويعزى هذا التحسّن في جزء كبير منه إلى تراجع وتيرة الأنشطة في المدينة؛

- انخفاض إنتاج النفايات بنسبة 20 في المائة، بسبب إغلاق المقاهي والمطاعم والفنادق وتراجع الاستهلاك على مستوى الأسرة.

- تم تسجيل محاولات للقيام بأشطة غير قانونية تؤثر على البيئة أشاء فترة الحجر الصحي، لا سيما إغلاق بعض الأشغال في المناطق المحظورة، لكن ردّ الفعل السلطات كان سريعاً لوضع حدّ لهذا النوع من الأنشطة؛

51 - استناداً لنشاط المقاولات بعد رفع الحجر الصحي : البحث الثاني حول تأثير كوفيد-19 على نشاط المقاولات، يولوز 2020، المندوبية السامية للخطيط

- كانت لكوفيد-19 آثار إيجابية على البيئة (تحسن جودة الهواء، الخ) غير أنها آثار عابرة، لأنّ من شأن العودة إلى استئناف الأنشطة أن يحدث نفس الآثار السلبية كما كان الأمر من قبل؛
- وضعية النفايات الطبية الخطيرة (الكمامات التي تُرمي بعد الاستعمال، قنّبات المحاليل الكحولية المعقمة والمطهرات غير القابلة للتحلل، الخ) لم تخضع بعد للتقييم بشكل رسمي. إلا أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إكراهات كبيرة تتضاد إلى كميات الملوثات العضوية الثابتة<sup>52</sup> الموجودة في المغرب.

### 3. أزمة كوفيد-19: أبرزت نقاط ضعف أكيدة وكشفت نقاط قوة كامنة

#### 3.1. نقاط ضعف وهشاشة بنية

##### 3.1.1. أوجه القصور العميقية التي تعترى المنظومة الصحية

###### أ. منظومة صحية لا تسمح بالاستجابة لانتظارات المواطن (ة)

تتسم المنظومة الصحية الوطنية، بهيمنة الطب العلاجي على حساب الطب الوقائي، خلافاً للتوصيات الدولية في هذا المجال، كما أنها تعاني من مشاكل بنوية تتسبب في شعور كبير بعدم الرضا لدى المواطنات والمواطنين:

- صعوبة الوصول للعلاجات؛
- خدمات صحية دون الحاجيات والانتظارات؛
- ارتفاع النفقات الصحية الواقعة على عاتق الأسر (70.7 في المائة)<sup>53</sup>؛
- النقص الحاد في الموارد البشرية المؤهلة يؤثر سلباً على جودة الخدمات الصحية. حسب تقدير وزير الصحة فإن هذا العجز يصل إلى 96000 مهني، منهم 32000 طبيب و64000 من الأطرشبه الطبية<sup>54</sup>؛
- ضعف تجهيز المؤسسات الطبية العمومية، وارتفاع كلفة العلاج بالمؤسسات الطبية الخاصة؛
- الكلفة المرتفعة للأدوية بالمقارنة مع القدرة الشرائية للطبقات الوسطى والمعوزة؛
- توزيع غير عادل للموارد البشرية والمادية على مستوى التراب الوطني.

من جهة أخرى، يشهد التأمين الصحي الإجباري عن المرض جملة من أوجه القصور، من قبيل إجبارية أداء تسييق عن تكاليف العلاج في انتظار استردادها، والفارق بين القطاعين العام والخاص، وارتفاع النفقات بشكل يهدد التوازن المالي للنظام، إلخ. كما أن نظام المساعدة الطبية (راميد)، تعترىه العديد من الاختلالات، تهم بشكل خاص عدم كفاية التمويلات، وعدم استفادة جزء من الأسر من هذا النظام، وضعف جودة الخدمات، إلخ

لقد كشفت الجائحة جملة من نقاط الضعف البنوية تتمثل على الخصوص في ما يلي:

- النقص الحاصل في العلاجات الصحية؛
- الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية لشريحة كبيرة من الساكنة؛

52 - الملوثات العضوية الثابتة (POPs)

53 – Stratégie de l'ANAM 2020–2024 « Vers une couverture-santé universelle ».

54 - جلسة إنصات مع وزير الصحة، السيد خالد أيت الطالب، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 9 سبتمبر 2020

- عجز المنظومة الصحية على المستوى الجهوّي وعدم قدرة العديد من الجهات على التكفل بمرضى كوفيد-19:
- نقص وسائل الكشف والمخبرات الفعالة في جميع أنحاء التراب الوطني;
- ضعف الجهود المبذولة لرفع مستوى الوعي وتحسيس الساكنة بالمسؤولية، وخاصة في صفوف الفئات الاجتماعية المعوزة؛
- عدم إشراك القطاع الخاص في الجهود المبذولة لمكافحة كوفيد-19، وعدم القدرة على إقامة شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص؛

غياب إدماج تدبير المخاطر الصحية المرتبطة بالکوارث الطبيعية والأزمات الصحية في السياسات العمومية، مع غياب ملحوظ لخطط استئناف النشاط الذي يمكن أن يضمن استمرارية وصموداً جيداً للمنظومة الصحية في وقت الأزمة.

#### **بـ. المنظومة الصحية: حكامة غير ناجعة بما يكفي**

يظلّ تدبير قطاع الصحة تدبيراً مركزياً إلى حدّ كبير، بهم الجوانب الاستراتيجية بقدر ما ينخرط بقوة في التدبير الإجرائي المحلي. وهكذا تتولى المصالح المركزية الاضطلاع بمهام التسيير المالي (الميزانية) وبناء المرافق الصحية وتدير الموارد البشرية واقتاء التجهيزات والمعدّات والأدوية، إلخ. في حين تظل المصالح الجهوّية للصحة وبنيات العلاجات الصحية مرتبطة بسلطة القرار على المستوى المركزي، وهو أمرٌ من شأنه الحيلولة دون تحرير الطاقات وتشجيع الابتكار وتطوير динاميّات في المجالات التربوية وتنمية إمكانيات التكيف والاستجابة.

صحيح أنه تم إبرام عقود - برامج في سنة 2019 بين الإدارة المركزية والمديريات الجهوّية الائتني عشرة للصحة، في إطار اللاتمركز الإداري وتغفيذ خطة عمل الوزارة، لكن لوحظ في فترة تدبير الجائحة عودة للقيادة المركزية مع تسجيل بطيء في بعض الإجراءات الإدارية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في تسييق الجهود بين الفاعلين في مجال الصحة، وذلك على الرغم من تسجيل بعض التقدّم المحدود. ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى: عدم تعليم آلية «النزع التام للطابع المادي عن الوثائق» (paperless anywhere, anytime)، بسبب الأنظمة المعلوماتية المعزولة عن بعضها البعض (في حالة وجودها). والمساطر غير المرنة، والعلاقات غير المنسجمة بين الفاعلين، وبسبب الافتقار كذلك إلى الالتقائية والتجانس بين الأطراف المعنية، وَعَدَمُ وجود مسارات منسقة للمرضى بين مختلف مستويات عرض العلاجات الصحية (مراكز صحية، مستشفيات إقليمية وجهوّية، مراكز استشفائية جامعية، إلخ).

وفي تقريره السنوي برسم سنة 2018، وقف المجلس الأعلى للحسابات على عدّ من الاختلالات في حكامة<sup>55</sup> قطاع الصحة:

- أربع جهات من المملكة (جهة الرباط سلا زمور زعير وجهة الدار البيضاء الكبرى وجهة مراكش تانسيفت الحوز وجهة فاس بولمان) حظيت بنسبة 72 في المائة من ميزانية العتاد والنفقات المختلفة العامة المخصصة للمصالح الخارجية، مقابل 28 في المائة بالنسبة لباقي الجهات الأخرى، مما يطرح التساؤل حول المعايير المعتمدة في توزيع الاعتمادات وصعوبات الولوج لخدمات الرعاية الصحية في العديد من جهات المملكة؛

55 - وفقاً للمعايير التي حددتها منظمة الصحة العالمية ، ينبغي أن تسعى حكامة المنظومة الصحية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: (1) جودة وفعالية عرض العلاجات: (2) الولوج إلى العلاجات والحماية المالية: (3) نجاعة المنظومة استدامتها المالية على المدى البعيد

- على صعيد تدبير المشاريع والخدمات، لوحظ وجود تأخير في إنتاج مُخرجات صفحات الدراسات، وجودتها المتداولة، وتجاوز الآجال المحددة للميزانية المخصصة، وكذا التأخير في الأداء، وصعوبات تقييم مردودية المشاريع المنجزة، وسوء تسيير بعض المراكز الاستشفائية، وعدم احترام بنود استلام بعض الصفحات، والنقص الحاصل على صعيد تتبع حالة التجهيزات، وأوجه القصور في تدبير مخزون الأدوية (الكلفة الإجمالية للأدوية منتهية الصلاحية، والتي تمكّن المجلس الأعلى للحسابات من الحصول على أسعارها الفردية، تقدّر بأكثر من 53 مليون درهم ما بين 2013 و2016)، إلخ:
- عدم التوفّر على دليل مرجعي خاص بمهام المراقبة والتّدقيق والتّفتيش؛
- عدم الاستفادة على النحو الأمثل من البرنامج المعلوماتي لتحديث تدبير المستشفيات؛
- عدم توفّر الوزارة على منظومة معلوماتية مندمجة لمستفيدّين من الخدمات؛
- وجود نقائص على مستوى التّتبع والتّقييم.

#### **ج. استمرار إشكالية الموارد البشرية الطبية**

يتوّفر المغرب على 7.1 أطباء لكل 10.000 نسمة، مقابل 12 في كلّ من الجزائر وتونس، علماً أن منظمة الصحة العالمية توصي بعد أدنى من عدد الأطباء ومهنيي الصحة يبلغ 23 لكل 10.000 نسمة. وهذا يعني أن المغرب يحتاج إلى أضعاف عدد الأطباء. وكذلك باقى فئات العاملين في المجال الطبي.

كما يصل عدد الأطباء في المغرب إلى 8442 طبيباً عاماً، 45 في المائة منهم يعملون في القطاع العمومي، و2.932 طبيباً متخصصاً، منهم 49.7 في المائة يعملون في القطاع العمومي. وتعاني هذه الفئة المهنية، حسب ممثليها الذين تم الإنصات إليهم، من عدة مشاكل : منها (1) غياب تحفيز في مستوى الوضع الاعتباري لهذه الفئة (2) وظروف العمل الصعبة في مؤسسات العلاج والاستشفاء، (3) وانعدام التدبير العقلاني للموارد البشرية، القائم على قياس الأداء، و(4) استمرار العمل بنظام الوقت الكامل. كلّ هذه العوامل ساهمت في تفاقم حركة هجرة الكفاءات التي تعرفها بلادنا، علماً أن 603 أطباء قد غادروا المغرب في<sup>56</sup> 2018، أي 30 في المائة من خريجي كليات الطب والصيدلة من السنة نفسها (بلغ عدد الأطباء المغاربة المُمارسين في فرنسا 7.000 مهنيّ).

كما تخفي هذه الأرقام إشكالية حقيقة ترتبط بتكوين العاملين في القطاع الصحي الذي تعترىه عدة أوجه قصور، منها: عدم تعميم التدريس المندمج؛ وضعف نسبة التكوين؛ وصعوبة توظيف أساتذة في تخصصات معينة؛ وطرق تدريس تهيمن عليها المحاضرات الأكademie؛ وال الحاجة إلى تحسين البرامج التعليمية؛ وضعف افتتاح كليات الطب على محيطها؛ وضعف التنسيق والتضامن في ما يتعلق بدور كلية الطب في تدبير منظومة العلاجات؛ وغياب آلية مستقلة لتقييم جودة التكوينات والشهادات، إلخ.

وقد ارتفع عدد خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان العمومية بنسبة 40 في المائة بين سنّي 2016 و2019، منتقلاً من 1.381 إلى 1.929 خريجاً، أي بمعدل 59 في المائة فقط من الهدف الذي حددته مبادرة 3.300 طبيب في السنة. كما أنّ عدد أساتذة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان قد ارتفع بنسبة 19 في المائة خلال الفترة ذاتها، منتقلاً من 1.452 إلى 1.735 أستاذ<sup>57</sup>.

56 - المصدر : قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

57 - المصدر : قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

غير أن مختلف هذه المُعطيات ينبغي فحصها عن كثب وفق ما جاء في جلسات الإنصات إلى المهنيين، ومقارنتها بمؤشرات أخرى، من أبرزها ما يلي:

- يتوفّر المغرب على عدد من الأطباء الاختصاصيين أكثر بكثير من الطّب العام، وهي حقيقة ينبغي أن تسائل منظومة الصحة والتوكين الجاري بها العمل:

المقاربة المبنيّة على الأرقام في شموليتها للأطر شبه الطبية لا تسمح بالتمييز بين المعالجين المساعدين والممرضين المتخصصين والممرضات المتخصصات، أو ما يسمى بالممرضين متعدد التخصصات. ومع ذلك، فإن هذا التمييز ضروري لإعداد الميزانيات ومحاططات التكوين المزمع وضعها:

- نظمت الدولة عملية المغادرة الطّوعية، وقد انتقل عدد من الأطباء للعمل في البلدان التي تلقوا تكوينهم فيها، ولا يزال هذا النزيف في الكفاءات قائماً. ويلاحظ اليوم كيف أنّ ألمانيا تشجع في السنوات الأخيرة اندماج طلبة الطب في منظومتها الصحية وكذلك بالنسبة للممرضين؛

- لا يبدو أن القطاع الخاص يعني من أيّ نقص في الأطر الطبية العاملة، حيث تمكن من جذب العديد من الأطباء المتخصصين من القطاع العام؛

- نقص في التوظيف بالعدد الكافي رغم وجود المناصب المالية، وذلك بسبب نقص المرشحين (بالكاد 40 في المائة من مناصب الشغل المخصصة لأطباء الطب العام)؛

- العديد من الأطباء الأخصائيين الذين لا يستطيعون، بحكم اختصاصهم، مزاولة مهامّهم بشكل كامل في غياب منصة تقنية متطورة، وغياب بيئة مناسبة، يجدون أنفسهم «يعملون بكلفة ناقصة» داخل البنية الاستشفائية التي تشغّلهم؛

- التقديم الكمي المفضي للموارد البشرية بالقياس إلى مقارنات دولية، دون مراعاة الأنشطة والقدرات الحقيقية وتتنظيم المؤسسات ومعدل استعمال الأسرّة ومتوسط مدة الإقامة وأجال المواعيد وعدد العمليات الجراحية وعدد الحالات المستعجلة ومعدل التغيّب، الخ، لا يعطي فكرة دقيقة عن الحاجيات الحقيقية من الموارد البشرية؛

#### د. غياب سياسة تتعلق بالبحث والتطوير في الميدان الصحي

لقد كشفت فترة انتشار الجائحة بالملموس عن غياب سياسة للبحث والتطوير في قطاع الصحة. هناك عاملان بنيويان رئيسيان يفسران الوضعية الحالية للبحث والتطوير الطبي في المغرب:

- لا تضطلع الجامعة بالانخراط الكافي بدورها في النهوض بالبحث العلمي. ذلك أنّ الأساتذة الباحثين لا يمكنهم ضمان إنتاج علمي منظم، حيث إنّهم موزّعون بين العلاجات والأنشطة البيداغوجية والمهام الإدارية. كما أنّ الأبحاث المنتجزة يطفى عليها البحث السريري، بميزانية بحثية ضئيلة جداً وتديره إداريّ بطيء.

- عدم وجود بيئة تشجع على استثمار القطاع الخاص في البحث العلمي الطبي.

#### هـ. منظومة للصحة والسلامة في العمل ما زالت متغيرة

حقق المغرب تقدماً مهماً في مجال الصحة والسلامة في العمل والوقاية من الأخطار المهنية، يتجلى علىخصوص في 1) وجود إرادة سياسية وانخراط من لدن السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين ومهني الصحة والسلامة في العمل، 2) المصادقة على العديد من الاتفاقيات ذات الصلة (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 187 بشأن

الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنية، و3) استئناف عمل المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية...)  
و4) اعتماد البرنامج الوطني للسلامة والصحة في العمل 2020-2024.

- غير أن العديد من أوجه الخصائص لا تزال تعتبر هذه المنظومة، وتؤثر سلباً على نجاعتها، نذكر منها :
- نسبة التغطية الصحية المهنية تقل عن 5 في المائة من مجموع العاملين، وهي الأدنى على صعيد البلدان المغاربية، رغم توفر المغرب في المقابل على أكبر عدد من أطباء الشغل؛
- معدل حوادث الشغل المميتة يبلغ 47.8 لكل 100.000 عامل (مكتب العمل الدولي)، وهو أعلى معدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- هناك شريحة عريضة من العاملين غير الخاضعين للنصوص التنظيمية المتعلقة بالوقاية من المخاطر المهنية، خاصة في القطاع غير المنظم؛
- تقادم العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصحة والسلامة في العمل؛
- عدم تغطية بعض الأمراض المهنية بالتأمين؛
- عدم كفاية عمليات المراقبة والتقصي في أماكن العمل؛
- شبه غياب لإحصائيات حول حوادث العمل والأمراض المهنية.

### 2.1.3. تفاوتات في الولوج لتعليم ذي جودة

أ. الفجوة الرقمية تجعل الولوج إلى المنظومة التربوية متفاوتاً، لا سيما في القطاع العام والوسط القروي

حسب المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي<sup>58</sup> فإن البنية التحتية التكنولوجية ليست متوافرة دائماً في المدارس، كما أن الفوارق في هذا المجال لا تزال قائمة بين الوسطين القروي والحضري، لا سيما وأن بعض المدارس لم تزود بعد بالكهرباء.

لم يتم بعد إدراج الرقمنة بكيفية هيكلية في مناهج وبرامج المنظومة التعليمية، قصد توظيفها كآلية ضرورية لتنمية وتطوير معارف التلاميذ والتلاميد للأعتبرات الموضوعية التالية :

1. عدم توفر جميع المدارس على البنية التحتية التكنولوجية، علماً أن بعض المدارس غير مزودة بالكهرباء، بل تقتصر للمرافق الصحية الأساسية؛
2. عدم تلقين التلاميذ والتلاميد تربية رقمية تمكّنهم من القدرات المعرفية الالزمة لمعالجة المعلومة وتحليلها واستعمال الأنترنت بتمكن وبروح نقديّة؛
3. يظل عدد الأطفال الذين تابعوا دروس التعليم الأولى عن بعد ضعيفاً.

ويلاحظ أن التفاوتات الاجتماعية الصارخة الحاصلة بين الوسط القروي والحضري، والفقير والهشّة والأمية التقليدية والرقبيّة، وعدم تملك الأسر للمعرفة الرقمية وطرائق استعمالها، كلها عوامل تؤثر سلباً على التدابير التي تخذلها السلطات العمومية. وبالتالي فقد بات من الضروري اعتماد تصور جديد كفيل بإطلاق مسلسل للتغيير الشامل للنظام التعليمي.

58 - مدرسة العدالة الاجتماعية. مساهمة في التفكير حول التموي الشمولي، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2018

## بـ. التعليم عن بعد : هدف ضمان الاستمرارية البيداغوجية اعتبرته اختلالات في التنزيل

لا شك أن تعجيل وزارة التربية الوطنية بإرساء آلية التعليم عن بُعد من أجل ضمان الاستمرارية البيداغوجية في ظل الحجر الصحي، تدبير يستحق الإشادة.

غير أنه في ما يتعلق بتغطية البرنامج الدراسي، تُبيّن الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط أنَّ 17.3 في المائة من التلاميذ أو الطلبة، الذين تابعوا دراساتهم عن بُعد خلال فترة الحجر الصحي، يعترون أنَّ هذه الدروس قد غطّت البرنامج الدراسي السنوي بكامله، منهم 19.3 في المائة من بين ساكنة المدن، و12.9 في المائة من ساكنة العالم القروي، و27.2 في المائة من بين تلاميذ وطلبة القطاع الخاص، مقابل 15.8 في المائة في القطاع العمومي. في المقابل، يعتبر 68.3 في المائة من هؤلاء التلاميذ (تميذين اثنين من أصل كل ثلاثة تلاميذ) أنَّ هذه الدروس لم تُمكّنْ من تغطية كامل فقرات المقرر الدراسي، في حين لم يستطع 14.4 في المائة منه الإدلاء برأيهما بهذا الشأن. وبالنسبة للمرحلة الابتدائية، فقد اعتبر حوالي نصف التلاميذ أنَّ هذه العملية لم تُغطِّ البرنامج الدراسي بأكمله مقارنة مع السنوات السابقة (45.8 في المائة)، بينما اضطرَّ أكثر من ربع المتعلسين (27.9 في المائة) إلى الاعتماد على دعم الوالدين أو الأقارب أو الجيران (39.7 في المائة في المتوسط، و40.4 في المائة من تلاميذ القطاع الخاص)، ولجاً 13.2 في المائة منهم إلى الاعتماد على دروس الدعم المدرسي الحضورية بعد رفع الحجر الصحي (16.2 في المائة من بين تلاميذ الثانوي)، و4.9 في المائة على الدعم عن بُعد.

كما أنَّ تجربة التعليم عن بُعد كشفت عن ضعف مشاركة جمعيات آباء وأولياء التلاميذ، إذ لم يتم إشراكها، وفق مقاربة تشاركيَّة، في إرساء الآلية التعليم عن بُعد. ويقترح آباء وأولياء التلاميذ إعادة النظر في الفقدُ التي لا تنص على بنود تتعلق بالتعليم عن بعد، كما ينتقدون، عدم وجود مقتضيات قانونية ملائمة بشأن التعليم عن بعد.

كما أنَّ عدم وجود منصات مناسبة قادرة على تحمل العدد المتزايد من الوحدات الدراسية المقترحة بالنسبة لكل مستوى من مستويات التعليم العالي والتكوين المهني (أكثر من 5.000 حسب قطاع التكوين المهني بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، و11.5000 من الموارد الرقمية المختلفة المتعلقة بمجالات التعليم العالي)، قد أدى إلى توُفُّف الدروس التطبيقية. بالإضافة إلى ذلك، قليلة هي الموارد المتوفرة التي تم إعدادها في احترام تام لقواعد ومبادئ التعليم عبر المنصات الإلكترونية.

واخيراً، فقد كانت للإكراهات المتعلقة بالسكنى، خاصة بالنسبة لساكنة الأكثر هشاشة، تأثير سلبي كبير على إمكانية الاستفادة من الدروس عن بعد. ذلك أنَّ الإقامة في سكن عشوائي أو ذي مساحة صغيرة بالنسبة للأسر متعددة الأفراد، لا يمكنها في ظروف الحجر الصحي أن توفر للمتعلم شروط التركيز والتعلم في مناخ ملائم، وهو الأمر الذي ساهم في صعوبة متابعة الدروس، سواء كانت مثبتة عبر الأنترنت أو قنوات التلفزة.

### 3.1.3. ضرورة تعزيز الحقوق الأساسية

لقد برزت مسألة حقوق الإنسان، خلال هذه الأزمة، من خلال دور الدولة وقدرة السلطات على خلق التوازنُ بين مقتضيات حالة الطوارئ الصحية والالتزامات الدستورية، وعلى وجه الخصوص مراعاة الفصل 21 من الدستور فيما يتعلق باحترام الحقوق والحريات في حالة إذا ما قامت السلطات العمومية باتخاذ قرارات ذات طبيعة استثنائية. فمن الناحية العملية، أُعطيت الأولوية للبعد الصحي وحماية الحق في الحياة. بوصفه أول حق إنساني (الفصل 20 من الدستور)، قبل الانكباب على البعد الاجتماعي والاقتصادي.

ويعكس التوجه المعتمد عودة كبيرة إلى المركزية والتركيز في اتخاذ القرار، ضمناً لاستمرارية الخدمة العمومية من قبل السلطات على المستوى التراكيبي من أجل: (1) المحافظة على النظام العام واحترام مقتضيات حالة الطوارئ الصحية؛ (2) ضمان تبُّع منظم لإمداد وتزويد الأسواق بالمواد الازمة؛ (3)

ومُراقبة الأسعار وجودة المنتجات الغذائية. كما لوحظ أن الجماعات الترابية وفعاليات المجتمع المدني لم يتم إشراكها بالقدر الذي كانت تتطلع إليه في سيرورة اتخاذ القرار.

إضافة إلى ذلك، لم يتم إشراك ممثلي الأجراء في مفاوضات تدبير تداعيات الأزمة على الاقتصاد والمجتمع، على مستوى لجنة اليقظة الاقتصادية، والمساهمة إلى جانب باقي الفرقاء في إيجاد حلول عملية، لا سيما فيما يتعلق بتأمين تعويضات الأجراء الذين توّقفوا مؤقتاً عن العمل، ومرونة الشغل، والعمل عن بعد، والتفاوض بشأن العطل العادي و/أو المفروضة، وتسریع العمّال ونقلهم، ومراجعة الرفع من الحد الأدنى للأجور، إلخ. وهو الأمر الذي زاد في تعقيد مسار الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف بين الحكومة والمشغلين والنقابات.

لقد كان للتدابير التقييدية المتخذة من لدن السلطات العمومية في إطار حالة الطوارئ الصحية انعكاس على الحق في التقل والتظاهر والتجمع وتأسيس الجمعيات (ولو عن بعد باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال) وكذلك على المشاركة في الحياة السياسية والمبادرات المواطنة من خلال العمل التطوعي للقرب.

وفي الأخير، يلاحظ بأن علاقـة الفاعـلين المحـليـن بالـدولـة، في إطار تـدـبـيرـ الأـرمـاتـ، تـبـدوـ غـيرـ مـتواـزنـةـ منـ حيثـ التـفـاعـلـ.

كما طرَّأَ التبَاعُدُ الجَسْدِيُّ العَدِيدُ مِنَ الْمَشَاكِلُ بِالنَّسْبَةِ لِلْأَشْخَاصِ الَّذِينَ يَعِيشُونَ فِي مَسَاكِنٍ غَيْرِ مَلَائِمَةٍ أَوْ مَكْتَظَةٍ، مَا يَبْرُزُ الْقَصُورُ الْمُوْجَودُ عَلَى مُسْتَوْى الْحَقِّ فِي الْحُصُولِ عَلَى سُكُنٍ لَائِقٍ. وَحَسْبَ الْمَنْدُوبِيَّةِ السَّامِيَّةِ لِلتَّخْطِيطِ، فَإِنَّ السَّاكِنَةَ الْفَقِيرَةَ الَّتِي تَبِعِيشُ فِي دُورِ الصَّفِيفِ (33 فِي الْمَائَةِ)، وَالسَّكِنَ غَيْرِ الصَّحيِّ (20 فِي الْمَائَةِ)، وَالْمَدِينَ الْعَتِيقَةِ (17.2 فِي الْمَائَةِ) أَوِ الْمَسَاكِنِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ وَالْاِجْتَمَاعِيَّةِ (12.5 فِي الْمَائَةِ) هِيَ الْأَكْثَرُ تَعرُضاً لِلِّإِصَابَةِ بِعَدْوِيَّ كَوْفِيد-19. وَيَنْتَمِي 86 فِي الْمَائَةِ مِنَ الْأَشْخَاصِ الْمُصَابِينَ بِالْفِيْرُوْسِ فِي خَمْسِ جَهَاتٍ مَا زَالَتْ تَتَشَبَّهُ بِشَكْلِ أَكْبَرِ الْمَسَاكِنِ غَيْرِ الْلَّائِقَةِ وَالْمَكْتَظَةِ. وَتَهْمُّ هَذِهِ الْوَضْعِيَّةُ 1.05 مِلْيُونَ أَسْرَةً مَغْرِبِيَّةً تَعِيشُ فِي مَسَاكِنٍ صَفِيرَةٍ جَدًّا، مَعَ وُجُودٍ كَثَافَةً بَشَرِيَّةً كَبِيرَةً، بِمَتوسِطٍ 3 أَفْرَادٍ لِكُلِّ غَرْفَةٍ وَاحِدةٍ (14.5 فِي الْمَائَةِ فِي جَهَةِ الدَّارِ الْبَيْضاءِ - سَطَاتِ).

#### 4.1.3. سياسات واختيارات اقتصادية وجبت إعادة النظر فيها

##### أ. كشفت الأزمة عن محدودية توجهات السياسات الاقتصادية الوطنية

على المستوى الماكرو اقتصادي، يتمثل مكمن الضعف الأول في الطابع المحدود للحيز الميزانياتي، مما يقلص من هامش تدخل الدولة عند حدوث أزمات شديدة، ومن قدرتها على إطلاق سياسات مضادة للتقلبات الدورية، وهو الأمر الذي يضطر الدولة إلى اللجوء إلى مزيد من المديونية. إن ضعف هامش الميزانية يزيد من تفاقمه ضيق القاعدة الضريبية، وهو قصور بنائي يعاني منه المغرب منذ عدّة سنوات، خاصة بسبب الإعفاءات والتحفيزات الضريبية غير المبررة، ومشاكل الفساد والتهرب الضريبي، وكذلك بسبب وجود قطاع غير منظم واسع جداً.

وعلى مستوى الحسابات الخارجية، ومن أجل الحد من عجز حسابه الجاري، وتعزيز تدفق العمّلات الأجنبية، يُعول المغرب بشكل أساسٍ على (أ) مصدر خارجي بدأ يضعف في السنوات الأخيرة، وهو التحويلات التي يقوم بها المغاربة المُقيمين بالخارج و(ب) مصدر العمّلات شديد التأثر بالصدمات الخارجية، وهو قطاع السياحة. والحال أنه في ظل عدم وجود تحسّن مواز ملحوظ في الميزان التجاري للسلع والخدمات، الذي يعاني من عجز بنائي، ستظل درجة صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات الخارجية في ميزان الأداءات محدودة.

وفي ميدان السياسة الصناعية، اختار المغرب اعتماد مقاريب مختلتين من أجل تطوير قطاعاته الإنتاجية، استناداً إلى خصوصيات القطاع المعنّي، وذلك بفضيل إما (1) اللجوء إلى مستثمرين أجانب للعب دور

القاطرة، على غرار قطاع السيارات التي شهد نمواً ملحوظاً، أو 2) الاندماج في منظومة تعتمد على مُقاولين دوليين كبار في إطار نماذج التعاقد من الباطن، كما هو الحال بالنسبة للنسيج والألبسة. لكن، على الرغم من الإيجابيات التي يجنيها المغرب من هذه الوضعية، فقد أظهرت أزمة كوفيد أن العنصر السلبي الرئيسي يمكن في المنشأة الكبيرة لقطاعات بأكملها تجاه التغيرات المفاجئة التي يمكن أن تحدث على مستوى سلاسل القيمة العالمية والسلسل اللوجستيكية، أو حتى جراء التغيرات في الاستراتيجية التي يقرّرها هؤلاء المستثمرون الأجانب.

على صعيد آخر، ورغم أن المغرب انخرط في مسلسل الانفتاح الاقتصادي، إلا أن السياسة الصناعية لم تُولِّ الأهمية الالزامية لاستغلال الفرص التي يمكن أن تتيحها آلية استبدال الواردات قصد تعزيز النسيج الصناعي للبلاد. وكانت النتيجة أنها استمررت في استيراد العديد من المنتجات التي كان بالإمكان إنتاجها محلياً. غير أن ظهور أزمة كوفيد قد مكّن من الوعي، داخل المغرب وخارجـه، بأهمية تعويض واردات معيينة بمنتجات وطنية، وذلك لتحقيق مكاسب إنْ على مستوى القدرة على الصمود وقوة التموين أو على مستوى التقليص من تدفق العملة إلى الخارج.

#### ب. إضعاف آليات الاستقرار التلقائية

لقد أكدت الأزمة هشاشة الطلب الداخلي إزاء الصدمات القوية، وهو أمر ينبغي ربطه بضعف شبكات الحماية الاجتماعية، وذلك لأنَّ الصندوق الخاص الذي تم إحداثه لمواجهة الجائحة، على أهميته، يظل حلاً مؤقتاً لا يمكن أنْ يقضي بكيفيةٍ نهائيةٍ على مشكلة بنويةٍ مثل مشكلة هشاشة شرائح واسعة من الساكنة. وتشير هذه الوضنية إلى مشاكل تعليميـة اجتماعية وضعـف آليات الاستقرار التلقائية التي تخفـف من تأثير الصدمات على مداخل الفاعلين الاقتصاديين وعلى الطلب الإجمالي. كما تبيـن هشاشة الطلب كذلك من فحص القائمة التي وضعتها السلطات العمومية لإجمالي عدد الأسر المستفيدة من نظام «راميد» وغير المستفيدة منه، العاملة في القطاع غير المنـظم التي استفادـت من مساعدـات كوفـيد، والتي يبلغ عددهـا 5.5 ملايين أسرة. وانطلاقـاً من افتراض أنَّ كل أسرة تضم في المتوسط 4.6 أفراد، فإن ذلك يعني أنَّ المساعدـات الموزـعة للتخفـيف من الأثر السلـبي على الطلب قد استفادـ منها ما يـناهز 22.9 مليون فرد كانوا في وضعـية هشاشة أمام الصدمات القوية، وهي نسبة مقلقة تبلغ حوالي 64 في المائـة من مجموع ساكـنة المغرب.

#### ج. تحديات السيادة الاقتصادية

خلال هذه الأزمة لوحظ بروز الاهتمام المتـجدـ بمسألة السيادة الوطنية في النقاشات السياسية في كل من البلدان المتقدمة والنامية، بما في ذلك البلدان ذات التوجهات الليبرالية المفرطة. وقد برز نقاش مسألة السيادة بالـتلازم مع قضـايا إعادـات التـوطـين الصنـاعـيـ والـخدمـاتـيـ والتـدـابـيرـ الحـماـيـةـ والتـضـایـاـ المـعـلـقـةـ باستبدال الواردـاتـ. ويتعلـقـ الأمـرـ بشـكـلـ خـاصـ، بالـمـجاـلـاتـ ذاتـ الـأـهـمـيـةـ الـإـسـتـراتـيـجـيـةـ مثلـ السـيـادـةـ الـغـذـائـيـةـ وـالـصـحيـةـ وـالـطـاـقـيـةـ وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـةـ، إـلـخـ.

بحـصـوصـ مـسـالـةـ السـيـادـةـ الصـحيـةـ، وبالـتـركـيزـ عـلـىـ الصـنـاعـةـ الصـيـدـلـانـيـةـ، يـتـبـيـنـ أنـ المـغـرـبـ شـهـدـ تـرـاجـعاـ مـلـحوـظـاـ وـمـتـواـصـلاـ فيـ مـعـدـلـ اـكتـفـائـهـ الذـاتـيـ منـ الأـدوـيـةـ عـلـىـ مـدـىـ العـقـودـ المـاضـيـةـ. وـحـسـبـ الجـمـعـيـةـ المـغـرـبـيـةـ لـصـنـاعـةـ الأـدوـيـةـ، فإنـ التـصـنـيعـ المـحـلـيـ يـغـطـيـ الـيـوـمـ 50ـ فـيـ المـائـةـ منـ الـحـاجـيـاتـ الـوطـنـيـةـ منـ الأـدوـيـةـ، مـقـابـلـ 80ـ فـيـ المـائـةـ فيـ التـسـعـيـنـيـاتـ منـ القرـنـ المـاضـيـ<sup>59</sup>. إـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ، وـحـسـبـ المصـدرـ ذـاتـهـ، لاـ تـمـتـعـ الـمـقـاـولـاتـ الـمـحـلـيـةـ بـالـحـمـاـيـةـ وـالـدـعـمـ الـكـافـيـنـ، وـتـوـاجـهـ مـنـافـسـةـ أـجـنبـيـةـ قـوـيـةـ بـالـنـظـرـ إـلـىـ وـجـودـ بـيـئـةـ اـقـتـصـاديـةـ وـتـنظـيمـيـةـ مـلـائـمةـ لـمـسـتـورـدـيـنـ أـكـثـرـ مـاـمـ هـيـ مـلـائـمةـ لـمـنـتـجـيـنـ الـوطـنـيـنـ. يـنـضـافـ إـلـىـ ذـلـكـ أـنـ الإـطـارـ الـقـانـونـيـ

الـمـعـمـولـ بـهـ لـأـيـسـاعـدـ عـلـىـ طـوـيـرـ الـأـدوـيـةـ الـجـيـسـيـةـ (ـمـشـكـلـ التـكـافـقـ الـحـيـوـيـ)، وـلـاـ يـشـجـعـ الـبـحـثـ وـالـتـطـوـيـرـ

والابتكار في هذا القطاع، فضلاً عن ضيق السوق المحلية بسبب التقطيع الصحية التي ما تزال جزئية بالنسبة لعلوم الساكنة، ويسبب حجم النفقات المتبقية على عائق المؤمن والمترادحة ما بين 30 في المائة و40 في المائة من مجموع النفقات الصحية.

وعلى صعيد الأمن الطاقي، تجدر الإشارة إلى أن المغرب قد أحرز تقدماً ملحوظاً في إنتاج الطاقة النظيفة، كما أنه يواصل الرهان على هذا القطاع المستقبلي الاستراتيجي. مع ذلك، وبالموازاة مع هذه الاستثمارات، التي ستكون فوائدها أكثر مردودية على المدى المتوسط والمدى البعيد، فإن مسألة السيادة الطاقية تتطلب من المغرب اتخاذ خيارات قصيرة المدى، في سياق عالمي بات أقل استقراراً بشكل متزايد. وبالنظر إلى أهمية التخزين الاستراتيجي للهيدروكربونات، يلاحظ أن السلطات العمومية لم تول الأهمية اللازمة إلا مؤخراً لمدى استراتيجية التوفير على قدرات تخزينية كافية، وذلك من أجل التدبير الأفضل لنقلبات أسعار النفط على الصعيد الدولي، والتمكن من التخفيف من أثرها على اقتصادنا وعلى القدرة الشرائية. وتعد شركة سامير مثلاً واضحاً في هذا الشأن، بما أن المغرب لم يتمكّن من اغتنام فرصة الانخفاض الحاد في سعر النفط، عند بداية هذه الأزمة، لتعزيز مخزونه الاستراتيجي، علاوة على أن مسطرة تأجير السعة التخزينية لشركة سامير، التي أطلقتها الدولة مؤخراً، قد تأخرت بشكل كبير.

كما أن وجود تبعية تكنولوجية وعلمية قوية للخارج تُعد، كذلك، عاملاً من عوامل إضعاف سيادة البلدان. ومن ثم، لا يشكل البحث والتطوير والابتكار بعد مكوناً نسقياً لأقتصادنا. صحيح أن المغرب قد شهد، منذ بداية الأزمة، محاولات ومبادرات مشجعة للابتكار أو لتكيف التكنولوجيات الموجودة. غير أن هذه العمليات تظل مشتبة، فضلاً عن كون المغرب لا يتوفّر على استراتيجية مندمجة للبحث والتطوير والابتكار، مع وجود رؤية وعمليات منسقة بين مختلف القطاعات. إضافة إلى ذلك، فإن غياب تقديم الدعم للبحث والتطوير في القطاع الخاص، سواء أكان مالياً أو ضريبياً أو عن طريق الصيقات العمومية، يحدّ من القدرة التنافسية للنسيج الإنتاجي. الواقع أن حصة القطاع الخاص من الإنفاق على البحث والتطوير تبلغ حوالي 22 في المائة في المغرب، مقابل 69 في المائة في المتوسط بالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية<sup>60</sup>. ويعزى ضعف البحث والتطوير والابتكار في بلادنا أيضاً إلى انعدام الاندماج والتعاون، بل حتى ضعف الثقة بين عالم المقاولة وعالم البحث الجامعي<sup>61</sup>. فضلاً عن التبعية الخجولة للنخب العلمية المغربية بالخارج قصد العمل في مشاريع ملموسة للبحث والتطوير الابتكاري. كما يعتبر النقص الحاصل في الرأسمال البشري، بدوره، عائقاً كبيراً، إذ فضلاً عن الانخفاض المقلق في عدد خريجي العلوم والهندسة في المغرب، فإن أكثر من 30 في المائة من الحاصلين على شهادة البكالوريا العلمية يلتحقون بمسالك الحقوق والعلوم الإنسانية، علاوة على أن هذا النقص يتفاقم بسبب هجرة الأدمة التي تمس التخصصات العلمية والتكنولوجية أكثر، لا سيما في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والطب. وأخيراً، لا يزال تمويل ومواكبة المقاولات المبتكرة والمقاولات الناشئة في بدايتها، رغم أن بعض التجارب تبدو واعدة، على غرار برنامج Founders 212 الذي أطلقته مؤسسة «سي دي جي إنفست».

### 5.3. ضعف في قدرة القطاعات الإنتاجية على الصمود في وجه الصدمات الكبرى

#### أ. استمرار مشكلة الولوج إلى التمويل

يعكس الحجم الصغير للمقاولات المكونة للنسيج الإنتاجي المغربي برمتها تقريراً الصعوبات في الولوج إلى التمويل الذي تعاني منه المقاولات الصغيرة جداً والمتوسطة والمقاولين الذاتيين، وهي صعوبات زادت الأزمة الحالية من حدتها.

60 - مداخلة السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتقويم المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، خلال الدورة الثالثة لمنتدي (X-Maroc)

61 - جلسة إنصات مع المؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة والإبداع والبحث العلمي.

ورغم التدابير التي وضعها بنك المغرب والجهود المبذولة من لدن المنظومة البنكية المغربية من أجل تخفيف تداعيات الأزمة وتيسير سبل إنعاش الاقتصاد، فإن إشكالية الولوج للتمويل لا تزال قائمة وتنتج في ارتفاع معدل ملفات طلبات القروض التي يتم رفضها. وفي هذا الصدد، يذكر أن بنك المغرب كان قد دعا الأبناك منذ 2016 إلى إخبار أصحاب طلبات القروض بأسباب رفض طلباتهم. هكذا، لم يتجاوز معدل رفض طلبات القروض 10 في المائة سنة 2019، وهو أدنى معدل يتم تسجيله خلال الخمس سنوات الأخيرة.<sup>62</sup>

ورغم ذلك، وحسب المجموعة المهنية لبنوك المغرب، فإن القروض التي منحتها الأبناك المغربية تتجاوز عموماً الأهداف التي حددتها السلطات المالية. فقد بلغ الغلاف المالي للقروض المنوحة إلى غاية 7 أكتوبر 2020 في إطار برنامج «ضمان أوكسجين» الموجه لتغطية تحملات المقاولات خلال فترة الحجر الصحي، 17 مليار درهم لفائدة 45.000 مقاولة صغيرة ومتعددة وصغيرة جداً أي بنسبة 110 في المائة من الهدف الذي وضعته وزارة الاقتصاد والمالية والذي حدده في 15 مليار درهم بالنسبة للفترة الممتدة من أبريل إلى يونيو 2020. كما أن القروض المنوحة في إطار برنامج «ضمان إقلاع» الهدف إلى تمويل استئناف النشاط الاقتصادي بعد الحجر الصحي، بلغت 23.6 مليار درهم برسم الفترة الممتدة بين يونيو وشتيرنبر 2020 لفائدة 5270 مقاولة.

من جهة أخرى، تم إحداث قرض بنسية صفر في المائة لفائدة المقاولين الذاتيين المتأثرين بأزمة كوفيد - 19، بمبلغ يصل إلى 15.000 درهم قابل للتسديد على مدى 3 سنوات كحد أقصى، مع أجل إضافي يصل إلى سنة. ومع ذلك، تشير الشهادات التي عبر عنها ممثلو مختلف فئات المقاولات الخاصة في المغرب<sup>63</sup> إلى أن الولوج إلى التمويل لا يزال يشكل عقبة بالنسبة لها، ولا سيما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جداً والمقاولين الذاتيين. وقد كشفت دراسة أجراها الاتحاد العام لمقاولات المغرب عن رفض ملفات 23.6 في المائة من المقاولات التي شملها البحث الميداني بشأن طلب الاستفادة من منتوج ضمان أوكسيجين.

وبالإشارة إلى وضعية المقاولين الذاتيين، صرَح الاتحاد العام للمقاولات والمهن أنَّ معظم هؤلاء لم يتمكنوا من الاستفادة من منتوج الدعم المالي، بنسبة ٥٠ في المائة، الذي قُدمَ خلال الأزمة. وتعود الأسباب مِرةً أخرى، حسب المهنيين، إلى الشروط التي تفرضها البنوك والتي اعتبرت صارمة. لا سيما من حيث اشتراط وجود حركة في الحساب البنكي، أو ضرورة تجديد بطاقة المقاول الذاتي عند اقتناء مدة سريانها، إلخ.

كما واجه الصناع التقليديون، من جهتهم، ضرورةً صعبة للغاية بسبب عدم تمكّهم من اللوّح إلى المنتوجات التمويلية المقترحة، مما زاد من إضعاف هذا القطاع الذي يعني أصلاً من العديد من نقاط ضعف بنوية. ثم إنّ منتج «ضمان إقلاع» المقاولات الصغيرة جداً، والذي يشمل التجار والحرفيين الذين يقلّ رقم معاملاتهم عن 10 ملايين درهم، لم يتطلّق إلا في يونيو 2020.

وتتجدر الإشارة أيضاً إلى استمرار المعضلة بين مساهمة الأبناك في الإنعاش الاقتصادي وبين أهداف استقرار النظام البنكي. فمن جهة، تتعبر الأبناك أن هشاشة النسيج الاقتصادي، لا سيما عدم كفاية الأموال الذاتية للمقاولات تشكل العائق الرئيسي الذي يحول دون الولوج للتمويل، ومن جهة أخرى تعتبر المقاولات الصغيرة جداً والمقاولون الذاتيون والحرفيون أن المنظومة البنكية لا تضطلع بدورها بشكل كافٍ في دعم الإنعاش.

www.allison.ws/roll = 62

<sup>63</sup> - الاتحاد العام للمقاولات والمهن والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

يبين أن هذا الوضع يمثل إشكالية لأنه حتى إذا اعتبرت السلطات النقدية أن النظام المالي الوطني لا يزال مستقراً، فإن استمرار وجود خطر محتمل يرتبط بحدوث سيناريو متشاري يتجلّ في تسجيل حالات كثيرة من تأخر المقاولات في السداد، قد يضر بالصحة المالية للأبناك. وتتجدر الإشارة إلى أن متأخرات ديون المقاولات لدى القطاع البنكي لم تُرِد عن عتبة 10 في المائة خلال السنوات الأخيرة. وفي ظلّ مثل هذا السيناريو المتشاري، لا يمكن إغفال أن يؤدي خطر الأزمة التي مسّت الاقتصاد الحقيقي إلى أزمة بنكية ومالية.

#### بـ. نسبة كبيرة للمقاولات الصغيرة جداً ووحدات الإنتاج غير المنظمة في النسيج الاقتصادي

كشفت الأزمة كذلك عن نقطتي ضعف بنويةٍ ملزمان للاقتصاد المغربي، وتعلقاً، من جهة، بالحجم الكبير لوحدات الإنتاج غير المنظمة، ومن جهة أخرى بنسيج مقاولاتٍ تهيمن عليه من حيث العدد المقاولات ذات الحجم الصغير جداً، مع العلم أن المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغيرة تمثل ما يربو على 94.2 في المائة<sup>64</sup> من أصل 250.000 مقاولة نشيطة ضمن النسيج المقاولاتي الوطني. إن هاتين الخاصيتين تقسانان مدى هشاشة النسيج الإنتاجي المغربي أمام الأزمات، بالنظر إلى أن هذه الفئة من المقاولات غالباً ما تكون ذات رأسمال ضعيف، ولا تمتلك القدرات المالية الالزامية لتحمل الصدمات الكبرى، خاصة وأن المقاولات الصغيرة ما فتئت تعاني من مشكلة التأخير في الأداء فضلاً عن آجال الأداء الطويلة.

وبحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، فإن 50 في المائة من المقاولات الصغيرة جداً تعرف حالياً نقصاً في التمويل الكفيل بالمشروع في تحقيق الانتعاش، الأمر الذي من شأنه أن يُفاقم من هشاشة شرائح كبيرة من الساكنة النشيطة. كما أن نقص رأس المال يؤثر سلباً على صورة هذه الوحدات الإنتاجية الصغيرة لدى القطاع البنكي، مما يشكل معيناً لولوجها إلى التمويل البنكي.

#### مؤشر رقم 3 : إضاعة على القطاعات الثقافية والرياضية

بخصوص قطاعي الثقافة والرياضة بالمغرب، والذين يسود فيهما الاستغال بعقود محددة المدة والمعاملات غير النظامية، فإنهما يعترفان توقفاً منذ بداية أزمة كوفيد-19. وبالفعل، تشهد جميع جهات المملكة إغلاقاً لقاعات السينما والمسارح والمعارض والمسارح والقاعات الرياضية والمسابقات والأندية الرياضية والجمعيات الثقافية والأسواق الأسبوعية في الوسط القرري، والفضاءات التراثية مثل جامع الفنا. كما أن الفضاءات المخصصة للمناسبات والملتقيات (متعهدو الحفلات، قاعات الحفلات، إلخ) قد ظلت مغلقة، وبالتالي ألغى مئات الأحداث الثقافية والرياضية وتصوير الأفلام والمهرجانات. ونتيجة لذلك، تأثر ما مجموعه 100.000 منصب شغل بشكل مباشر، حيث سجلت حوالي 1.100 مقاولة انخفاضاً متوضطاً بنحو 70 في المائة في رقم معاملاتها. وقد كشف البحث الميداني، الذي أجراه الاتحاد العام لمقاولات المغرب عن المقاولات، عن حدوث تراجع في رقم المعاملات القطاعي بنسبة 61.67 في المائة، وتراجع في التشغيل بنسبة 62.33 في المائة. فضلاً عن ذلك، وجدت العديد من الجمعيات الثقافية والرياضية نفسها متوقفةً عن ممارسة أنشطتها الاعتيادية، مما أدى بآلاف المهنيين المستقلين والفنانين إلى التوقف عن العمل.

يعاني القطاع من عدة مشاكل بنوية، منها وجود رأسمال ثقافي هام لكنه غير مستثمر وغير مدمج في التعليم ووسائل الإعلام أو أماكن العيش، أو وجود نقص في البنية التحتية وعدم استثمار القدرات الحالية بكفاءة ناجعة.

ومن جهتها، تسمم الوضعية الاجتماعية لمهنيّ قطاع الثقافة والفنون بعدم استقرار مزمن على صعيد التشغيل، وهي وضعية تتفاقم بسبب خطر الإفلاس وعدم إعادة فتح مقاولات القطاع، وذلك بفعل التأثير السلبي لتداير التباعد الجسدي، ولكن بالخصوص بفعل انعدام الاستثمار العمومي والخاص الموجه لإنشائه.

في هذا السياق، كان اللجوء إلى التكنولوجيا الرقمية بالتأكيد عاملاً إيجابياً كبيراً للقطاع، حيث مكّن العديد من الجمعيات الثقافية من مشاركة المحتوى عبر الشبكات الاجتماعية (تطبيقات ثقافية وفنية، مناقشات، احتفالات، فنون، إلخ) وتمهيد الطريق لعهد ثقافيّ جديد قادر على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، فإن الإبداع المغربي المعاصر لا يتم توثيقه ولا تثمينه بكيفية دائمة ومنهجية، بما يولد تراكمات وذاكرة ثقافية رقمية (ذاكرة المسرح والسينما، الخ)، الأمر الذي يجعل عملية رقمتها صعبة بفعل هذا التوقف.

المنظومة الرياضية ليست استثناء. وهكذا، فقد عانت الأندية الرياضية وملاعب القرب من تداعيات سلبية أثرت بشكل أساسى على الشباب والأطفال ومهنيّ القطاع (لاعبون، مهنيون، عاملون، إلخ). وبالتالي فإنّ العودة إلى الأنشطة الاعتيادية، سواء بالنسبة للرياضة الاحترافية (البطولات الوطنية) أو للهواة (رياضة الشارع، الجمعيات الرياضية المحلية)، مع احترام القواعد الصحية والتباعد الجسدي، تظل رهينة بتطور الوباء في كلّ جهة من جهات المملكة.

### 6.3.1.3. البيئة والتنمية المستدامة : عوامل تفاقم الوضع

#### أ. أهداف التنمية المستدامة تضرر بعضها بسبب أزمة كوفيد-19

منذ خمس سنوات اعتمد المجتمع الدولي أهداف التنمية المستدامة. وقد انخرط المغرب في الجهود الدولية لتحقيق هذه الأهداف في أفق سنة 2030. وبذلت السلطات العمومية جهوداً محمودة في هذا الاتجاه. غير أن استعراض وضعية التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الذي تم على إثر مشاورات وطنية وجهوية مع مختلف الأطراف المعنية، أبرز أن تحقيق بعض الأهداف في أفق سنة 2030 سيتأثر كثيراً بسبب الأزمة الصحية.

ويتعلق الأمر بشكل خاص بتقليل التفاوتات الترابية وتلك القائمة على الجنس، والنهوض بالنمو الاقتصادي والعمل اللائق للجميع، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة آثار تغير المناخ. وقد تم تأكيد هذه الملاحظة من قبل المندوبية السامية للتخطيط<sup>65</sup> حيث أبرزت أن الأزمة الصحية تمثل خطراً من شأنه أن يخلق أشكالاً للهشاشة، وأن يعمق التفاوتات وأن يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

#### ب. التدهور البيئي والنظم البيئية الطبيعية والتنوع البيولوجي: عامل يُفاقم من الأوبئة والأمراض الحيوانية المنشأ

يعتبر العلماء جائحة كوفيد-19 وباءً ينتقل من الحيوان إلى البشر. فمن بين إجمالي 175 جريثومة معروفة تكونها مسببة للأمراض بالنسبة للإنسان، حوالي 75 في المائة منها مسؤولة عن الأمراض الحيوانية المنشأ<sup>66</sup>. ويؤثّر ارتفاع درجات الحرارة، والتغيرات في التساقطات المطرية بسبب تغير المناخ، علىبقاء وانتشار مسببات الأمراض الحيوانية المنشأ، مما يساهم بشكل كبير في تطور هذه الأمراض وانتشارها الجغرافي<sup>67</sup>. وبالتالي، فإن الارتفاع في درجات الحرارة الملحوظ في العديد من مناطق العالم، بما في ذلك المغرب، بإمكانه أن يشكل مصدراً لتفاقم العديد من الأمراض الحيوانية المنشأ.

65 - مذكرة استراتيجية : الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 في المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة الإنمائية

66 - جلسة إنصات مع معهد باستور المغرب.

67 - جلسة إنصات مع مديرية 4C، 23 يوليو 2020

يمكن تصنيف النظم البيئية وفقاً للننمط الحيوي (الترية، المناخ، الحيوان، الإنسان، النبات)، أو وفقاً للمجموعة الحيوية (الكائنات الحية). وفي المغرب، تؤثر العناصر الرئيسية على الننمط الحيوي والمجموعة الحيوية. وتشكل العديد من نقاط الضعف المحتملة التي من المهم أخذها في الاعتبار:

- **العنصر الأول بنيري:** يتعلّق بالموقع الجغرافي، حيث إنّ 93 في المائة من المساحة الوطنية جافة وشبه جافة، مع اختلافات بحسب النطاقات المناخية؛

- **العنصر الثاني ظرفي:** حيث إنّ الجفاف، الذي أصبح ظرفيّاً، يُعدّ عنصراً سلبياً حدث هذه السنة في سياق الأزمة؛

- **العنصر الثالث ذو طابع مناخي:** حيث إنّ التغيرات المناخية التي تؤدي إلى انخفاض التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة لها عواقب على الننمط الحيوي (يفيد القطاع الحكومي المكلف بالماء بأنه من المحتمل أنْ يرتفع متوسط درجة الحرارة السنوية بما يقرب من 1 إلى 3 درجات بحلول سنة 2050، مقارنة بالفترة 1986-2005).

إضافة إلى ذلك، ومع تراجع عدد الأنواع (التنوع البيولوجي والجيني المهدّد)، تصبح عملية التكيف مستحيلة لأنّ الفترات الزمنية تتبعه تدريجياً، حيث إنّ التباين بات أسرع من التكيف.

وبالنّظر إلى تنوع النظم البيئية الطبيعية المغربية، ينبغي، إذن، مراعاة هذه العناصر في استراتيجيات التدبير المستقبلية، واستراتيجيات محاربة الأمراض الحيوانية المنشأ. كما يتعلّق الأمر أيضاً باستباق الخطر المحتمل للظهور المستقبلي لفيروسات شديدة العدو، وبالأخذ في فيروسات كورونا.

### 2.3. نقاط القوة التي كشفتها الأزمة

#### 1.2.3. السرعة في اتخاذ القرار وتنفيذ التدابير

لقد كان التفاعل السريع للسلطات المغربية منذ ظهور مؤشرات الأولى للجائحة أكثر أهمية مما كانت عليه في العديد من البلدان المتقدمة أو النامية. ويمكن تفسير هذه الفورية بشكل خاص بكون المغرب قد تمكّن من استخلاص الدروس من التّأخر في التفاعل من طرف بعض البلدان التي أصابها الفيروس قبلنا. وبالتالي فقد تفاعلت السلطات العمومية في المغرب بسرعة مع الأزمة الصحية حفاظاً على صحة المواطنين، مع العمل على التخفيف من تداعيات حالة الطوارئ الصحية من خلال إنشاء الصندوق الخاص بمكافحة فيروس كورونا وتشكيل لجنة اليقظة الاقتصادية قصد ضمان تتبع فعال والرّفع من سرعة اتخاذ القرار. وتتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تسميتها، فقد اتّخذت لجنة اليقظة تدابير تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية (الحفاظ على مناصب الشغل وعلى القدرة الشرائية للساكنة).

#### 2.2.3. الروح الوطنية والتعبئة

عموماً، لقد تحكمت السلطات العمومية في تدبير بداية الأزمة بشكل ناجع، وكان هذا الأداء موضوع إشادة على الصعيد الدولي. وتميزت هذه المرحلة بدينامية تضامنية جديرة بالتقدير، وكذلك بتعبئة قوية لجميع الفاعلين ومجموع المواطنين والقوى الحية للبلاد من أجل مكافحة آثار الجائحة.

نظراً لمسؤولياتهم في تدبير الأزمات، كان الأطباء والممرضون وباقى العاملين في الأطقم الطبية أول الفاعلين الذين تم تعيينهم لمكافحة فيروس كورونا. كما ساهم رجال ونساء السلطة وأعوان الوقاية المدنية وعناصر الشرطة والدرك الملكي مساهمة أساسية في هذا المجهود الوطني، من خلال السهر على ضمان سلامة المواطنين واحترام التدابير المقررة في إطار حالة الطوارئ الصحية، دون إغفال الدور الهام الذي

اضطلاع به جميع العاملين في الخطوط الأمامية، خاصة المدرسوں والأجراء والموظفوں العاملوں في القطاعات الحيویة، والذین بدونهم جمیعاً لم يكن بالإمكان الاستمرار في توفير المواد والخدمات الأساسية خلال هذه الفترة.

كما تجلی هذا المجهود التضامنی في القدرة على تعطیید الجھود لمواجھة المخاطر عبر الصندوق الخاص بکوفید-19، الذي جاء ثمرة تعبئة مواطنۃ قویّة، مما أتاح جمٌ ما يقرب من 33.7 مليار دولار درهم<sup>68</sup>، منها 10 مليارات من میزانیة الدولة. وقد تم توظییف الصندوق بشكل أساسی لتمويل النفقات الصحیة المتصلة بالأزمـة، ولتقديم المساعدة للأسر، فضلاً عن تمویل عمليات تمویل المقاولات التي يضمـنها صندوق الضمان المركزي.

وأخیراً، فقد تبین أنه حين تلتقي الإرادة والشروط المناسبة، يمكن للمغرب أن يبدي قدرة كبيرة على الابتكار والتکیف، بل وقدرة كبيرة على المحاكاة التکنولوجیة، سواء في الوسـط الصناعـي أو الوسـط الجامعـي: في هذا الشأن، ينبغي التذکیر بالجهود التي بذلت في مجال الابتكار، خلال الأزمة، من طرف بعض المقاولات المغربية التي قامت بالإنتاج المحلي لبعض المواد الاستهلاکیة والتجهیزات التي كانت تستورد في السابق. من بين الأمثلة العديدة، نذكر على وجه الخصوص إنتاج محـرات الأشـعة تحت الحمراء، وأجهـزة التنفس عن طريق الهندسة العـکسـية، وأطقم تشخیص الإصـابة بفيروس كوفـيد-19، والكمـامـات، وحتى الآلات الصناعـية المخصـصة لإنتاج الكـمامـات، إلخ.

### 3.2.3. قدرات على التنسيق والتکیف على مستوى السياسات الاقتصادية

تمثـلت إحدـى التـجـليـات الإيجـابـية التي طـبـعت تـدـبـير الأـزمـة الـاـقـتصـادـية في الـقـدرـة الـمـالـحـوـظـة عـلـى التـنـسـيق بـيـنـ السـيـاسـاتـ الـماـکـرـوـاـقـصـادـيةـ: بـحـیـث أـصـبـحـتـ السـيـاسـةـ النـقـدـیـةـ أـكـثـرـ مـلـاءـمـةـ، وأـصـبـحـتـ القـوـادـ الـاـحـتـراـزـیـةـ أـقـلـ تقـیـیدـاـ، كـمـاـ أـصـبـحـتـ السـيـاسـةـ الـبـیـزـانـیـاتـیـةـ مـوـسـعـةـ مـنـدـ بدـایـةـ الـأـزمـةـ.

كـمـاـ بـرـزـتـ الـقـدرـةـ عـلـىـ اـسـتـبـاقـ بـعـضـ الـمـخـاطـرـ الـاـقـتصـادـیـةـ، لـاـ سـیـمـاـ تـالـكـ المـتـعـلـقـ بـمـیـزانـ الـاـداءـاتـ: إـذـ قـرـرـ المـغـرـبـ اـسـتـخـدـامـ خـطـ خطـ الوقـایـةـ وـالـسـیـوـلـةـ معـ صـنـدـوقـ النـقـدـ الدـولـیـ، وـكـذـلـكـ خـطـ وـقـائـیـ ضـدـ الكـوارـثـ الطـبـیـعـیـةـ معـ الـبـنـکـ الدـولـیـ، وـذـلـكـ بـهـدـفـ مـوـاجـھـةـ الـضـغـوـطـ الـمـحـتمـلـةـ عـلـىـ اـحـتـیـاطـیـاتـ الـصـرـفـ.

بالـمواـزاـةـ معـ ذـلـكـ، كـشـفتـ الـأـزمـةـ قـدـرةـ جـيـدةـ عـلـىـ التـکـیـفـ وـمـرـونـةـ فـیـ النـسـیـجـ الـإـنـتـاجـیـ الـوـطـنـیـ: مـنـ الـأـمـلـةـ الدـالـلـةـ عـلـىـ ذـلـكـ وـحدـاتـ النـسـیـجـ التيـ تـمـتـ تـبـیـتهاـ بـسـرـعـةـ منـ أـجـلـ إـنـتـاجـ الـکـمـامـاتـ وـالـوـزـرـاتـ الـوـاقـیـةـ، بـلـ إـعـادـةـ بنـاءـ مـصـنـعـ إـنـتـاجـ الـمـحـلـولـ الـکـحـوـلـیـ الـمـعـقـمـ فـیـ زـمـنـ قـیـاسـیـ لـمـ يـتـجاـوزـ أـسـبـوـعـاـ واحدـاـ.

### 4.2.3. صحوة على صعيد البحث العلمي

أعادـتـ أـزمـةـ الـوـبـاءـ إـحـیـاءـ الـاـهـتـمـامـ بـالـبـحـثـ الـعـلـمـیـ، كـمـاـ يـتـضـعـ منـ بـعـضـ الـمـبـادـرـاتـ التيـ جاءـتـ لـتـذـکـرـناـ بـالـأـہـمـیـةـ الـحـاسـمـیـةـ وـالـاـسـتـرـاتـیـجـیـةـ لـلـبـحـثـ وـالـتـطـوـیرـ بـالـنـسـبـةـ لـمـسـتـقـلـ بلـادـنـاـ.

فيـ هـذـاـ الصـدـدـ، أـعـدـ قـطـاعـ الـتـعـلـیـمـ الـعـالـیـ وـالـبـحـثـ الـعـلـمـیـ، مـنـ خـلـالـ المـرـکـزـ الـوـطـنـیـ لـلـبـحـثـ الـعـلـمـیـ وـالـتـقـنـیـ، بـرـنـامـجـاـ لـدـعـمـ الـبـحـثـ الـعـلـمـیـ وـالـتـکـنـوـلـوـجـیـ الـمـخـصـصـ لـجـائـحةـ کـوفـیدـ19ـ وـفـیـ هـذـاـ إـلـاطـارـ اـسـتـقـبـلـ الـقـطـاعـ 401ـ مـشـرـوـعاـ مـنـ الجـامـعـاتـ الـمـغـرـبـیـةـ مـوـزـعـةـ عـلـىـ النـحـوـ التـالـیـ:

## توزيع 401 مشروعًا مقدمًا خلال الفترة ما بين 09 و30 أبريل 2020

الجامعات	الطبية	العلمية	التكنولوجية	الاقتصادية	النفسية	السياسية	المجموع العام
المجموع العام	34	185	49	64	53	16	410
النسبة المئوية	%8	%46	%12	%16	%13	%4	100

أسفرت المرحلة الأولى من البرنامج عن تمويل 53 مشروع بحث علمي في المجالات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19. أما المرحلة الثانية فقد أفضت إلى اختيار 147 مشروعًا إضافيًّا كانت الآراء إيجابية بشأنها.

ومن جهتها أطلقت جامعة القاضي عياض مشروع «مرصد مراكش الصحي»، الذي يتجلّى الهدف العام منه في المساعدة، من خلال اعتماد مقاربة متعددة التخصصات، في تحسين صحة الساكنة عبر مراقبة وتحليل الحالة الصحية ومحدداتها.

مبادرة أخرى أطلقتها معهد باستور بالمغرب، الذي يعمل على مشروع يرمي إلى إنشاء وحدة لإنتاج الأمصال واللقاحات البيولوجية بالمغرب، وذلك من أجل تلبية الحاجة الوطنية على المدى القصير، وحاجة المنطقة (إفريقيا) على المدى البعيد. كما أطلق معهد باستور مشروعًا بحثيًّا حول كوفيد-19 بمشاركة مع مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط.

### 5.2.3 التحول الرقمي : ورش انطلق!

لقد ساهم الحجر الصحي للساكنة ورغبة الدول في الحفاظ على أقل قدر من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، في إعطاء دفعٍ قويٍّ واستثنائية لاستخدام التكنولوجيا الرقمية (العمل عن بُعد، التعليم عن بعد، التسوق عبر الإنترنت، إلخ).

وعلى غرار دول أخرى، أطلق المغرب العديد من الأنشطة والمبادرات اعتمادًا على التكنولوجيا الرقمية، مما أدى إلى تحقيق تغيير ملموس في مسلسل اتخاذ القرار وتقليل التدابير المتبعة عنه. ولعل خير مثال على هذا الدينامية، عملية توزيع المساعدات على الأسر المتضررة من الأزمة والأجراء المتوقفين عن العمل جراء الجائحة، حيث تم تنظيم وتنفيذ هذه العملية في وقت قياسي بفضل اللجوء إلى المنصات والوسائل الرقمية.

غير أنه لا يمكن اختزال الرقمنة في مجرد اعتماد حلول تقنية؛ حيث إن الجانب التقني لا يمثل في الواقع سوى جزء بسيط من مسلسل الرقمنة. وبالعودة إلى مثل الاستخدام الناجح للتكنولوجيا الرقمية في توزيع المساعدات المباشرة، فقد جاءت هذه العملية أساساً ثمرة لتضافر فعل للجهود نجح المسؤولون في خلقه في وقت قياسي، بين العديد من الفاعلين العموميين والخاصين، لا سيما وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وبين المغرب، فضلاً عن القطاع البنكي والمالي، علماً أن هذا التسيير تحقق في وقت لم يكن فيه من الممكن عقد الاجتماعات إلا من خلال توظيف التكنولوجيات الرقمية للاجتماع عن بعد، وهي تقنية فرضت الأزمة الصحية استخدمها.

هكذا، جاءت المرونة التي اتسمت بها هذه العملية استجابة للوضع الذي فرض نفسه على الدولة، إذ كان عليها اتخاذ التدابير اللازمة على وجه الاستعجال، مما دفع بالسلطات العمومية إلى وضع الثقة في المواطنين والمقاولات من خلال ربط الاستفادة من برامج الدعم بمجرد تصريح بالشرف. لذلك، يمكن أن تكون هذه التجربة الناجحة بمثابة نموذج يُحتذى من أجل الدفع بمسلسل الرقمنة وما يقتضيه من تغيير على مستوى العقليات، بما يسمح تقديم خدمات ذات جودة للمرتفقين والمقاولات.

وفي هذا الصدد، يتتوفر المغرب على العديد من المؤهلات في المجال الرقمي :

- الإطار القانوني : من خلال ترسانة قانونية متطرورة إلى حد ما في هذا المجال، تتكون بشكل خاص من النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لميادين المواصلات السلكية واللاسلكية، والاتصال السمعي البصري، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، والثقة الرقمية والتوفيق الإلكتروني؛
  - البنيات التحتية المتعلقة بالولوج للتكنولوجيا الرقمية: وذلك على مستوى التعطيلية الجيدة التي توفرها شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية، كما أن الولوج إلى الهاتف النقال بات معهما. وقد بلغت نسبة الولوج إلى الأنترنت، والذي يتم أساساً عبر الهاتف النقال، حوالي 75 في المائة من مجموع سكان المملكة، مع وجود تفاوتات بين المناطق الحضرية والقروية.

**السياسات والاستراتيجيات في مواجهة الأزمة: بين استعجالية الوقاية من التهديدات على المدى القصير وطموح استثمار الفرص على المدىين المتوسط والطويل**

#### ٤.١. توصيف وتقدير أولى للتدخلات العمومية وأثارها

#### **١.١.٤. تحليل تدبير الأزمة الصحية والتدابير الاستعجالية المتخذة**

أ. التوعية الاستثنائية لتعزيز المنظومة الصحية للحد من انتشار الوباء

أمام غياب معرفة علمية دقيقة بفيروس كورونا المستجد، وإدراكاً لـ مواطن الضعف البنيوية للمنظومة الصحية في المغرب في مواجهة المخاطر التي يشكلها فيروس كورونا على صحة الساكنة، حاولت السلطات العمومية، من خلال تدابير عاجلة وسريعة، معالجة أوجه القصور البنيوية، التي تعاني منها المنظومة الصحية الوطنية في حدود الإمكانيات المتاحة والمعبأة. في هذا الصدد، تم تخصيص ميزانية استثنائية بقيمة 2 مليار درهم لتعزيز قدرات المستشفيات، لا سيما من خلال الرفع من الطاقة السريرية للإنعاش لتنتقل من 1640 إلى 3000 سرير. كما جرت تبعة أطقم الرعاية الصحية والإدارية، سواء على مستوى البنية الاستشفائية أو مختبرات التحاليل والمندوبيات الجهوية للتوكيل بالمرضى والتواصل وضمان تتبع الحالة الوبائية لصياغة بروتوكولات صحة جديدة.

ويفضل هذه الجهود، سجل المغرب نسبة فتك ناجمة عن فيروس كورونا بلغت 1.57% في نهاية يونيو 2020، وهي نسبة من بين الأدنى في العالم حسب البنك الدولي. كما أن الإجراءات التي اتخذتها بلادنا مكنت من تجنب حدوث ما بين 500 ألف إلى 1300000 إصابة جديدة وما بين 15 ألف إلى 29 ألف حالة وفاة (على أساس نسبة فتك تصل إلى 3% في المائة)، وفقاً لبعض التقديرات التي تعود إلى نهاية يونيو 2020<sup>69</sup>، أي قبل الارتفاع الكبير في عدد الحالات بعد المرحلة الثالثة من رفع الحجر الصحي.

بـ. تواصل يطبعه التردد في بعض الأحيان

افتصر التواصل الرسمي حول الوباء على الإعلان عن الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية، وكذا نشر الإحصائيات اليومية وخطابات التحسين والوقاية، في غياب نقاش مفتوح من شأنه تعبئة الساكنة حول جهود مكافحة تفشي فيروس كورونا. كما يسجل أن عدداً من الواقع الإلكتروني الرسمية لم تقم بتحيين محتوياتها حول الكوفيد-19 إلا بعد عدة أيام، بل عدة أسابيع، مما ضيّع فرصة استثمار هذه الوسيلة الهامة والرئيسية في التواصل مع الساكنة، خاصة الشباب.

وقد أدت التدابير الطارئة التي تم اتخاذها خلال مرحلة رفع الحجر الصحي (تقييد التنقل، وتعليق وسائل النقل، وغيرها) وما وابتها من تواصل مرتبك أحياناً إلى الإحساس بالاستياء لدى العديد من الأفراد والأسر وما تسبب فيه ذلك من اكتظاظ وارتكاب في المحاور الطرقية خاصة بمناسبة عيد الأضحى.

#### ج. يصعب في الوقت الراهن تقييم حصيلة التدابير المتخذة

شهد تطور الوباء في المغرب مرحلتين مختلفتين ومتباينتين وهما فترة الحجر الصحي، التي تميزت بسرعة تجاوب السلطات العمومية والتحكم في الوضعية الوبائية؛ ومرحلة رفع الحجر الصحي والتي أدت إلى تدهور مقلق فيأغلب المؤشرات.

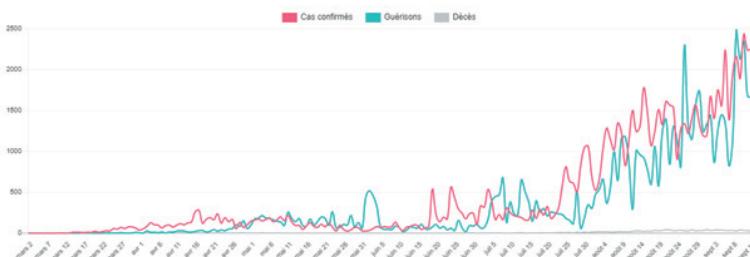
وقد تميز المغرب بحصيلة إيجابية إلى حد كبير خلال فترة الحجر الصحي، كما تؤكد ذلك العديد من المؤشرات:

- نسبة تعاف قاربت 90 في المائة:
- عدد الحالات النشطة: 3 لكل 100 ألف نسمة:
- نسبة فتك قاربت 1.7 في المائة:
- عدد الحالات الخطيرة: 20 حالة بنسبة 0.2 في المائة (إلى غاية 6 يوليو 2020):
- عدد الوفيات لا يتجاوز 211:
- نسبة التكاثر أقل من 1.

وهكذا، احتل المغرب المرتبة 65 في عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 في العالم وكان من الممكن تقاديه سيناريو 6000 حالة وفاة في اليوم<sup>70</sup>.

غير أن الرفع التدريجي للحجر الصحي، ولا سيما اعتباراً من 19 يوليو 2020 (المراحل الثالثة من رفع الحجر الصحي)، تسبب في زيادة عدد حالات كوفيد-19 (انظر الرسم البياني 6 أدناه). وبالتالي، صعد المغرب إلى المرتبة 38 في عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 على مستوى العالم، كما ارتفع عدد الحالات المؤكدة من 8000 حالة في منتصف يونيو 2020 إلى أكثر من 100 ألف حالة اعتباراً من 20 سبتمبر 2020.

**رسم بياني 6: تطور عدد الحالات المؤكدة لكورونا-19 ونسبة التعافي وعدد الوفيات بالمغرب**



70 - عرض وزير الصحة في 17 سبتمبر 2020 أمام لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب

ورغم أن المغرب استطاع الحفاظ على نسبة فتك من بين أدنى النسب في العالم (1.8% في المائة)، فقد ارتفع عدد الحالات الخطيرة بشكل كبير ليصل إلى 279 حالة، منها 39 حالة تحت التنفس الاصطناعي الاختراقي (20 شتنبر 2020). ومن ناحية أخرى، وضع الارتفاع السريع في عدد حالات كوفيد-19 المنظومة الصحية في وضعية صعبة حيث أصبحت غير قادرة على التعامل مع الأرقام القياسية للحالات المؤكدة، مما نجم عنه وضعية جد صعبة تعيشها بعض المستشفيات.

وبالتالي، لا يزال من السابق لأوانه استخلاص حصيلة نهائية حول تداعيات التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية، بحيث من الصعب تحديد الأرقام المتوفرة التي تعتبر مؤشرات تقريبية إلى حد كبير.

من ناحية أخرى، وبسبب تدهور الوضعية الوبائية، اتخذت السلطات العمومية مرة أخرى إجراءات تقييدية للحد من انتشار كوفيد-19.

وبالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تسمى تطور الحالة الوبائية مستقبلا، لا يزال من السابق لأوانه وضع بيان نهائي حول توازن المخاطر والفوائد في تدبير الأزمة الصحية.

#### 2.1.4. الرفاه الاجتماعي واحترام الحقوق الأساسية

أ. التدابير المتخذة من أجل استمرارية المنظومة التربوية

خلال الموسم الدراسي 2019-2020، تابع 9.2 مليون مغربي دراستهم، من بينهم 65 في المائة في الوسط الحضري. وقد توزع هؤلاء التلاميذ الممدرسون على الشكل التالي: 45 في المائة من التلاميذ في المستوى الابتدائي و 20 في المائة في الإعدادي و 12 في المائة في الثانوي و 9 في المائة في التعليم العالي و 4 في المائة في التكوين المهني و 10 في المائة في التعليم ما قبل المدرسي (إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط 2020).

وفي هذا الصدد، ينبغي تسجيل التفاعل السريع لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي بالمغرب من أجل وضع نظام للتعليم عن بعد بشكل استعجالي بهدف مواكبة 9,2 مليون تلميذ وطالب (موقع إلكترونية، قنوات تلفزيية، شبكات اجتماعية، تطبيقات رقمية عبر منظومة مسار)، خاصة في ما يتعلق بتبعة المدرسين لإنشاء محتويات تعليمية بأشكال ومستويات متعددة ومختلفة الجودة (مقاطع فيديو مسجلة مسبقاً، باقات تعليمية إلخ.). فضلاً عن توفير مختلف القنوات الرقمية المعدة لنقل الدروس والمحاضرات المطورة.

كما تم دعم قنوات البث من خلال منشورات على شبكات التواصل الاجتماعي. وتقترح منصة TelmidTICE نشر الموارد، والمتحركة على الرابط 8000 telmidtice.men.gov.ma، درس وتمارين، وامتحانات مع التصحيح حسب المستوى الدراسي والموضوع، مخصصة لطلابي المستوى الابتدائي والإعدادي والثانوي التأهيلي. وخلال فترة الحجر الصحي، تم تقديم تجهيزات رقمية لفائدة التلاميذ من أواسط هشة، من أجل ضمان استمرارية التعليم عن بعد<sup>71</sup>.

وفي ما يتعلق بتعزيز قدرات الأساتذة، يتم تنظيم دورات تدريبية بانتظام عن طريق المعاشرة المرئية من أجل تزويدهم بالقدرات الالزامية للانخراط في نظام التعليم عن بعد، بفضل مبادرات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية والجمعيات. وحسب إحصائيات وزارة التربية الوطنية، فقد تم تنظيم 546 يوما تدرسيا و251 ورشة عمل، و17 موضوعا، استفاد منها 78414 أستاذًا على مستوى المملكة.

71 - مكتن هذه الأنشطة من توزيع 13325 لوحه رقمية وحاسوب توزعت على الشكل التالي: بني ملال- خنيفرة: 696، الدار البيضاء- سطات 1550، درعة تافيلالت: 250، كلهمي واد نزور: 3447، الجهة الشرقية: 720، سوس ماسة: 6412، طنجة-تطوان-الحسيمة: 250

وتتجدر الإشارة إلى أن تقييم أثر هذا العرض التعليمي عن بعد يظل متباعينا من حيث التقديرات، علماً أن تقييم المنصات المستخدمة من طرف الوزارة<sup>72</sup> أظهر أن 47 في المائة فقط من التلاميذ تابعوا الدروس المتوفرة على منصة TelmidTICE، بفترات تتراوح ما بين نصف ساعة وأكثر من ثلاثة ساعات. كما أكد ما يقرب من ثلث الأساتذة أي 34 في المائة منهم استخدمو الفصول الافتراضية ما بين مرة واحدة وأكثر من 3 مرات في الأسبوع.

وبالنسبة لقطاع التكوين المهني، استفاد 390 ألف متدرب، حسب الوزارة<sup>73</sup>، من دورات تدريبية عن بعد كجزء من تنفيذ البرنامج الاستعجالي الذي تم وضعه في هذا الصدد، والذي تطلب تعبئة 8100 مكون دائم و120.000 من المنتجات التربوية الرقمية.

أما بالنسبة للمدارس الخصوصية والتي تضررت هي الأخرى من تداعيات الإغلاق التام وغير المتوقع لأنشطتها والمرتبط بالحجر الصحي، برى مهنيو القطاع أن تدبیر هذا الملف كان يحتاج إلى مواكبة الفاعلين وتدبیر بداية السنة الدراسية، والتواصل بشأن سيناريوهات ما بعد الأزمة الصحية، في مجال تدبیر / تأجيل الامتحانات والدخول المدرسي وغير ذلك.

#### ب. احترام الحقوق الأساسية المتعلقة بالأمن والصحة

تم اتخاذ العديد من التدابير لضمان حماية الحقوق الأساسية، لا سيما المتعلقة بالأمن والصحة العمومية، سواء من خلال إصدار الإطار القانوني المتعلق بحالة الطوارئ الصحية أو من خلال التأكيد على مركزية الجهاز التنفيذي والعودة إلى التمركز في مسلسل اتخاذ القرار.

في نفس السياق، استند تحديد المساعدات المالية من صندوق كوفيد-19 لدعم مختلف الفئات المتضررة من تداعيات الجائحة، لا سيما الفئات التي تضررت قوتها الشرائية وظروفها المعيشية من تداعيات تدابير حالة الطوارئ الصحية، على سجلات الضمان الاجتماعي وقاعدة البيانات الخاصة بنظام التقطيع الصحية «راميد». لذا، تتجدر الإشارة إلى أن تحديد الأشخاص المؤهلين للحصول على الدعم الاجتماعي هي عملية معقدة، ولكن سيتم تقييدها مستقبلاً في سجل اجتماعي موحد، في طور الإنشاء، من أجل استهداف أفضل للفئات المعوزة أو الهشة أو ذوي الاحتياجات الخاصة (صدر القانون 72.18).

وتتجدر الإشارة إلى أن عدداً من النساء المعنیات بالدعم الاجتماعي من صندوق كوفيد-19 واجهنهن صعوبات في الاستفادة بشكل مباشر من هذا الدعم، إما بسبب تعقد ظروفهن (مسطّرة الطلق، نساء في مرحلة انفصال غير مصرح به، نساء غير قادرات على الحصول على المعلومات...) أو بسبب الأمية أو الأمية الرقمية، أو حينما يكون حصول النساء على الدعم رهين بأزواجهن.

#### ج. دعم القطاع الثقافي

تضطلع الثقافة بدور أساسي في الحياة اليومية للمواطنين. وقد حدت الأزمة الحالية من الوصول إلى هذا الحق الأساسي، خاصة بالنسبة للشباب وذلك على إثر إغلاق قاعات السينما ودور الشباب والمسارح ومعاهد الموسيقى والرقص ومنع المهرجانات والحفلات الموسيقية.

وقد تم خلال الأزمة الصحية تقديم دعم مالي للقطاع<sup>74</sup>، عبر رصد مبلغ 20 مليون درهم للمسرح، و7 مليون درهم للمعارض، و11 مليون درهم للكتب / المكتبات، و12 مليون درهم للموسيقى. لكن، ورغم الدعم الذي تم

72 - جلسة إنصات وزارة التربية الوطنية، تقييم 2020

73 - مساهمة مديرية التكوين المهني وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، ورشة عمل موضوعاتية حول التربية 2020

74 - وزارة الثقافة والشباب الرياضة، قطاع الثقافة

منه، لمجال الفنون الثقافية فإنه يظل دون الحاجيات وذلك بالنظر لحجم تداعيات الأزمة على المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة والفنانين<sup>75</sup> والمهنيين في القطاع.

وتعتبر فيدرالية الصناعات الثقافية والإبداعية للاتحاد العام للمقاولات المغرب أن أزمة كوفيد-19 هي فرصة سانحة لتسريع إصلاح القطاع، وذلك من خلال اعتماد مقاربة اجتماعية تستهدف الشباب. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقترح الفيدرالية دعم المقاولات من خلال عدة تدابير (إعفاء الشركات لمدة 6 أشهر من المستحقات الضريبية على الدخل، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتغطية الصحية الإجبارية). كما تقتصر الفيدرالية إنشاء صندوق خاص للطوارئ وإعادة إطلاق دعم مهني قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية بمختلف فروعه، وتحث الجهات والجماعات المحلية على رصد وصرف ميزانيات مخصصة للأنشطة الثقافية والإبداعية لسنة 2020.

وبطاب ممثلو النسيج النقابي للقطاع الثقافي تقيناً سريعاً للقطاع من خلال مأسسة عقود الفنانين، وللمساعدة قانون الفنان مع الاختصاصات الموكولة لمختلف القطاعات الحكومية المعنية، وتوسيع نظام التغطية الصحية الإجبارية ليشمل المهنيين وتخصيص الدعم والمواكبة اللازمين لإنعاش الفنانين والمشغليين في القطاعات التي تواجه صعوبات.

#### 3.3.4. التدابير المتخذة للخروج من الأزمة الاقتصادية على المدى القصير: خيارات قابلة للنقاش

منذ ظهور الحالات الأولى لكورونا في المغرب، اتّخذت العديد من التدابير والقرارات باستجابة فورية كبيرة، لا سيما من طرف خلية اليقظة الاقتصادية والبنك المركزي. وتعلق هذه التدابير بالجوانب الميزانية والضريبية، وكذلك بالسياسة النقدية والاحترازية، مروراً بالتدابير التي تخص الضمان الاجتماعي وتلك المتعلقة بالسياسة التجارية.

وبالوقوف على مختلف التدابير ذات الطابع الاقتصادي، التي اتّخذتها السلطات العمومية منذ انطلاق الأزمة، يمكن التمييز بين مرحلتين من العمل: مرحلة أولى حمائية، ومرحلة ثانية تهم الإنعاش.

وقد كان الهدف من مرحلة الحماية هو التخفيف من تداعيات الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية على الطلب وعلى قدرات الإنتاج:

- بمحاربة الحد من خسائر الدخل والشغل والتحفيض من الآثار السلبية على الطلب وعلى القدرة الشرائية.

- بالعمل على الحفاظ على القدرات الإنتاجية للمقاولات (الرأسمال المادي والبشرى) من أجل تفادى أي تراجع محتمل للإنتاج، الأمر الذي من شأنه تسهيل الإنعاش فيما بعد.

أما بالنسبة لمرحلة الإنعاش، فهي تتضمن وضع خطة ناجحة من شأنها أن تمكن النشاط الاقتصادي من استعادة المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة على الأقل. والأكيد أن مثل هذه الخطة ترهن بتحسين الوضعية الصحية (لقاح، علاج فعال، إلخ)، قصد السماح بتحفيض أكبر للقيود التي تُعوق النشاط الاقتصادي والشغل، وخاصة السماح بتجديد الثقة في صفوّ الأسر والفاعلين الاقتصاديين. ومع ذلك فإن خطة الإنعاش، في سياق الشكوك الكبيرة المرتبطة بتطور الجائحة ومدتها، ينبغي أن تصاحبها بكل تأكيد سلسلة من التدابير الصحية بصيغة «توقف وانطلق» (Stop and go)، وتطورات متباينة جداً بحسب الجهات والقطاعات.

في السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى خطاب جلالة الملك بتاريخ 29 يوليوز، بشأن خطة الإنعاش، الذي جاء فيه أن حوالي 11 في المائة من الناتج الداخلي الخام، أي 120 مليار درهم هي الغلاف المالي سيخصص

75 - أثار الدعم المقدم للمشاريع الفنية الذي منحه الوزيرة الفنية (14 مليون درهم) جدلاً في الوسط الفني بشأن المعايير المعتمدة لتخصيص هذا الدعم، حيث استذكر العديد من الفنانين المغاربة طريقة توزيع الدعم التي اعتبروها غير منصفة بل وتنطوي على حيف، مما دفع الوزارة إلى تقديم توضيحات بخصوص هذه العملية.

لمواكبة الإنعاش الاقتصادي. وهو مجهد لا يُستهان به للاستجابة لحجم الانكماش الذي يعني منه الاقتصاد الوطني.

وبصفة عامة، فقد انخرط المغرب في بعض الإجراءات والتدابير التي اتخذتها بلدان أخرى، بما يتاسب مع إمكاناته التنموية، ولكن دون التوجه نحو اتخاذ تدابير ذات صبغة غير معهودة ومبكرة بدأتها بعض البلدان في سياق الأزمة الاستثنائية.

فيما يتعلق بالنتائج المؤقتة الناجمة عن التدابير المتخذة في نهاية النصف الأول من سنة 2020، فإنّها، إلى جانب التخفيف التدريجي من قيود الحجر الصحي، قد ساعدت على إطلاق حركة طفيفة من الإنعاش الجزئي لل الاقتصاد. وقد أكدت معطيات المندوبية السامية للتخطيط أن ما يقرب من ثلث المقاولات قد استأنفت نشاطها الطبيعي، كما استعادت 44 في المائة من المقاولات مجموع شغيلتها.

أما منتوج «ضمان إقلاع» ومنتوج «إقلاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة جداً»، فقد استفاد منها إلى غاية 16 أكتوبر 2020 حوالي 5270 و 208 مقاولة على التوالي<sup>76</sup>. وتصل استفادة القطاع الصناعي من هاتين الآليتين إلى 33 في المائة، يليها قطاع التجارة والتوزيع (31 في المائة) ثم قطاع البناء والأشغال العمومية (17 في المائة)<sup>77</sup>.

مع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة، لا تزال الوضعية مطبوعة بالهشاشة كما أن مستوى الشكوك يظل مرتفعاً للغاية بخصوص احتمال انتشار موجة ثانية من الفيروس. بالإضافة إلى ذلك، لم تستفد جميع الجهات من نفس الدرجة من التخفيف من قيود التقلّل، فضلاً عن أن آفاق الإنعاش بالنسبة لقطاعات معينة، كالسياحة والنقل الجوي، تظل غير واضحة إلى حدٍ ما في السياق الحالي.

على صعيد آخر، واستناداً إلى الملاحظات التي أبدتها ممثلو مختلف أصناف المقاولات الخاصة في المغرب<sup>78</sup>، فقد واجهت نسبة كبيرة من المقاولات صعوبات في الوصول إلى منتجات التمويل المضمونة التي انطلق العمل بها. لنذكر هنا أنه حسب البحث الميداني الذي أجراه الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فإن 35 في المائة فقط من المقاولات المستجوبة توسي اللجوء إلى آلية «ضمان إقلاع» الجديدة، بسبب شروط الاستفادة التي لا تشجع، لا سيما فيما يتعلق بحجم الدين، أو بسبب عدم تحمسها التام عن رفض طلباتها السابقة في إطار آلية «ضمان أوكسجين».

في السياق ذاته، ينبغي الإشارة إلى أن معظم التدابير المتعلقة بالإنشاش هي بمثابة ديون، في حين لم يتم إعطاء الأولوية للحلول المتعلقة بالنهوض بالقدرات المالية الذاتية وشبه الذاتية، وذلك رغم أن غالبية المقاولات تعاني من نقص رأس المال. وبالتالي، تُحيل هذه الحلول إلى مخاطر المديونية المفرطة للمقاولات الخاصة عند الخروج من الأزمة، مما يشكل تهديداً لاستمراريتها. علاوة على ذلك، وفي الحالة المتشائمة لسيناريو الإفلاس الجماعي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة جداً والمقاولين الذاتيين، لن يكون القطاع البنكي في منأى تماماً من التداعيات السلبية لمثل هذا التطور، حتى مع وجود ضمانات للدولة على منتجات صندوق الضمان المركزي.

فضلاً عن ذلك، فإن الموارد البشرية غير المؤهلة هي الفئة الأكثر تضرراً من تداعيات الأزمة الصحية، ومن المحتمل ألا تستفيد من الإنعاش الجزئي للنشاط الاقتصادي. وقد أشار آخر بحث ميداني للمندوبية السامية للتخطيط، حول استئناف نشاط المقاولات، إلى أن حوالي 56 في المائة من الوحدات الإنتاجية المستجوبة قد صرّحت أنها لا تستطيع استعادة هذه الفتة. مثل هذه المعطيات تشير إلى أنه في حالة بذل

76 - التقرير الاقتصادي والمالي المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2021

77 - صندوق الضمان المركزي

78 - الاتحاد العام للمقاولات والمهن والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

مجهود لإعادة هيكلة النسيج الإنتاجي خلال مرحلة الإنعاش، فإنه من المحتمل جداً أن تحدث التغييرات على حساب شرائح واسعة من الساكنة النشطة غير المؤهلة.

في ما يتعلق بخطة الإنعاش الاقتصادي الذي يقوم على ضخ حوالي 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني وبالنظر إلى المعطيات التي قدمتها وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بتشاور مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب (GPBM) والاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM)، بشأن التوجيهات الملكية السامية، يتبين أن 62,5 في المائة من الغلاف المتوقع أي 75 مليار درهم عبارة عن قروض بنكية مضمونة من طرف الدولة. وفي المقابل، تظل مساهمة الميزانية في الغلاف الإجمالي قليلة نسبياً. غير أن خطة الإنعاش الصارمة يجب أن تستند أولاً على جهود الميزانية المدعومة للعب دور رائد في إنعاش الاقتصاد الوطني، في حين يتعين على السياسة النقدية أن تحذو حذوها عبر تيسير الإنعاش الاقتصادي عن طريق وضع شروط مواتية خلال هذه المرحلة الحرجة.

وتكمن حدود خطة الإنعاش الاقتصادي التي تسود فيها القروض البنكية المضمونة من طرف الدولة في كون هذه القروض تظل أدوات ديون وبالتالي لا يستفيد منها إلا أولئك الذين لديهم قدرة مؤكدة على السداد، في وقت لا تتمكن الغالبية العظمى من المقاولين الذاتيين والصناع الحرفيين والوحدات الصغرى المنظمة وغير المنظمة، التي تأثرت بتداعيات الأزمة، من الاستفادة منها. وبعبارة أخرى، فإن منح القروض البنكية المضمونة من طرف الدولة وزناً أكبر في خطة الإنعاش الاقتصادي قد لا يؤدي إلى النتائج المرجوة.

كما تجدر الإشارة إلى أن تمويل خطة الإنعاش الاقتصادي ما زالت تعتمد على الوسائل التقليدية ولا تتصل على أدوات تمويل غير اعتيادية أو غير مبتكرة، على الرغم من الطابع الاستثنائي للصدمة التي تعرضت لها جميع فئات المقاولات. فإذا تمكّن صانعو القرار في الوقت الراهن، من الصمود أمام الدعوات للجوء لسياسات غير تقليدية، نظراً للمخاطر المحتملة المرتبطة بها، فإن استمرار تفشي الوباء لمدة أطول أو تدهور الحالة الوبائية، كلها عوامل تدفع بلادنا إلى إعادة النظر في خياراتها الاقتصادية.

#### 4.1.4. حكامة أزمة كوفيد-19 في مجال البيئة والتنمية المستدامة

##### أ. إشراك قطاعات مصالح الدولة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة

لمواجهة هذه الأزمة، أولت السلطات المغربية اهتماماً خاصاً ل توفير السلع الاستهلاكية، فضلاً عن تأمين التموين بالمنتجات الغذائية كالحبوب والزيوت والسكر، إلخ. كما تم اتخاذ هذه الإجراءات من خلال مراقبة مؤشرات العرض والطلب من أجل ضمان توفر المنتجات.

وفيما يتعلق بمراقبة الأوساط البيئية، تم تسجيل تدخلات متباعدة دون تنسيق فيما بينها. وهو الأمر الذي يقتضي تضافر جهود الهيئات المسؤولة عن المراقبة بهدف تعزيز التحكم في المياه العادمة ومياه الاستحمام ونوعية الرمال على مستوى السواحل.

أما في ما يتعلق بمبدأ الاحتراز في مواجهة بالإشكاليات البيئية، فقد صدر القانون 17.49<sup>79</sup> المتعلق بالتقييم البيئي، والذي يقضي بإدماجه في مختلف سياسات وبرامج التنمية من أجل استباق التداعيات البيئية على الساكنة. وبهدف هذا القانون الذي يعد جزءاً من تنفيذ القانون الإطار رقم 12.99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، إلى تجاوز بعض التغيرات التي أبان عنها القانون رقم 03.12 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، من خلال إتاحة إمكانية تعزيز مبدأ الوقاية المستمد من القانون الدولي للبيئة وبالتالي المساهمة في تنفيذ التزامات المغرب بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

## ب. إشراك الجماعات الترابية

بالإضافة إلى تبعية القطاعات الوزارية المعنية (وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الفلاحة، إلخ) وللجنة اليقظة الاقتصادية، قامت الجماعات الترابية بتبعة الوسائل الازمة، كل حسب اختصاصاته، من أجل مواجهة أزمة كوفيد-19. ومن بين الإجراءات المتخذة، ينبغي التذكير بما يلي:

- تبعية الموارد المالية لضمان الإمدادات في حال نقص الأجهزة ومعدات التعقيم. في هذا الإطار، ساهمت جهات المغرب بمبلغ 1.5 مليار درهم في حساب «الصندوق الخاص لتدبير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)»؛

- تعزيز التنمية الاقتصادية من طرف الجهات عبر لجنة اليقظة الجهوية التي تمثل مهمتها في دعم لجنة اليقظة الاقتصادية على الصعيد المركزي ودراسة تداعيات كوفيد-19 على الجوانب الاقتصادية على الصعيد الجهوي؛

تبعية المكاتب البلدية لحفظ الصحة (BCH)، والتي كانت مساهمتها ذات أهمية قصوى خلال الأزمة الصحية، بالإضافة إلى مراقبة التموين بالمواد الأساسية في إطار لجنة مكونة من المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ومصالح الصحة والجماعة.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الجهات لم يتم إشراكها، من خلال جمعيتها، في أشغال لجنة اليقظة الاقتصادية على الصعيد الوطني، وبالتالي لم تسهم في بلورة مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي أعدته الحكومة.

## 2.4. التحولات والتوجهات الناجمة عن الوباء على الصعيد العالمي: المخاطر والفرص المتاحة أمام المغرب

### 2.4.1. توسيع وتعزيز السياسات الصحية

#### أ. الآفاق التي حددتها أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت الأمم المتحدة سنة 2015 جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة التي تحدد الأهداف التي يتعين بلوغها بحلول عام 2030. ومن بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، نجد الهدف الثالث وهو ضمان الصحة الجيدة والرفاه، من خلال تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، فضلاً عن مكافحة الأمراض المعدية الرئيسية وغير المعدية والبيئية والعقلية. كما تخطيط لوضع أنظمة وقائية تهدف إلى الحد من السلوكيات المنحرفة والمخاطر على الصحة، وضمان ولوج الجميع إلى التغطية الصحية الشاملة والخدمات الصحية، ودعم البحث والتطوير في مجالات الأدوية واللقاحات وتحسين تدبير المخاطر الصحية في البلدان النامية. وإضافة إلى الهدف الثالث المخصص للصحة على وجه التحديد، فإن معظم الأهداف الستة عشر الأخرى تسهم في تحسين المكونات الاجتماعية للصحة (القضاء على الفقر والجوع، وضمان الأمن الغذائي، والتعليم، ومكافحة التغير المناخي، إلخ).

#### ب. الصحة الرقمية

وضعت منظمة الصحة العالمية مسودة الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية 2020-2024. وتحدد هذه المسودة رؤية وأغراض استراتيجية واطار عمل للارتقاء بالصحة الرقمية في العالم وفي البلدان على المستويين الوطني ودون الوطني. وتسعى إلى تحسين توفير خدمات الرعاية الصحية من خلال تفزيذ الاستراتيجيات الصحية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

## ج. مقاربة متعددة القطاعات بشأن الصحة

أبرزتجائحة فيروس كورونا أهمية اعتماد وتطوير مقاربة متعددة الأبعاد لتدبير مجال الصحة. فنظرالللترباط القائم بين صحة الإنسان والحيوان وكذا ارتباطهما بالمنظومات البيئية التي يعيشان فيها، فإن مفهوم «الصحة الواحدة» (One Health) أضحت أكثر من أي وقت مضى على قدر كبير من الأهمية والراهنية، وذلك من التمكّن بشكل أفضل من استباق الأوبئة التي يمكن أن تظهر مستقبلاً. وفي هذا الصدد، شرعت منظمة الصحة العالمية في التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والمنظمة العالمية لصحة الحيوان من أجل تعزيز الاستجابات المشتركة ومتعددة القطاعات في مواجهة المخاطر الغذائية، والمخاطر الناجمة عن الأمراض الحيوانية المنشأ وسائر التهديدات الصحية العمومية في ظروف احتلال البشر بالحيوانات والنظم الإيكولوجية.

### 2.2.4. تفاقم التفاوتات وتدهور الأوضاع الاجتماعية

#### أ. تعليم غير متكافئ في زمن الأزمة

يكشف مؤشر «فقر التعليم»، الذي طرحته البنك الدولي في 2019، أن 53 في المائة من الأطفال في سن العاشرة في البلدان النامية لا يستطيعون قراءة نص بسيط وفهمه.

لقد أدى الوباء إلى تفاقم هذا الوضع من خلال المساهمة في تراجع التعليم في جميع أنحاء العالم، وزيادة معدلات الهدر المدرسي. ونظراً لأوجه التفاوت الكبرى التي تتميز بها معظم المنظومات التربوية، سيعاني الأطفال الأكثر فقراً من أسوأ تداعيات الأزمة.

وفي إفريقيا، كان قطاع التعليم أكثر القطاعات تضرراً من تداعيات كوفيد-19، مع تسجيل العديد من أوجه القصور الهيكيلية التي تعيق التعلم عن بعد. وقد أثر ذلك بشكل رئيسي على الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية والذين لا يستفيدون من الولوج للإنترنت والتلفزة وأحياناً حتى الراديو.

#### ب. ضعف الرعاية الاجتماعية

وتتصف منظمة العمل الدولية الحماية الاجتماعية بأنها آلية لا غنى عنها لتقديم الدعم للأفراد أثناء الأزمة. وتشير إلى أنه على الرغم من أن الفيروس لا يميز بين الأغنياء والفقرا، إلا أن تداعياته متفاوتة للغاية. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن 55 في المائة من سكان العالم غير مشمولين بهذه المنظومة مع وجود 20 في المائة فقط من العاملين عن العمل الذين يستفيدون من التعويضات عن البطالة.

ويؤدي فقدان الشغل، بسبب الأزمة الحالية، إلى زيادة مخاطر تعرض العمال وأسرهم للفقر. ويمكن أن يكون لذلك تداعيات مستدامة على نظام الحماية الاجتماعية العالمي، لأن وجود تكاليف طبية في سياق فقدان المداخيل قد يؤدي إلى تدمير عقود من العمل ومدخرات العمال. هكذا نجد أن البلدان التي لديها أنظمة حماية اجتماعية شاملة وقوية تستطيع مواجهة التداعيات الاجتماعية لأزمة عالمية مماثلة لكورونا-19.

وبحسب منظمة العمل الدولية<sup>80</sup>، يعد المغرب من بين البلدان الأقل استثماراً في هذا الميدان، حيث تمثل النفقات العمومية في هذا المجال أقل من 5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي. ولا يستفيد من خدمات الحماية الاجتماعية سوى أجزاء القطاع الخاص المنظم الذين يتمتعون بعمل قار، وموظفي وأعوان الدولة وذوي حقوقهم.

لقد أدى انخفاض معدل التغطية الاجتماعية في بلادنا وعدم تجانس أنظمة الحماية الاجتماعية الجاري بها العمل إلى خلق صعوبات بالنسبة للسلطات العمومية في تدبير الأزمة الوبائية. ومن أجل معالجة هذه

الوضعية، دعا جلالة الملك، خلال خطاب العرش وافتتاح السنة التشريعية برسم 2020، إلى إطلاق ورش تعليم الحماية الاجتماعية على باقي شرائح الساكنة. وبالتالي، ستسهر الحكومة على الشروع التدريجي للتنطية الاجتماعية للجميع، بدءاً من تعليم التغطية الصحية الإجبارية (AMO) انطلاقاً من يناير 2021.

### ج. هشاشة الولوج إلى حقوق الإنسان الأساسية

حسب ميشيل باشيليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن الحجر الصحي و/أو أي إجراء مماثل آخر يهدف إلى احتواء ومكافحة انتشار كوفيد-19 يمكن أن يكون له تداعيات على حياة السكان ويجب أن يتم تنفيذها دائمًا بما يتواافق مع معايير حقوق الإنسان. لذا يجب على الدول أن تواصل ضمان حفظ النظام وحماية النساء والأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال من جميع أشكال التمييز والعنف، وعدم المساواة ذات الطابع الترابي والاجتماعي والبيئي خلال الأزمة.

غير أن عدم احترام لمواثيق الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية بشأن احترام الحقوق العالمية في العديد من البلدان كان مصدر العديد من الانتهاكات لحقوق الفئات الأكثر هشاشة.

### د. الولوج إلى الثقافة: حق يجب المحافظة عليه في أوقات الأزمات

تؤكد مقاربة الأمم المتحدة في معالجة تداعيات الأزمة الصحية على ضرورة قيام جميع المتتدخلين في قطاع الثقافة بالاضطلاع بدورهم من أجل تعزيز قدرة مختلف فروع هذا القطاع على الصمود إزاء التقلبات.

يعتبر التراث الثقافي غير المادي من أولويات السياسات الثقافية في جميع مناطق العالم. وعلى إثر إغلاق المؤسسات الثقافية قدمت العديد من الدول الأوروبية تمويلات لهذه المؤسسات من أجل ضمان استئناف أنشطة القطاع.

## 3.2.4 دور جديد للدولة في المجال الاقتصادي، إعادة النظر في العولمة، دعوات لتسريع مسلسل الرقمنة

### أ. تكثيف الرقمنة واستعمالاتها

أشاء الجائحة، كان للعالم بأسره فرصة التعامل مع العالم الرقمي ومختلف استعمالاته، بسبب القيود التي فرضها الحجر الصحي والتبعثر الاجتماعي مما أدى إلى اعتماد العمل عن بعد في العديد من القطاعات كبديل للعمل الحضوري.

ويشير تصنيف صحيفة فاينشال تايمز الاقتصادية لأكبر 100 مقاولة، من حيث الزيادة المسجلة في الرسملة في البورصة منذ بداية الأزمة الصحية، إلى أن نسبة قليلة من المقاولات التي حققت تطوراً كبيراً منذ بداية الجائحة تضم شركات الأدوية التي تتسابق من أجل اكتشاف لقاح كوفيد-19 وكذا كبريات شركات التكنولوجيا الرقمية. في هذا الصدد، تتصدر شركات Microsoft وAmazon وApple الشركات المتداولة في البورصة والتي ارتفعت قيمة أسهمها منذ بداية الأزمة بمعدل 400 مليار دولار و 270 مليار دولار و 220 مليار دولار على التوالي. وتعد التكنولوجيات الرئيسية الداعمة للمجال الرقمي موضوع تناقض بين القوى الاقتصادية في مرحلة ما بعد كوفيد، ولا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

كما أظهرت أزمة كوفيد-19 الدور الذي يمكن أن يلعبه التحول الرقمي في تعزيز القدرة على الصمود في وجه التقليبات وتحسين النمو والإنتاجية. وبفضل التكنولوجيا الرقمية، تمكنت العديد من البلدان من إرساء منظومة لمراقبة تطور الجائحة، بينما استطاعت دول أخرى تحسين استهداف الساكنة المستفيدة من الدعم الاجتماعي الخاص بجائحة كوفيد. من جهة أخرى، تمكنت المقاولات في العديد من القطاعات من ضمان استمرارية أنشطتها بفضل استخدام التكنولوجيا الرقمية، سواء في مجال إنتاج وعرض الخدمات أو التوزيع أو الأداء بدون اتصال أو حتى العلاقة بين الزبائن والممون (B2B وB2C). من جهتها، استفادت القطاعات الاجتماعية من تطور التطبيب عن بعد والتعليم عن بعد في بعض البلدان.

كما شهد عالم الشغل تشيّعاً كبيراً بعالم الرقمنة بفضل الاعتماد الواسع النطاق لنمط العمل عن بعد والتقنيات ذات الصلة لعقد المنازرات المرئية وإنشاء المنصات الاجتماعية والمكتب عن بعد، إلخ

وبفضل الأعداد الكبيرة من الشباب المستعدين لاعتماد النمط الرقيبي، فضلاً عن مهندسي المعلومات ذوي المؤهلات العالية والذين تتناقض المقاولات متعددة الجنسيات على تشغيلهم، يتمتع المغرب بإمكانات حقيقة لتسريع رقمنة اقتصاده ومجتمعه. غير أن المساواة في الوصول إلى الإنترن特 (الأجهزة، الصبيب، تكلفة الولوج، وغيرها) تظل شرطاً لا محيد عنه للاستفادة من مزايا دينامية الرقمنة المتamمية.

في غياب المساواة في الولوج إلى الرقمنة، تعرّض البلدان النامية لخطر اتساع الفجوة الرقمية أكثر فأكثر، مما يهدد مستقبل شرائح كبيرة من الساكنة، ولا سيما النساء والعالم القروي. وحسب صندوق النقد الدولي، فإن 60 في المائة من سكان العالم، معظمهم من النساء في البلدان الصاعدة والنامية، ليس لديهم أجهزة حاسوب أو وصول إلى الإنترنط.<sup>81</sup>

ولا يشكل المغرب استثناءً حيث أظهرت الأزمة أوجه التفاوت في الولوج إلى الأدوات الرقمية، ناهيك عن العوائق الناجمة عن الأمية وتدني مستويات التعليم والثقافة الرقمية في صفوف بعض الشرائح الاجتماعية.

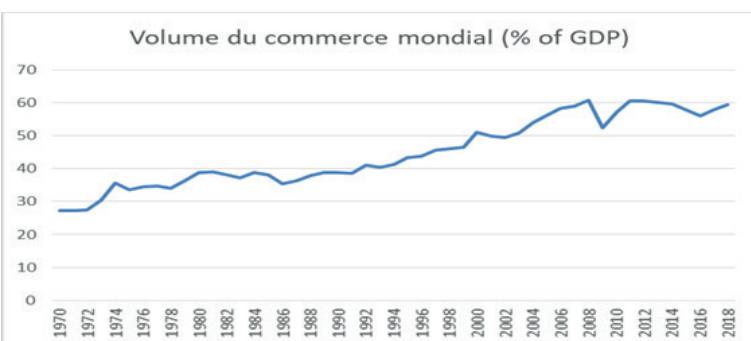
#### **بـ. تسارع محتمل في التوجه نحو تراجع العولمة وتقليلها سلاسل القيمة العالمية**

منذ نقشى الجائحة، شهد العالم اضطراباً إن لم نقل شللًا في بعض الأحيان في سلاسل القيمة العالمية وسلاسل التوريد في العديد من القطاعات، بعضها حيوى.

فقد وجدت العديد من البلدان نفسها في وضعية تبعية وهشاشة مفرطة أمام الموردين الأجانب، ولا سيما الصين. وبالتالي، أحرزت الخطابات السياسية والدعوات لإعادة التوطين الصناعي والخدماتي والجمالي وإعادة التصنيع تقدماً كبيراً في العديد من البلدان المتقدمة والصاعدة.

ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن الأزمة الصحية ساهمت في تسريع تغير العولمة. ويعود هذا التوجه إلى تداعيات أزمة 2008/2009، ويبدو بوضوح من دراسة تطور حجم التجارة العالمية في الناتج الإجمالي الداخلي، والذي شهد ركوداً بحوالي 58 في المائة في المتوسط منذ 2008 (انظر الرسم البياني 7)، بينما شهد تسارعاً قوياً بين سنتي 1986 و2008 (من 35.3 في المائة إلى 60.7 في المائة).

**رسم بياني 7: تطور التجارة الدولية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي**

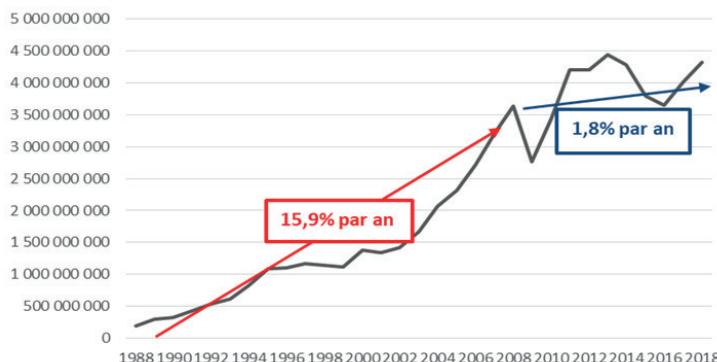


المصدر: نظام الحل التجاري العالمي المتكامل

81 - في البلدان ذات الدخل الخسيس أو المتوسط، تكون فرص امتلاك النساء لهاتف متنقل أقل بنسبة 10 في المائة مقارنة بالرجال. كما يوجد 313 مليون مستعمل من الذكور أكثر من النساء

ويعزى هذا التراجع إلى التباطؤ في تطوير سلاسل القيمة العالمية منذ سنة 2008، حيث انخفضت التيرة السنوية المتوسطة لتطور صادرات السلع الوسيطة من 15.9 في المائة بين 1988 و 2008 إلى 1.8 في المائة بين 2008 و 2018 (انظر الرسم البياني 8).

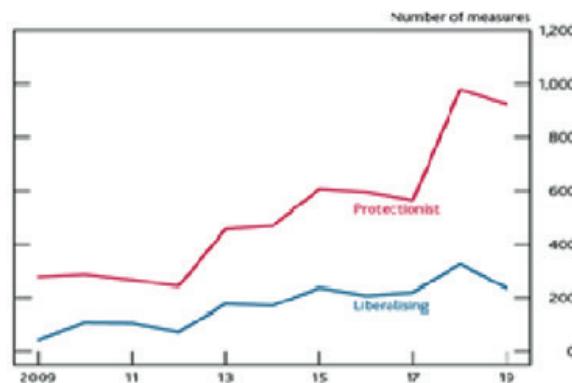
رسم بياني 8: تطور صادرات السلع الوسيطة بآلاف الدولارات الأمريكية



المصدر: تمت صياغته اعتمادا على بيانات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل

لقد ساهم ارتفاع الممارسات الحمائية، لا سيما من خلال التدابير غير الجمركية، في تباطؤ التجارة العالمية منذ 2012، مع ارتفاع ملموس في عدد التدابير المفروضة سنة 2019 (انظر الرسم البياني 9)، وذلك على إثر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. (انظر الرسم البياني لقاعدة بيانات التبيه التجاري العالمي).

رسم بياني 9: تطور عدد الإجراءات الحمائية منذ 2009



Source : Global Trade Alert Database

من جهة أخرى، وعلى الرغم من التحفيزات التي تقدمها الحكومات، فإن الخطابات السياسية لإعادة توطين المقاولات نحو البلدان المتقدمة لا تتحقق كلها على أرض الواقع، نظراً لكون المعايير الاقتصادية لمرونة وتنافسية المقاولات تظل حاسمة بالنسبة للمجموعات الصناعية الكبيرة. غير أنه في حال دولة نامية على غرار المغرب الذي قام ببناء قطاعات كاملة من اقتصاده اعتمادا على مقاولات أجنبية، فإن الوضعية تبدو صعبة

وتهدد أهدافه في مجال الاستراتيجية الصناعية. في هذا الصدد، يتعين وضع هذه الملاحظات في منظورها الصحيح من خلال التأكيد على الفرص المتاحة أمام بلادنا على غرار بلدان نامية أخرى حيث لا تعتبر إعادة توطين الأنشطة الصناعية البديل الوحيد للبلدان المتقدمة. إن تحديد أولويات قرب مصادر التوريد والانتقال إلى سلاسل قيمة جهوية، هو في صالح بلدان مثل المغرب، الذي يمكنه إبراز مزاياه المقارنة وموقعه الاستراتيجي.

#### ج. نحو تعزيز دور الدولة في الفضاء الاقتصادي والاجتماعي

موازاة مع إعادة النظر في العولمة، سلط وباء كوفيد-19 الضوء على نقاط ضعف النموذج النيو ليبرالي والفرداني، الذي كان هو السائد منذ أواخر السبعينيات. واليوم، هناك انتقادات كبرى لهذا النموذج الذي تتسبب إليه اتهامات بإضعاف القدرة على الصمود أمام التقلبات التي أبانت عنها البلدان في مواجهة الأزمات والصدمات الكبرى، من خلال الاتجاه نحو تقليل أدوار الدولة وتكرис غلبة منطق السوق وتقليل النفقات الاجتماعية العمومية إلى الحد الأدنى، بما في ذلك القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

لقد جاءت الأزمة الصحية لـ 2020 لتجدد الدعوات، التي بدأت بالفعل منذ سنة 2008، من أجل عودة دولة الرعاية الاجتماعية، أي دولة تضطلع بمهام التخطيط الاستراتيجي وتضع المواطن في صلب اشتغالاتها.

ويمكن استخلاص درسین بارزين من الأزمة العالمية وهم أولاً أن النظام النيو ليبرالي القائم على خلق المقاولات الفردية غير قادر على معالجة العوامل الخارجية السلبية الناتجة عن الوباء، علماً أن الأسواق وحدها لا تستطيع تنسيق الإجراءات والتداريب لإيجاد مخرج من الأزمة مع الحفاظ على الأمان الجماعي للساكنة. أما الدرس الثاني فيتجلى في كون الليبرالية المفرطة دفعت العديد من البلدان إلى تقليص الإنفاق على الصحة العمومية (الموظفون، البنية التحتية، المعدات، وغيرها)، من خلال تقويض هذه الخدمات إلى القطاع الخاص باسم التوازنات الماكرو اقتصادية والفعالية، مما ساهم في إضعاف قدرة الدول على التعامل مع حجم الوباء والحفاظ على صحة وحياة الساكنة.

#### 4.2.4. أبرز التوجهات في المجال البيئي على المستوى الوطني والدولي: الحفاظ على جهود الانتقال البيئي

##### أ. تزايد النداءات الدولية لتعزيز الاقتصادات منخفضة الكربون

إن العلاقة بين تدمير البيئة والمخاطر الصحية كانت سبباً وراء النداءات المتعددة على المستوى السياسي والأكاديمي والمجتمع المدني، لتعزيز مرونة الاقتصاديات والمجتمعات على المدى الطويل. ووفقاً للعديد من التصورات والتحاليل، ستتشكل الأزمة الصحية العالمية، فرصة سانحة لإعطاء الانطلاقة لبرامج الإقلاع الاقتصادي التي تسجم مع أهداف الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاحتباس الحراري.

وعموماً، أدت أزمة كوفيد-19 إلى انخفاض مذهل في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وصل بحلول نهاية سنة 2020، إلى حوالي 8% في المائة وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. كما كان للأزمة تأثير سلبي على الطلب وأسعار الوقود الأحفوري، على عكس الطاقات النظيفة، التي تزايد الطلب عليها.

غير أن الانخفاض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد يكون مؤقتاً، إذ يمكنه أن يفسح المجال لانطلاقة قوية بمجرد انتهاء الأزمة، في غياب البرامج الهيكيلية الإرادية للانتقال المتسارع نحو اقتصاديات منخفضة الكربون.

يتوفر المغرب على إمكانات استثنائية من الطاقات المتجددة. ويحتل المرتبة الثانية في إفريقيا والأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث القدرات المركبة لمصادر الطاقة الشمسية والطاقة الريحية. كما يتمتع المغرب بإمكانيات كبيرة في مجال الهيدروجين الأخضر، حيث يعتمد بشكل كبير على

قربه الجغرافي من السوق الأوروبية.. لذا، فإن المملكة مدعوة إلى اغتنام هذه الفرص لتسريع الانتقال الطاقي في مرحلة ما بعد كوفيد وفي نفس الآن، تعزيز سيادتها في مجال الطاقة على المدى المتوسط والطويل. وفي المقابل، قد يشكل التأخير في تحفيض الكربون من الاقتصاد مصدر اختطار على الاقتصاد المغربي. فإلى جانب تداعياته السلبية على الميزان التجاري واحتياطيات النقد الأجنبي وكذا تبعيته للسلال الدوالية لإمداد الوقود الأحفوري الدولي، هناك كذلك مخاطر فرض الشركاء التجاريين، لا سيما في أوروبا، لتدابير بيئية غير جمركية لحماية صناعتهم الوطنية.

#### ب. دور الدولة في مجالات التنمية المستدامة والبيئة

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن الإنعاش لفترة ما بعد كوفيد-19 هو فرصة لـ«إعادة بناء الاقتصاد». وهو ما يعني الاستثمار في التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء، وبالتالي تتنفيذصفقة الخضراء، المعتمدة في ديسمبر 2019.

وقد شرع المغرب والاتحاد الأوروبي في العمل على مفهوم لشراكة حضراء سيكون هدفها مواكبة بلادنا في انتقالها نحو مجتمع وأنماط استهلاك أكثر استدامة. ويتعلق هذا الانتقال في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة على وجه الخصوص بما يلي:

- تسريع الانتقال الطاقي ومراجعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لإدماج أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الموضوعات المتعلقة بالصحة:
- إدراج الأمراض الحيوانية المنشأ والأوبئة في المخطط الوطني للتكيف (PND) مع تغير المناخ:
- إدخال الأمراض الحيوانية المنشأ والأوبئة في المخطط الوطني للمناخ (PCN):
- الإسراع في تتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والمخطط الوطني للمناخ.

من جهة أخرى، ينبغي التذكير بأن فترة ما بعد كوفيد-19 تعتبر فرصة ملائمة لمراجعة الاستراتيجيات والبرامج التي تم وضعها وتسريع تفيذهما بهدف الوفاء بالتزامات المغرب (أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030) والطلع إلى انتقال بيئي ناجح.

#### ج. تسريع الجهوية من أجل تدبير ترابي لمرحلة ما بعد كوفيد-19

يعتبر المجال الترابي المدخل الوحد الممكن لمواجهة هشاشة السياسات العمومية للتنمية من جهة، ومن جهة أخرى، مراعاة ندرة الموارد الطبيعية (المياه والتربة وغيرها) المستخدمة على نطاق واسع في مشاريع التنمية. وبالتالي، يجب أن يكون تنويع البرامج والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتعزيز البصمة البيئية متاحاً اقتصادياً واجتماعياً، وكذلك محلياً. في هذا الصدد، يجب أن يكون تتنفيذ الرؤية العالمية للتنمية المستدامة نقطة انطلاق للمجال الترابي وفقاً للقوانين التنظيمية للجماعات الترابية ومراسيمها التطبيقية.

وبالتالي، فإن الأزمة الحالية هي فرصة لتسريع التنظيم الترابي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2015، من خلال تحسين أوجه القصور المسجلة على مستوى التدبير وتعبئة جميع الفاعلين، من جهة، ومن جهة أخرى، الاستفادة من الإنجازات التي تحققت على مستوى سرعة اتخاذ القرار والتدخل، مع تعزيز دور الفاعلين المحليين، والمصالح اللامركزية للدولة، والمنتخبين والمجتمع المدني.

#### د. التوفيق بين السيادة والأمن الغذائي

لقد فاقمت أزمة كوفيد-19 من تبعية الدول في مجال الغذاء، لا سيما في ما يتعلق بالمنتجات الأساسية كالحبوب، مما أبرز ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة الغذائية.

في هذا الصدد، فإن التوجه الحالي في النظم الغذائية الذي تنادي به المنظمات الدولية، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة، يدعو إلى «التنمية الزراعية الترابية التي تربط المدن المتوسطة والصغيرة مع منطقة نفوذها القروية، بهدف تحسين وصول سكان المدن إلى الأغذية وتسمح للفئات الفقيرة في الوسط القروي من الوصول إلى منافذ لبيع منتجاتهم»<sup>82</sup>. وسيتأكد هذا التوجه بفضل اعتماد مقاربة فلاحية ترابية تهدف إلى التوفيق بين الجوانب الاقتصادية لقطاع الأغذية وال المجالية والاجتماعية والثقافية.

إن الأمن الغذائي مقابل السيادة هو خيار سياسي واقتصادي. وفي المغرب، تركز وزارة الفلاحة حاليًا اهتمامها على تنفيذ أهداف الأمن الغذائي، وهو خيار مشروط بالنقل المناخي الذي يميز بلادنا وطبيعة تربيته. وهو ما يعني أن المنتجات المعنية ينبغي أن تكون متوفرة بكميات كافية (إنتاج)، وفي متناول الجميع (القدرة الشرائية) وأنها لا تتطوي على مخاطر مضرة بالحالة الغذائية والصحية للمستهلكين (الجودة). غير أن هذا الأمن يتطلب رؤية متعددة للسياسة الفلاحية التي تعتمدها الدولة في إطار الاستراتيجية الفلاحية الجديدة «الجيل الأخضر 2020-2030»، مع العمل على الخيارات السياسية والاستراتيجية التي تتيح للمغرب أن يكون مستقلًا في مجال إنتاج الحبوب والخضروات.

## القسم الثاني : استراتيجيات ما بعد كوفيد-19 وأدوات التفعيل: مداخل التغيير الكبرى والتوصيات الرئيسية من أجل إرساء تنمية دامجة ومستدامة وقادرة على الصمود في وجه التقلبات

### 1. رؤية من أجل تجاوز الانعكاسات السلبية للأزمة وإطلاق مسار تنموي جديد لبلادنا

تأتي الأزمة الناجمة عن تفشي وباء كوفيد-19 في ظرفية يطمح فيها المغرب إلى بلورة نموذج تنموي جديد. وتفاعلًا مع الدعوة التي وجهها جلالة الملك في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية في 13 أكتوبر 2017، تعأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على غرار جميع القوى الحية في المملكة، من أجل المساهمة في النموذج التنموي الجديد المنشود.<sup>83</sup>

ولا يزال حجم التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة وطبيعتها غير محدد بشكل دقيق ونهائي. وفي الواقع، ما زال وباء كوفيد-19 متفشيا وما زلت لا ندرك جانباً كبيراً من ماهيته. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك حتى الآن إجماع بين العلماء بشأن الاستراتيجيات الصحية المثلثة الواجب اعتمادها.

وفي ظل حالة عدم اليقين التي تسم هذه الأزمة، يُطرح سؤالان جوهريان:

- كيف يمكننا إدماج هذا الواقع الجديد في دينامية التفكير حول النموذج التنموي الجديد الذي تطمح إليه بلادنا؟
- هل يجب على بلادنا أن تخفض من سقف طموحاتها؟

ويرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه يجب على المملكة الحفاظ على سقف طموحاتها. بل إن هذه الأزمة كشفت عن إمكانات جديدة يتبعن أن تدفع بلادنا إلى أن ترفع سقف طموحاتها لتفتتح جميع الفرص المتاحة. غير أنه يجب على بلادنا أن تتحلى في نفس الوقت باليقظة والقدرة على الإبداع من أجل مواجهة التحديات الحقيقة التي يمكن أن تحول دون نجاح النموذج التنموي الجديد، بل قد تنسحب في تراجع المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنجزة على مدى العقود الماضيين.

إن استراتيجيات مرحلة ما بعد كوفيد-19 ينبغي أن ترتكز على التوجيهات الملكية السامية وأحكام الدستور الذي كان ثمرة نقاش واسع وتوافق حول العديد من المقومات الأساسية لمشروعنا المجتمعي.

كما يرى المجلس أن هذه الاستراتيجيات يتبعن أن تتجاوز التدابير الظرفية التي يلم بها السياق الحالي، وأن تتم مواكبتها بإصلاحات هيكلية كفيلة بإعداد المغرب للتمكن من التزيل الأمثل لنموذجه التنموي الجديد. وينبغي أن يأخذ هذا النموذج التنموي بعين الاعتبار انعكاسات أزمة كوفيد-19 والمعطيات الجديدة لا سيما الدور المهم لبعض القطاعات مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والتحول الرقمي.

وفي هذا الصدد، يعتبر المجلس أن الطموح الذي عبر عنه في تقريره حول النموذج التنموي الجديد ما زال يكتسي راهنية، على اعتبار أن هذه الأزمة أكدت رجاحة هذا الطموح ومشروعيته. ومع ذلك، يجب أن يأخذ هذا الطموح في الاعتبار مطلباً رئيسياً يكتسي أهمية بالغة وسيسم جميع استراتيجيات مرحلة ما بعد كوفيد

حول العالم، وهو اكتساب القدرة الممنهجة على الصمود أمام التقلبات.

من هذا المنطلق، فإن الطموح الذي يجب السعي إلى تحقيقه يتمثل في «بناء نموذج تموي يتسم بالдинامية ويكفل نمواً قوياً ودامغاً ومستداماً، ويسعى تكافؤ الفرص، ويعزز تربية الفرد ويقوى قدراته داخل مجتمع مزدهر ومتضامن قادر على الصمود أمام التقلبات ويتحول حول المواطن».<sup>84</sup>

إن الطريق إلى تحقيق هذا الطموح يبقى ممتدًا في الزمن، ومحفوظاً بالتحديات، سواء بالنسبة للمغرب أو باقي دول العالم. ومن بين التحديات العديدة التي أبرزتها الأزمة، ذكر ما يلي :

- مظاهر عدم اليقين الناجمة عن هذه الجائحة التي يصعب توقع المدة التي ستستغرقها ولا بحجم تداعياتها متعددة الأبعاد، وهو ما يقتضي أكثر من أي وقت مضى انتهاج مقاربة استباقية والتحلي بسرعة التدخل؛

- قدرة الدولة على التكيف مع دورها الجديد، وهو تحول تمليه التغييرات الكبرى الناجمة عن الأزمة؛

- ضرورة ضمان السيادة الوطنية في القطاعات الاستراتيجية؛

- تباطؤ وتيرة النمو منذ سنة 2010، والذي تقاضى بفعل الركود التاريخي المتوقع تسجيله في 2020 والخطر الذي يهدد العديد من قطاعات الاقتصاد الوطني المتاثرة بالأزمة؛

- الإكراهات التي تعرّض تنفيذ السياسات الاجتماعية الجديدة، لا سيما الإصلاح العميق للمنظومة الصحية، وتسرّع وتيرة الإصلاحات المتعلقة بالمنظومة التربوية وتعزيز الحماية الاجتماعية؛

- الحاجة إلى تسرّع وتيرة الانتقال الطاقي والإيكولوجي نحو نموذج تموي جديد مستدام ومنصف ودامج، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة (خطة التنمية المستدامة لعام 2030)؛

- إعادة تموقع المغرب على الصعيد الدولي والقاري حتى يتمكن من مواكبة التغيرات التي تشهدها سلاسل الإنتاج العالمية.

ومن أجل كسب رهانات هذه التحديات، يقترح المجلس جملة من مداخل التغيير الكبرى والتوصيات ذات البعد التدريجي والترامكي، من أجل تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية:

- تعزيز قدرة بلادنا على الصمود في وجه التقلبات وعلى التعامل مع فيروس كورونا طالما أن ذلك أصبح ضروريًا، مع ضمان حق الساكنة في الصحة، وحماية منظومة الإنتاج ودعم القدرة الشرائية للأسر؛

- العمل على إنشاء اقتصاد بلادنا، من خلال تشجيع المقاولات على تحسين تنافسيتها وخلق فرص الشغل، مع الحرص أيضًا على مواكبة التحولات التي أحدها الأزمة، وذلك بما يكفل اغتنام الفرص التي تتيحها الدينامية الجديدة لإعادة تشكيل سلاسل الإنتاج العالمية؛

- وضع المغرب على مسار تموي جديد، من خلال معالجة مكامن الضعف والهشاشة التي تعتبرى نموذجنا التنموي الحالي، وعبر تسرّع وتيرة تنفيذ الإصلاحات وتدابير إعادة الهيكلة الضرورية لانطلاق المغرب مزدهر بشكل مستدام وأكثر إدماجاً وتضامناً وقدرة على الصمود أمام التقلبات.

## 2. مداخل التغيير الكبرى الكفيلة بإنجاح عملية الخروج من الأزمة، وتسهيل التنفيذ الأمثل للنموذج التنموي الجديد

إن أزمة كوفيد-19، والتي لا تزال قائمة، وعلى الرغم مما تسببت فيه من تداعيات وخسائر، يمكن أن تشكل فرصة تاريخية من أجل النجاح في التنفيذ الأمثل للنموذج التنموي الذي تتكب بلادنا على بلوبرته.

لقد سمحت هذه الأزمة لبلادنا بالوقوف بشكل ملموس على حجم مكان الضغط وأشكال الهشاشة التي تشكوا منها، ولكنها مكتنها أيضاً من إدراك نقاط قوتها وقدرتها على إطلاق ديناميات التغيير على جميع مستويات المجتمع.

في مساهمته حول النموذج التنموي الجديد للمغرب، رصد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من مواطنِ الضعف البنوية التي يعني منها المغرب، والتي أكدتها بل وفاقتمنها أزمة كوفيد-19. وذلك كالتالي:

- العوامل التي تحد من تنمية المواطنين وتkick مبادراتهم، وترتبط أساساً بضعف الخدمات العمومية واقتصاد الريع والإكراهات التي تحد من المبادرة الحرة. وكلها عوامل من شأنها أن تحد من مساهمة المواطنين مساهمة كاملة في دينامية التنمية:

- قصور النموذج الحالي عن تأمين الحماية والدعم والإشراف في دينامية التنمية، لفائدة عريضة من المجتمع، لاسيما الأشخاص المعوزون والنساء وساكنة العالم القروري:

- الخصائص المسجل على مستوى الوضوح في توجهات السياسات العمومية، وعلى مستوى التقائيتها وانسجامها، وكذا تنفيذ الإصلاحات المعتمدة.

وفي نفس التقرير أبرز المجلس المؤهلات المهمة التي يزخر بها المغرب والتي يمكنه الاعتماد عليها من أجل النهوض بتنميته وتسريع وثيرتها. وهي مؤهلات مستمدّة في المقام الأول من تاريخ المملكة العربي وموقعها الجغرافي وانتمائها الإفريقي المتعدد، فضلاً عن انتمائها إلى مجموعات حضارية كبيرة. ومن المؤهلات الهامة التي يحبل بها المغرب أيضاً، ثراء رأسماله الطبيعي والبشري وغير المادي، لاسيما السمعة التي يتمتع بها وإشعاعه الدولي، بالإضافة إلى قدرته على القيام بإصلاحات كبيرة واتساعه بميزة النقد الذاتي وامتلاكه شجاعة المصالحة مع الماضي.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات، يقترح المجلس جملة من التوصيات التي ترمي أساساً إلى تعزيز قدرة بلادنا على استباق التغيرات والتكييف معها بكل مرونة. وتنظم التوصيات المقترحة حول سبعة محاور رئيسية.

### « المحور الأول: التعايش مع كوفيد-19 : بين متطلبات حالة الاستعجال وضرورة التكيف »

تهدف التوصيات الواردة في هذا المحور إلى مواصلة وتعزيز الدينامية الإيجابية التي تولدت في سياق مواجهة الأزمة في ظل الحجر الصحي وجعلها مرحلة أولى لتحقيق التحول الشامل المنشود من أجل تحسين قدرات بلادنا في مجال تنزيل الإصلاحات خلال فترة ما بعد كوفيد-19.

### « المحور الثاني: تعزيز ثلاثة أدوار أساسية للدولة وإعادة توجيه السياسات العمومية من أجل بناء مغرب أكثر إدماجاً وأكثر قدرة على الصمود إزاء التقلبات »

تهم توصيات هذا المحور مداخل التغيير الكبرى التي يتquin الانخراط فيها من أجل ملاءمة دور الدولة مع المتطلبات الجديدة التي تقتضيها مرحلة ما بعد كوفيد-19 والمتشكلة بعدم اليقين وتالي الأزمات، ومن ثم إعادة توجيه خيارات السياسات العمومية ونموذج الحكماء.

#### ← **المحور الثالث: الانتقال من منظومة للعلاجات إلى منظومة صحية**

تتناول التوصيات المقترحة في هذا المحور الثالث الإصلاحات الهيكلية من أجل بناء منظومة صحية تضمن الإعمال الفعلي لطلب الوقائي وتتوفر عرضا صحيا ذا جودة يغطي مجموع التراب الوطني وسهل الوصول أمام جميع المرتفقين بدون تمييز.

#### ← **المحور الرابع: إرساء منظومة للحماية الاجتماعية المعتمدة واستراتيجيات مبتكرة من أجل إدماج القطاع غير المنظم**

تهم توصيات هذا المحور الإصلاحات اللازم القيام بها من أجل ضمان حماية اجتماعية شاملة يستفيد منها الجميع على قدم المساواة.

#### ← **المحور الخامس: إنعاش الاقتصاد على المدى القصير مع العمل في المدى المتوسط على تعزيز قدرته على الصمود في وجه الخدمات المستقبلية**

تهم التوصيات المقترحة في هذا المحور المدى القصير (مرحلة الإنعاش) والجوانب المتعلقة بالمديين المتوسط والطويل التي تشمل مجموعة التدابير المتعلقة بإعادة هيكلة ومراجعة اختياريات السياسات الاقتصادية لبلادنا بما يكفل تحقيق نمو قوي ودامغ وقدر على الصمود في وجه التقلبات.

#### ← **المحور السادس: تطوير القطاعات الاستراتيجية من أجل تعزيز السيادة الاقتصادية لبلادنا**

تتناول التوصيات الواردة في هذا المحور القطاعات التي كشفت أزمة كوفيد-19 عن طابعها الاستراتيجي، والتي يتعين على المغرب التحكم في تمييتها وتطويرها، بغية تقليص التبعية للخارج.

#### ← **المحور السابع: إرساء سياسة وطنية مندمجة وشاملة في مجال التحول الرقمي**

تعلق توصيات هذا المحور بالเทคโนโลยيا الرقمية، والتي تَبيَّنَ خلال الأزمة أنها تشكل قطاعا حيويا ذا طابع أفقى يهم جميع المجالات، وأنه قطاع لا غنى عنه لمواجهة الإكراهات الناجمة عن الأزمة الصحية. ويعتبر هذا القطاع رافعة أساسية لتحسين نجاعة أداء بلادنا في جميع المجالات، وتجاوز بعض المشاكل البنوية بأقل كلفة ممكنة في أقصر الأجال.

## المحور الأول: التعايش مع كوفيد-19 : بين متطلبات حالة الاستعجال وضرورة التكيف

لتحقيق هذا الهدف، ينبغي العمل على :

### تغيير العقليات

1. ترصيد وتشجيع المؤهلات التي كشفت عنها الأزمة، وذلك من خلال استثمار الإيجابيات والممارسات الفضلى التي اتسمت بها تدخلات السلطات العمومية في إطار حالة الطوارئ الصحية، وجعلها قواعد عمل دائمة حتى في الأوقات العادية. ويتعلق الأمر بشكل خاص بما تحلت بها السلطات العمومية من قدرة على الاستباق وسرعة في اتخاذ القرار واعتماد تدبير ملائم للمخاطر وحرص على مضامنة جهود مختلف الإدارات العمومية من جهة والقطاع الخاص والمواطنين من جهة أخرى.
2. ترجيح إعمال المراقبة البعدية بدل المراقبة القبلية، في تدبير العلاقة بين الدولة والمواطنين وبين الدولة والمقاولات، وذلك من أجل تخفيف وتبسيط المساطر الإدارية بشكل جوهري وتعزيز الثقة بين كل مكونات المجتمع المغربي.

### اعتماد توزيعُ أفضل لعرض العلاجات

3. اعتماد مقاربة لتطوير عرض العلاجات على الصعيد الجهوبي، مرتكزة على خريطة صحية جهوية، تدمج القطاعين العام والخاص، وتحدد الحاجيات الصحية للسكان.
4. إقامة مسارات مناسبة للعلاجات، مع وضع بروتوكولات ومسارات مقتنة، وذلك من أجل تكفل أفضل بالمرضى.
5. إعادة الاعتبار دور الطبيب العام في إطار مسار العلاجات وتطوير مفهوم طبيب «الأسرة» أو الطبيب «المُحِيل» (*médecin référent*).
6. وضع آلية للجودة وسياسة لمكافحة التعفنات الاستشفائية في جميع مؤسسات العلاجات.
7. إعطاء الأولوية للعلاجات المتقللة وتعزيز الخدمات الطبية المقدمة خارج المؤسسات الاستشفائية (*médecine de ville*).
8. إشراك شبكة الأطباء البياطرة، بالنظر لتواجدهم في مختلف المجالات التربوية ومعرفتهم العميقية بالأمراض المعدية ( خاصة الأمراض الحيوانية المنشأ)، في جهود التحسيس وعمليات توزيع العلاجات ومواد الحماية خلال الحملة الوطنية المستقبلية للتلقيح ضد فيروس كوفيد-19.

### تكرис دولة الحق والقانون

9. الحرص على تعزيز مبدأ فصل السلطة وضمان توازنها خلال حالة الطوارئ الصحية، مع العمل بشكل مستمر، وممنهجه وناجع، على ضمان المراقبة البرلمانية والقضائية، حسب اختصاصات كل سلطة، للتدايير التنظيمية والإدارية التي يتم إقرارها أو الإجراءات المتخذة من لدن السلطات العمومية في إطار تدبير هذه الوضعية الاستثنائية.  
يجب أن يوازي الحرص على ضمان المقبولية الاجتماعية للقرارات الصعبة التي يمكن اتخاذها لمواجهة انتشار الجائحة، الحرص نفسه على ضمان استمرار الأمن القانوني والقضائي أثناء حالة الطوارئ الصحية، لما فيه خدمة المرتفقين والمتقاضين، كما تكفل ذلك دولة الحق والقانون.

وتجرد الإشارة إلى أنه طبقاً للدستور « يتولى القاضي حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي، وتطبيق القانون » (الفصل 117).

### إشراك أكبر للفاعلين في تدبير الأزمة

10. بلورة استراتيجية لتدبير الأزمات، مع إشراك وتهيئة الفاعلين على المستوى الترابي، من خلال اعتماد مقاربة شاركية والحرص على احترام المبادئ الدستورية والمنظومة الوطنية للحقوق والحرابيات وقواعد الحكامة الجيدة، لاسيما المساواة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وما إلى ذلك.
11. إدراج مقتضيات قانونية وبروتوكولات تدبيرية استثنائية في صلب حكامة الإدارات والمراقب والمؤسسات الدستورية والعمومية، بحيث يتم تفعيلها تلقائياً في حالة وجود « قوة قاهرة أو حادث فجائي » يستلزم الإعلان عن حالة استثنائية طبقاً للدستور أو القانون، على غرار حالة الطوارئ الصحية<sup>85</sup>.

### تسريع وتيرة التحول الرقمي للإدارة والمراقب العمومية

12. الإسراع برقمنة جميع الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين، وتطوير منصة رقمية وحيدة للإجراءات الإدارية. وهذا يتطلب تطوير العمل البني بين الإدارات، وتعزيز التعريف الرقمي واستخدام نظام الأداء الإلكتروني كآلية للنهوض بالإدماج المالي.
13. إعطاء الأولوية لرقمنة بعض الخدمات الاجتماعية، ولا سيما منها التعليم عن بعد والتطبيب عن بعد. وبظل وضع مخطط وطني استعجالي لتجاوز الفجوة الرقمية، سواء بين الفئات الاجتماعية أو المجالات التربوية. خطوة ضرورية لضمان الولوج العادل إلى هذه الخدمات من لدن جميع فئات الساكنة.

### تحسين جودة التعليم عن بعد، كمُكمل للتعليم الحضوري

14. تقييم مدى تأثير تجربة التعليم عن بعد بالمغرب على مكتسبات التلاميذ والطلبة، ووضع برنامج لتكرير تلك المكتسبات.
15. إجراء تعديلات على المنظومة التربوية على مستوى: مرونة الإطار الزمني، والمناهج، والتكتونيات، والنماذج والمنصات الملائمة، والوحدات الرقمية القائمة على هندسة خاصة تتلاءم مع كل نمط من أنماط التعليم.
16. بناء منظومة تربوية أكثر مرونة وقدرة على التحول السريع إلى التعليم عن بعد خلال الأزمات: بيداغوجيا التعليم عن بعد، مسلسل تدبير الأزمات، البروتوكولات المحددة سلفاً، التقييم والتتبع الملائم، وغير ذلك.
17. الاستفادة من الأزمة لإحداث تحول عميق في المنظومة التربوية: الدور الجديد للتعليم عن بعد، وأنظمة التعلم المختلطة، والتعليم الإلكتروني، وانخراط الأبوين وأولياء الأمور والمدرسين وال المتعلمين.

### تشجيع العمل عن بعد وتأطير

18. تأمين المواكبة القانونية والتنظيمية لдинامية الرقمنة المتزايدة في مجال العمل، من خلال مراجعة مدونة الشغل والأنظمة الأساسية في القطاع العام، وفق مقاربة شاركية، حتى يُدرج ضمن مقتضياتها العمل عن بعد وخصوصياته، مع التأكيد على حقوق هذا الصنف من العاملين عن بعد في مجال الحماية الاجتماعية والصحة والأمن في فضاء العمل، واحترام الحيز الزمني المخصص للعمل.

85 - إن الغاية من سن مساطر استثنائية بأثر استباقي وتوقيعي ( من مقومات الأمن القانوني)، هو تأمين الاستمرارية الإدارية، وتمكن هذه المراقب والمؤسسات من تدبير مواردها البشرية والمالية واحتلال أجهزتها التدابير بكيفية مرنة وملائمة وناجحة، وبالتالي ضمان ولوج المرتفقين إلى خدماتها الأساسية.

### تعزيز تدبير المخاطر البيئية وسياسات التنمية المستدامة

19. إدماج مبدأ الاحتراز في تقييم آثار السياسات العمومية على البيئة وفي تدبير المخاطر.
20. تزويد الجهات بنظام لرصد وتدمير الأزمات والمخاطر الطبيعية.
21. جعل مقاربة «الصحة الواحدة» (One Health) أولوية للسلطات العمومية من أجل استباق الجواح، من خلال وضع إطار قانوني ملائم وكيفيات تدبير واضحة وأالية للقيادة والتسيق على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
22. تطوير آليات تدخل مشتركة تضم منظومة الصحة الإنسانية والحيوانية، من أجل الكشف والتصدي للأمراض الحيوانية المنشأ.
23. النهوض بالتدبير المندمج للنفايات في جميع أنحاء التراب الوطني، من خلال إرساء نظام الفرز في المصدر، مع العمل على تاهيل مطارح النفايات، في أفق إرساء اقتصاد دائري يمكن من تحويل وتشمين النفايات (إعادة الاستخدام، إعادة التدوير، إلخ).
24. الإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتعزيز آليات التقنيين من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في البرامج والمشاريع التنموية بمختلف المستويات الترابية.

### تشجيع بروز مجتمع المعرفة

25. العمل بشكل تدريجي على بناء مجتمع معرفة قادر على التكيف مع مختلف التطورات. لذلك فمن الضروري تعزيز البحث العلمي في العلوم الإنسانية، التي تعتبر رافعة أساسية كفيلة بتمكين بلادنا من التموقع في مجال الهندسة المجتمعية.
26. إعادة هيكلة جميع مراكز البحث في مجال العلوم الإنسانية بشكل عميق، وتعزيز قدراتها وتزويدها بالوسائل الضرورية، بما يمكن بلادنا من ترشيد هندستها المجتمعية بتجلياتها البنوية المختلفة. وفي هذا الصدد، من الضرورة بمكان أيضاً إحداث مؤسسات ومراصد ومنصات لتابع التطورات الجارية في العالم وفي المجتمع المغربي، من أجل تحديد التوجهات العلمية والعملية الكفيلة بمساعدة السلطات العمومية والمقاولات والمجتمع المدني على التكيف مع التحولات الناشئة.

## المotor الثاني: تعزيز ثلاثة أدوار أساسية للدولة وإعادة توجيه السياسات العمومية من أجل بناء مغرب أكثر إدماجاً وأكثر قدرة على الصمود إزاء التقلبات

### دولة تضطلع بمهامها في توفير التأمين للجميع (الأفراد والمقاولات) خلال الأزمات الحادة

27. إحداث صندوق دائم للتصدي للصدمات الكبرى، مما سيتمكن الدولة من الاضطلاع بدور «مؤمن للجميع» من خلال آليات دائمة للتأمين عن الأزمات الكبرى من أجل تجميل المخاطر وتحفيض الخسائر التي تلحق بالمقاولات والأسر<sup>86</sup>.

تمويل هذا الصندوق على المدى الطويل من خلال آليات مختلفة، سيما عبر سنّ ضريبة على الرأس المال غير المنتج، ونسبة من المداخيل العمومية التي يمكن أن تختلف قيمتها وفق معدل النشاط المحقق خلال السنة (قاعدة التكيف مع التقلبات الاقتصادية الدورية)، واقتطاعات على سبيل المثال على رقم معاملات الفوسفاط ومشتقاته عندما يتجاوز السعر العالمي عتبة معينة، وغير ذلك؛

86 - تم طرح مفهوم اضطلاع الدولة بدور المؤمن كوظيفة سيادية جديدة من قبل إيموند فيليبس، الحائز على جائزة نوبيل في الاقتصاد

✓ تجنب تدبير هذا الصندوق بطريقة تقديرية، بل يجب أن يخضع لقواعد شفافية وصارمة في استهداف النفقات وشروط فتح الاعتمادات المالية، حيث يمكن، على سبيل المثال، اعتماد معدل بطالة يتجاوز متوسطه المتحرك خلال السنوات السبع الماضية<sup>87</sup> (قد يكون المؤشر المعتمد هو معدل البطالة في المناطق الحضرية أو نمو الناتج الداخلي الإجمالي، وما إلى ذلك). وسيكون حجم الموارد المعتمدة متاسباً مع حجم الفجوة بين معدل البطالة المتوقع للسنة المعنية ومتوسط 7 سنوات المشار إليه.

#### دولة تضطلع بوظيفة الرعاية الاجتماعية وتحتل فيها مصلحة المواطن مكانة مركبة

28. إعادة النظر في دور الدولة والقطاع الخاص في المجال الصحي:

- ✓ ضمان حق الجميع في الصحة وفي الوصول للعلاجات، طبقاً لأحكام الفصل 31 من الدستور؛
- ✓ تعزيز قدرات الدولة في مجال تقوين قطاع الصحة، وذلك من أجل ضمان استدامة الحق في الصحة من جهة، وضمان تتبع صارم للخريطة الصحية من جهة أخرى، من أجل إرساء عرض صحي منسجم بين مختلف المجالات التربوية (الجودة والقرب)؛
- ✓ إرساء منظومة للدعم العمومي تخصص لدعم الفاعلين الخواص لمواجهة تداعيات الصدمات المفاجئة أو الشديدة، على أن تكون الاستفادة من هذا الدعم مشروطة ببعض الالتزامات، إعمالاً لمبدأ الترابط بين الحقوق والواجبات؛
- ✓ العمل، ارتكازاً على مشاورات موسعة، على بناء منظومة مبتكرة وشاملة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، قائمة على تكامل قوي وفعلي بين القطاعين العام والخاص (الريحي وغير الريحي)، وهي شراكة ستتيح، على وجه الخصوص، اعتماد نظام المناولة في كلا الاتجاهين، وتعضيد الاستثمارات والموارد البشرية.

29. ضمان الوصول إلى كافة الحقوق في جميع الظروف:

- ✓ تزويد الدولة بالآليات المؤسساتية والقانونية ووسائل الرصد والاستباق والتدبير اللازمة لضمان وصول الجميع، على قدم المساواة، إلى الحقوق الأساسية، في الأوقات العادية وفي حالة الأزمات أو حالة طوارئ: الحق في الصحة ، الحق في التعليم ، الحق في التقليل ، الحق في الحماية الاجتماعية ، الحق في الثقافة والرياضة ، إلخ;
- ✓ الحث على تعبئة قوية والعمل المنظم والمنسق والمبرمج والمستدام من لدن جميع القطاعات والهيئات التدبيرية على المستوى التربوي والمجتمع المدني وجميع الفاعلين من القطاعين العمومي والخاص، وذلك من أجل ضمان احترام الحقوق الأساسية خلال فترة الأزمات بما فيها الأزمات الصحية؛
- ✓ ضمان الحق في الوصول إلى المعلومة ونشرها.

30. مكافحة العنف ضد المرأة وتعزيز استقلاليتها:

- ✓ إدماج مسألة العنف ضد المرأة في خطط الدعم والإعاش الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ وضع «مبادئ توجيهية» خاصة بالتدابير التي يتبعن اتخاذها في الحالات الاستثنائية (حالة الطوارئ الصحية) من أجل التكفل النساء ضحايا العنف ومواكيتهن؛

- ✓ إعادة النظر في مفهوم الحماية الاجتماعية من خلال اعتبار النساء أشخاصاً مستقلين، بغض النظر عن وضعياتهن السوسيو-مهنية:

✓ النهوض بالإدماج الرقمي والمالي من أجل تقليل الفجوة بين الجنسين في هذا المجال.

#### **دولة تضطلع بمهام التخطيط الاستراتيجي والاستثمار ذات رؤية على المدى الطويل**

31. ترسیخ والحفاظ على الدور المركزي الذي تضطلع به الدولة في تحديد:

- ✓ الخيارات المتعلقة بالاستراتيجيات القطاعية من أجل إرساء تحول هيكلی «ذی جودة»، وتطوير القطاعات السيادية:

✓ الرهانات التكنولوجية المستقبلية:

✓ أولويات الاستثمار العمومي والتنمية الترابية:

✓ استراتيجيات تنويع الشركاء الأجانب.

32. دعم النشاط الاقتصادي من خلال وضع السياسات العمومية الملائمة.

33. إعادة النظر في سياسة خصوصية قطاعي الصحة والتعليم، مع الالهار على انخراط أقوى للدولة، من أجل ضمان الانسجام بين هذين القطاعين وتجنب تعدد الأنظمة واختلافها (الجودة والجاهزية)، وهو الأمر الذي يعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق رفاه الساكنة وتعزيز التماسك الاجتماعي.

#### **المحور الثالث: الانتقال من منظومة للعلاجات إلى منظومة صحية**

34. التوفر على رؤية شاملة لقطاع الصحة، وتنفيذ ورش إصلاح القطاع طبقاً للإرادة السياسية الثابتة للدولة، وذلك بغایة ضمان الحقوق الاجتماعية للساكنة، بما في ذلك حصولهم على علاجات ذات جودة في جميع أنحاء التراب الوطني.

35. بلورة وتنفيذ آلية لتدبير وتتبع وتقدير السياسات العمومية والترابية، هادفة إلى تحسين محددات الصحة (التعليم، السكن، البيئة، وغيرها).

#### **الانخراط في تحول جديد لحكامة المنظومة الصحية**

36. إعادة النظر في تنظيم وزارة الصحة من خلال العمل، من جهة، على إعادة تركيز الإدارة المركزية للوزارة على المهام الاستراتيجية المتعلقة بتقنين قطاع الصحة واليقظة الصحية والتيسير المشترك بين القطاعات ووضع المعايير. ومن جهة أخرى، نقل واسع للصلاحيات لفائدة المصالح الصحية الجهوية والمؤسسات الاستشفائية، بما يمكنها، على أساس تعاقدي مرتكز على النتائج، من الاضطلاع بدور أكبر في تنظيم العرض الصحي على مستوى الجهات.

37. إحداث وكالات جهوية للصحة، يوصفها هيئات عمومية مستقلة تحت وصاية وزارة الصحة. وتمثل المهام الرئيسية لهذه الوكالات في توجيه السياسة الجهوية في المجال الصحي، من خلال تنظيم عرض العلاجات الصحية، وتنفيذ الإجراءات الوقائية، وتفعيل اليقظة الصحية وتدبير الأزمات الصحية.

38. تخويل الوكالات الجهوية للصحة والمؤسسات الاستشفائية استقلالية حقيقية للتدبير على الصعيد الطبي والإداري والمالي والبشري، مع الحرص أولاً على تعزيز قدراتها في مجال التدبير.

39. العمل، من أجل إرساء مزيد من النجاعة والشفافية، على إجراء إصلاح عميق للإطار التشريعي والتنظيمي للمنظومة الصحية، لا سيما على مستوى الهياكل التنظيمية، ومساطر التدبير الإداري والمالي، وتدبير الموارد البشرية، ووضعية الأطر الطبية وشبه الطبية، والسجل الطبي الرقمي، والتطبيق عن بعد، ومساطر الترخيص (الأدوية، المعدات الطبية وغيرها)، وغير ذلك.
  40. تبسيط المساطر الإدارية والمالية الخاصة بقطاع الصحة وترسيخ مبدأ الشفافية في جميع العمليات الإدارية والمالية التي تقوم بها المصالح اللامركزية، من خلال اعتماد نظام معلومات مندمج ومرتبط بنظام المعلومات المالي والمحاسبي الذي وضعه القطاع الحكومي المكلف بالمالية (نظام التدبير المندرج للنفقات «جيد»).
  41. وضع نظام شامل ومشاركي وشفاف للتقييم الدائم لأداء المنظومة الصحية، مع قياس درجة رضا الساكنة.
  42. تشجيع افتتاح المنظومة الصحية على الشركاء الجهويين على مستوى المجالات التربوية، لاسيما المجالس المنتخبة والجامعات والمجتمع المدني، وذلك على أساس المشاركة والشراكة. ولتحقيق هذا الغرض، يوصي المجلس باعتماد مقاربات مجتمعية تشاركية تتبع تضافر جهود الفاعلين حول مشروع التنمية المشتركة للمنظومة الصحية الجهوية، وذلك بهدف التوظيف الأمثل للاستثمارات وترشيدها وتعبئة الموارد المالية للقطاع الخاص.
  43. إدماج تدبير المخاطر في السياسة العمومية لقطاع الصحة وتزويد المؤسسات الصحية العمومية والخاصة بمخطط استمرارية الشاطط، بما يمكّن من تعزيز قدرة المنظومة الصحية على مواجهة الأزمات والأوبئة، الكوارث الطبيعية، وغير ذلك).

**إعادة تنظيم منظومة العلاجات بما يكفل توفير عرض صحي عمومي ذي جودة، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص**

44. إرساء تكامل فعلي بين القطاع العام والقطاع الخاص (سواء الريحي أو غير الريحي) والقطاع التعاوني، وإلغاء الحواجز بين هذه القطاعات، بما يسمح بشكل خاص باللجوء إلى المناولة بالنسبة لبعض الخدمات الطبية، وكذا تعضيد الجهد لإنجاز الاستثمارات ذات التكلفة المرتفعة.

45. إحداث «مراكز صحية مندمجة» عبر مواصلة تجميع المراكز الصحية الموجودة بالمناطق الحضرية والمراكز القروية الكبرى والتي تعرف ارتياضا ضعيفا من لدن المرتفقين، لكن مع تحجيم خلق مناطق خالية من أي بنية صحية (الصهاريج الطبية). وتساهم هذه المراكز الطبية المندمجة في ترشيد الوسائل المتاحة وتحسين ظروف عمل المهنيين وتحفيظ الانتظام بالمستشفيات، وضمان تكفل طبي مُستجيب لاحتياط الساكنة.

الابتكار من أجل تمويل قطاع الصحة

46. العمل على أن يرتكز التدبير المالي للمنظومة الصحية على الإنشاء المنتظم لحسابات وطنية خاصة بقطاع الصحة تكون موثوقة وشفافة.

47. تنويع آليات تمويل القطاع الصحي، لا سيما من خلال:

  - ✓ اعتماد رسوم على بعض المنتجات (التبغ والمشروبات الكحولية وغيرها) والخدمات (الاتصالات، وأصناف معينة من المعاملات المالية، وغير ذلك)، مع الحرص على التقليص قدر الإمكان من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد وعلى القدرة الشرائية؛

- ✓ توسيع عملية «عقد التقويت وإعادة التأجير» (cession-bail) التي أطلقتها الدولة في 2020، لتشمل مؤسسات استشفائية عمومية جديدة، مع توجيهه جزء من المداخيل المرتقب تحصيلها لتمويل منظومة العلاجات والاستثمار في قطاع الصحة؛
- ✓ تأمين التأثير القانوني وتشجيع المؤسسات الاستشفائية العامة والخاصة على اقتناة المعدات الطبية عن طريق الإيجار.

### النهوض بالموارد البشرية كماً وكيفاً

48. وضع مخطط وطني، تم بلوغه في إطار روح من التشاور وبمشاركة الفاعلين المؤسسيين والفاعلين المعندين في القطاع الصحي، من أجل النهوض، كماً وكيفاً، بالموارد البشرية الالزمة لضمان حسن سير المنظومة الصحية.
49. وضع نظام جاذب ومحفز لمهنيي قطاع الصحة، يُخضع التعويضات والترقي المهني لمعايير الأداء والتكون المستمر طوال المسار المهني.
50. اعتماد مخططات للتكون المستمر لفائدة العاملين في القطاع الصحي، وذلك في إطار تدبير عصري للموارد البشرية.
51. إصلاح منظومة تدريس الطب والعلوم الصحية، لا سيما من خلال الرفع من عدد الأساتذة، والارتقاء بالتأطير البيداغوجي والطبي، وتحسين البرامج البيداغوجية ومنهجيات التدريس، وضمان افتتاح مؤسسات التكوين على محيطها والنهوض بالبحث العلمي.
52. إحداث كلية عمومية للطب ومركز استشفائي جامعي في كل جهة من جهات المغرب الاشتراكية عشر.
53. فتح جسور بين مسلكي التكوين الطبي وشبه الطبي، وتمكين الأطر شبه الطبية المستوفية للتجربة المهنية والمؤهلات الالزمة من الانخراط في مسلك دراسة الطب.
54. وضع تدابير تحفيزية تشجع على استبقاء الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية في المناطق النائية والمعزلة، (منحة عن العمل في المناطق النائية، توفير السكن...) وضمان سلامتهم وإرساء نظام شفاف للتداول على العمل في هذه المناطق.
55. تفعيل المقتضيات ذات الصلة بتقييم المنظومة التربوية المنصوص عليها في القانون الإطار رقم 51.17 المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، بهدف تقييم جودة تكوين الأطباء وغيرهم من مهنيي قطاع الصحة.
56. إعادة النظر في نظام الوقت الكامل المُعَدّل، بشكل يسمح للأطباء المستفيدين منه بالعمل لحسابهم الخاص داخل المستشفى العمومي (بدل المصحات الخاصة) نظير رسوم يدفعونها للمستشفى.

### ضمان الصحة والسلامة في العمل

77. إرساء ثقافة فعلية للصحة والسلامة في العمل من خلال التدابير التالية:
  - ✓ تعزيز دور الحكومة والشركاء الاجتماعيين (المشغلون والنقابات)؛
  - ✓ تحديد المخاطر الاعتيادية والتکفل بها واستباق المخاطر المهنية المستجدة؛
  - ✓ تطوير تدبير متعدد التخصصات لمجال الصحة والسلامة في العمل؛

• ملاءمة الإطار القانوني مع المعايير الدولية للعمل، لاسيما الاتفاقية رقم 155 بشأن السلامة والصحة المهنية الصادرة سنة 1981 والبروتوكول المتعلق بها (المعتمد سنة 2002) والاتفاقية رقم 161 بشأن خدمات الصحة المهنية، المعتمدة سنة 1985:

• تعزيز قدرات الموارد البشرية العاملة في مجال الصحة والسلامة في العمل من خلال وضع برامج تكوينية خاصة.

## المحور الرابع : إرساء منظومة للحماية الاجتماعية المعممة واستراتيجيات مبتكرة من أجل إدماج القطاع غير المنظم

### إعادة هيكلة نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من أجل تعميم التغطية الصحية وضمان ولوج متكافئ للعلاجات

58. توفير الوسائل الكفيلة بتنفيذ الورش المعلن عنه لتوفير تغطية صحية شاملة وذات جودة لفائدة الجميع اعتباراً من سنة 2021، والحرص على أن يمكن إصلاح نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من إرساء تغطية فعلية وعادلة. وينبغي العمل بشكل خاص على :

• توفير الشروط المالية المثلث الكفيلة بضمان استدامة المنظومة؛

• مراجعة سياسة أسعار الأدوية لتكون أكثر تلاوئماً مع القدرة الشرائية للأسر، من خلال تطوير صناعة صيدلانية وطنية تحتل فيها «الأدوية الجنسية» مكانة مهمة، مع وضع آليات لدعم الفاعلين الذين قد يتأثروا بهذه المراجعة (انظر تفاصيل أكثر عن تطوير صناعة الأدوية في المحور 6).

### تعزيز وعقلنة شبكات الحماية الاجتماعية

59. إرساء وتحقيق المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية، طبقاً للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش الأخير (يوليوز 2020) وخطاب افتتاح السنة التشريعية (9 أكتوبر 2020):

• إعادة تركيز الأولويات على مستوى البيانات التحتية ومسارات العلاج؛

• إنشاء نظام إنذار مبكر؛

• إدماج المخاطر الرئيسية الجديدة (الجائحة، المناخ ومخاطر الكوارث، إلخ) في النماذج الاقتصادية لشركات التأمين.

60. توفير الحماية الاجتماعية الشاملة للمواطن، طوال حياته، بغض النظر عن وضعيته المهنية، ويشمل ذلك توفير التغطية الصحية.

61. العمل، في أقرب الآجال، على تعميم التعويض عن فقدان الشغل. ومن شأن هذه الآلية للتثبيت التقائي أن تسمح لشرائح أوسع من العاملين بمواجهة التقلبات الظرفية، ومن ثم التقلص من خطر الإقصاء الاجتماعي.

62. زيادة مستوى تدرج الضريبة على الدخل، لا سيما بالنسبة للشريحة العليا التي تحتاج إلى مزيد من الشططير. وسيؤدي ذلك إلى التخفيف من معدل الضريبة المفروضة على الشرائح ذات الدخل المتوسط الأدنى. وهي وضعية ستكون أكثر فعالية، إذ ستسمح للعاملين الأكثر هشاشة بالانتقال إلى معدل ضريبي منخفض في حالة حدوث صدمات أو أزمات، تؤدي إلى انخفاض الدخل.

63. تخصيص ما بين 2 إلى 4 نقاط من الضريبة على القيمة المضافة، لضخها في آلية للتضامن الاجتماعي، والتي يمكن استخدام مواردها بشكل خاص للمساهمة في تمويل التغطية والمساعدات الاجتماعية.

64. دراسة إمكانية تطبيق حد أدنى أساسى للدخل:

✓ العمل على استفادة جميع الأسر التي تتمنى إلى فئة دخل معينة<sup>88</sup>، وخاصة الأسر الفقيرة والتي تعاني الهشاشة. ومن المنتظر أن تكون لهذه الآلية انعكاسات مهمة من حيث تقليص هشاشة الأفراد، على الرغم من كلفتها المرتفعة<sup>89</sup>:

✓ توسيع لائحة المستفيدين لتشمل الفئات الأكثر هشاشة، على غرار الأشخاص في وضعية إعاقة جسدية أو غير القادرين على العمل؛

✓ حصر هذا الحد الأدنى للدخل في مستوى أقل من الحد الأدنى للأجور، من أجل تجنب السلوكات غير السليمة التي تضر بقيمة العمل؛

✓ إطلاق تجربة نموذجية في إحدى جهات المملكة للوقوف على مدى نجاعة هذه الآلية.

ومن شأن ورش تعليميـة الاجتماعية الذي أطلقه جلالة الملك مؤخرًا أن يعزز الانتقال على المدى الطويل إلى إرساء حد أدنى أساسى من الدخل. كما أن الإحداث المرتقب للسجل الاجتماعي الموحد مقتربنا بالسجل الوطني للسكان، سيساهم بشكل كبير في تحسين استهداف المستفيدين.

#### **إعادة هيكلة الأنشطة المعرضة للهشاشة وإدماج القطاع غير المنظم:**

65. تطبيق مساعدة جزافية منخفضة على تجار القرب والحرفيين ووحدات الإنتاج الصغيرة العاملة في القطاع غير المنظم، التي تختلط في مسلسل الانتقال نحو القطاع المنظم، وهي ضريبة تتضمن حزمة واحدة من كل الأعباء (القاعد، التغطية الصحية، الضرائب، الرسوم). وسيتم إغفاء الأنشطة الخاضعة لهذه الضريبة الجزافية من أي ضريبة أو أعباء أخرى، كما سيكون لها الحق في الاستفادة من التغطية الاجتماعية. ويمكن تحديد هذه المساعدة حسب طبيعة النشاط المزاول، وذلك تحريًا للمزيد من الإنفاق.

وتتجدر الإشارة إلى أنه تتفينا للتوجيهات الملكية السامية بشأن تعليميـة الاجتماعية، فإن السلطات العمومية تعتمـز، في إطار الإجراءات المصاحبة لتفعيل هذا الورش، إحداث «مساهمة مهنية وحيدة» لصغرـاء الملزمـين بدفع الضرائب. ويمكن أن يساهم مثل هذا الإجراء في تعزيـز قدرة هذه الفئـات الاجتماعية التي تعاني الهشاشة على مواجهة التقلبات الظرفـية.

66. إحداث شبكة من الشبـايك لمراقبـة عملية انتقال وحدـات الإنتاج العـاملـة في القطاع غير المنـظم نحو القطاع المنـظم، مع تمكـينـها من خدمات الإـعلام والتـكوـين والـمسـاعـدة.

67. تطوير صفة المقاول الذاتي، بحيث تُمكـنـ من توظيف ثلاثة أشـخاص، قـبـلـ الـانتـقالـ إلىـ وضعـيةـ شـرـكةـ ذاتـ مـسـؤـلـيـةـ مـحـدـودـةـ وـضـمانـ اـسـتـفـادـةـ المـقاـولـ الذـاتـيـ منـ الحـمـاـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ.

68. ملاءـمةـ وـتخـفيـفـ الـقيـودـ وـشـروـطـ اـسـتـفـادـةـ المـقاـولـينـ الذـاتـيـينـ وـالـحـرـفـيـينـ منـ الـمـنـتجـاتـ الـمـالـيـةـ،ـ بماـ فيهاـ تلكـ المنتـجـاتـ التيـ يـضـمـنـهاـ صـندـوقـ الضـمانـ المـركـزيـ.

88 - خلافاً للدخل الأساسي العام الذي لا يميز بين مستوى دخل المستفيدين.

89 - تتجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى الأساسي للدخل يتيح أيضاً، من الناحية النظرية، دعم الطلب والنموا بالنظر إلى أن من يستفيد منه بشكل أساسى هي فئـةـ اـجـتمـاعـيـةـ ذاتـ دـخـلـ منـخـفـضـ،ـ تـتـميـزـ عمـومـاـ بـنـزـعـ أـكـبـرـ نحوـ الاستـهـلاـكـ (ـماـ يـعـزـ التـأـثـيرـ المـضـاعـفـ عـلـىـ النـمـوـ).

69. دعم مؤسسات القروض الصغرى من أجل تمكينها من الاستجابة بشكل أفضل لحاجيات وحدات المقاولات الصغيرة جداً والتعاونيات والفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من التمويل، لا سيما عبر العمل على:

- ✓ إحداث صندوق ضمان لفائدة الأنشطة الصغيرة المدرة للدخل، من أجل ضمان إعادة هيكلة شاملة للعروض مع إمكانية منح قروض إضافية:
  - ✓ إحداث صندوق لضمان قروض جمعيات القروض الصغرى ذات الحجم الصغير والمتوسط (مبلغ أقل من 200 مليون درهم) لدى الأبناك التجارية المغربية.

يذكر أن بنك المغرب وضع في 24 يوليو 2020 آلية لإعادة تمويل القروض الممنوحة من لدن الأبناك في إطار برنامج دعم تمويل جمعيات القروض الصغرى. كما اعتمد تدابير لتخفيض قواعد تصنيف وتزويد وإلغاء ديون مؤسسات التمويل الأصغر.

70. إنشاء مراكز للتسوق لفائدة التجار والحرفيين من أجل تمكينهم من شروط أفضل للتموين، بما يراعي التوفيق بين الجودة والسعر.

71. النهوض بأنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خاصة لفائدة النساء في الوسط القروي، كبديل عن أنشطة القطاع غير المنظم.

72- تشجيع مشاريع الاستثمار وريادة الأعمال في غير الأنشطة الفلاحية بالمناطق القروية، من أجل استقطاب الساكنة النشطة غير المؤهلة أو التي تمتلك مؤهلات بسيطة، التي تركت الأنشطة الفلاحية وقد تتضمن إلى القطاع غير المنظم. وينبغي أن يهم الدعم جانب التمويل، لا سيما من خلال تعزيز منتج «ضمان انتلاقي المستثمر القروي»، بالإضافة إلى توفير المراقبة / التكوين المكفل لفائدة حاملي المشاريع.

73. تقنيات التسويق الشبكي (عبر الأنترنت)، والتسويق متعدد المستويات (MLM)، والبيع المباشر وأنشطة التجارة الإلكترونية، من خلال استئثار تجارب البلدان الناجحة في هذا الميدان (فرنسا ومالزيا)، وذلك بالنظر لما تتيحه هذه المجالات من إمكانيات لاستيعاب فئة النساء والشباب من الساكنة النشيطة.

74. انحراف القطاعات الحكومية المعنية والجماعات التراثية في إحداث قرى حرفية حول المدن بناءً على معايير تتيح تثمين الصانع التقليدي ومنتجاته.

75. تعزيز وسائل مراقبة ومحاربة الغش في مواجهة الفاعلين الذين يواصلون التهرب من أداء الضرائب ولا يحترمون مقتضيات التشريعات الاجتماعية.

76. وضع أنظمة رقمية للفوترة وتعيمها، على أن تكون مرتبطة بال مديرية العامة للضرائب لتسير الإقرار الإلكتروني وضمان الشفافية. ويقتضي ذلك توفير المواكبة التقنية والمالية لانحراف وحدات الإنتاج العاملة في القطاع غير المنظم وتجار القرب في مسلسل رقمنة أنظمة الفوترة.

## المحور الخامس : إنعاش الاقتصاد على المدى القصير مع العمل في المدى المتوسط على تعزيز قدرته على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية

### إنعاش الاقتصاد الوطني على المدى القصير(2021-2022)

إن الرجة القوية التي خلفتها أزمة كوفيد أفضحت عن حاجة السلطات العمومية إلى مواصلة التدخل بشكل متزامن لتدبير العرض والطلب وللتعامل مع مستوى اللايقيين الذي يسم هذه الظرفية. وإذا كان إغلاق المقاولات وإجراءات التباعد والاختلال في بعض سلاسل التموين، قد أثر تأثيراً بالغاً وسلبياً على العرض، فإن بعض المؤشرات تظهر أن التأثير السلبي للأزمة يظهر بكيفية أوضح على مستوى الطلب. وفي هذا الصدد، فإن «مؤشر فجوة الناتج»، الذي يعكس على وجه الخصوص الفجوة بين الطلب والعرض والذي ظل في مستوى سلبي بشكل شبه متواصل منذ سنة 2011، قد سجل تراجعاً أكبر منذ بداية الوباء، ليعكس ضعفاً حاداً في الطلب.

بالموازاة مع ذلك، وحسب البحث الأخير الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول استئناف نشاط المقاولات بعد رفع الحجر الصحي، فإن المقاولات تعطي وزناً أكبر للعامل المرتبط بالطلب والتroxof من العودة إلى الحجر الصحي أكثر من تلك المرتبطة بالعرض، باعتبارها عقبات أمام استئناف النشاط<sup>90</sup>.

انطلاقاً من هذه الملاحظات، وارتاكزاً على عناصر التحليل المشار إليها وكذا على مخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع الفاعلين المؤسسيين والخبراء، يمكن تقديم التوصيات التالية:

77. تقديم شروhat وتفاصيل أوّلويّة بشأن خطط إنعاش الاقتصاد التي يُخصّص لها مبلغ 120 مليار درهم، عبر تحديد الإجراءات والأولويات، مع توزيع أكثر تفصيلاً لبند الموارد والنفقات، ووضع مؤشرات تتبع والأداء.

78. إخضاع الخطة للتصويت في البرلمان بموجب قانون عادي منفصل عن مشروع قانون المالية لسنة 2021.

79. الحد من اللجوء المفرط للإدخار، من خلال مبادرة السلطات العمومية إلى تخفيض مستوى اللايقيين الذي يسم الظرفية الحالية من أجل طمانة الفاعلين الاقتصاديين ومنحهم مزيداً من الثقة ووضوح الرؤية بهدف تحفيز الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي النهوض بالنمو. وفي هذا الصدد، من الضوري القيام بالتدابير التالية:

✓ تعزيز الشفافية والوضوح في تواصل السلطات العمومية، مع العمل على تفادي عدم الانسجام أو التردد في اتخاذ القرار؛

✓ بعث رسالة مطمئنة للفاعلين، من خلال الالتزام بالحفاظ على المساعدات وتدابير الدعم لفائدة الأسر والمقاولات المتضررة من الأزمة، طالما لم يتم بعد استئناف النشاط بكيفية اعتيادية؛

✓ تجنب خلق دينامية لمرآكمة الأدخار الاحتياطي من قبل الفاعلين الاقتصاديين خشية الارتفاع المحتمل للضرائب (التكافؤ الريكاردي<sup>91</sup>) (effet d'équivalence Ricardienne)، عبر التأكيد بوضوح على أنه رغم تفاقم عجز الميزانية في مرحلة الإنعاش الاقتصادي، فلن يتم تطبيق أي زيادة في معدلات الضرائب المفروضة على الأسر مباشرةً بعد الأزمة لتعويض هذا العجز.

90 - حسب هذا البحث يأتي تراجع الطلب المحلي والتroxof من العودة إلى الحجر الصحي على رأس لائحة العقبات أمام استئناف النشاط بالنسبة للأغلب المقاولات، فيما تحتل انتشارات السلال اللوجستيكية وتتكلفة الإنتاج المرتفعة مرتبأً أقل نسبياً في هذه اللائحة.

91 - تفترض نظرية التكافؤ الريكاردي (1821) أن تأثير النفقات العمومية على الاقتصاد مستقل تماماً عن الطريقة التي يتم بها تمويل هذه النفقات: الضرائب أو الاقتراض أو الانتشاء النقدي. وبالتالي، فإن الفاعلين الاقتصاديين، في حالة إنعاش مالي ممول عن طريق العجز، سيتوقعون احتمال زيادة ضريبية في المستقبل ويزيدون مدخراهم استعداداً لذلك، مما يقلل من التأثير الفوري لتدابير الإنعاش عن طريق الطلب.

80. الحد من الإقبال على الواردات من أجل تعزيز آثار الإنعاش الاقتصادي وتقليل تدفق العملات الأجنبية إلى الخارج، وذلك من خلال :

✓ استبدال بعض المنتجات المستوردة بالمنتجات المحلية<sup>92</sup>، مع اعتماد تحفيزات مالية وضريبية وتوفير دعم تقني، على مدى سنتين إلى ثلاثة سنوات، لفائدة المقاولات الوطنية التي تستثمر في منتجات جديدة تتفاوت من حيث الأهمية ضمن وارداتها، والتي تظل قريبة من مستوى السلع التي ينتجها المغرب حالياً:

✓ تعميم شرط الأفضلية الوطنية، مع اشتراط احترام معايير الجودة والعمل على وجه الخصوص على إلزام المقاولات الصغيرة جداً والمتوسطة التي تسقى من الصفقات العمومية بتخصيص نسبة مئوية دنيا لاستخدام المدخلات المحلية أو القيمة المضافة المحلية:

✓ القيام بحملة تواصلية للترويج لعلامة «صنع في المغرب» و«استهلاك المنتج المغربي»<sup>93</sup>، وذلك من خلال جميع القنوات المتاحة (وسائل الإعلام التقليدية، الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، العرض في المتاجر الكبرى، وغير ذلك). ويمكن دعم هذا المجهود الترويجي بتطوير علامة الجودة واحترام المستهلك والبيئة، لتشجيع اقتناه المنتجات بداعي وطني.

81. الحفاظ على المزاج بين السياسيين النقدية والميزانية بشكل مناسب، من أجل تجنب إضعاف جهود الإنعاش. ويقتضي هذا الأمر العمل على :

✓ مواصلة تفيد سياسة نقدية تيسيرية، بالموازاة مع إجراءات الإنعاش المالي، لبعث رسالة إلى الفاعلين الاقتصاديين مفادها أن السلطات النقدية لن تدخر جهداً من أجل توفير ظروف تمويل ملائمة لإنعاش النشاط الاقتصادي، ولتجنب أي مشكلة تتعلق بنقص السيولة:

✓ العمل على المدى القصير على تجنب أي إعادة مبكرة للأوضاع النقدية إلى وضعها الاعتيادي (تقادي الإسراع بإرجاع سعر الفائدة الرئيسي إلى مستويات ما قبل الأزمة، أو تشديد شروط توفير السيولة، إلخ) عند عودة ظهور أدنى إشارات التضخم، حتى لا تتم عرقلة دينامية الإنعاش عند انطلاقها. ولعل تحريرية البنك المركزي الأوروبي بعد الأزمة المالية لسنة 2008 مع الآثار السلبية للإعادة المبكرة للسياسة النقدية لمستواها المعتمد درس يليغ في هذا السياق.

82. ملائمة إجراءات الإنعاش الاقتصادي حسب وضعية كل قطاع، بالنظر إلى أن بعض القطاعات تواجه صعوبات أكثر من غيرها. وبخصوص هذه النقطة بالذات، ينبغي التذكير بأنه من المقرر إعداد عقود برامج للإنعاش القطاعي من قبل السلطات العمومية وفقاً لما تم الإعلان عنه في إطار الميثاق الجديد للإنعاش الاقتصادي، المبرم بين الدولة والاتحاد العام للمقاولات المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، حيث تم على سبيل المثال توقيع عقود برنامج مع قطاعات السياحة ومتاهدي المناسبات والترفيه والألعاب.

83. ملائمة هذه الإجراءات مع الحاجيات المختلفة للمقاولات / المقاولين الذاتيين، عن طريق تيسير شروط الاستفادة قدر الإمكان، لا سيما بالنسبة للتجار والمقاولين الذاتيين والحرفيين.

92 - تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التصريحات الرسمية الصادرة عن وزارة الصناعة تسير في هذا الاتجاه، خاصة وأن إجراءات تجارية قد اتخذت مؤخراً في إطار قانون المالية المعدل لسنة 2020 لحماية بعض المنتجات الوطنية (زيادة الرسوم الجمركية المقررة على بعض المنتجات المستوردة خارج إطار اتفاقيات التبادل الحر).

93 - لا حاجة إلى التذكير بأن هذه الإجراءات التواصلية لا يمكن أن يكون لها تأثير دائم في مجال الترويج لاستهلاك المنتجات المغربية إلا إذا كان هذا العرض الوطني يضمّن جودة وسعراً مقبولاً، وقدراً على كسب ثقة المستهلك المغربي.

84. استكمال آليات التمويل المقترحة، لا سيما القروض المضمونة من قبل صندوق الضمان المركزي، بتمويلات عن طريق الأموال الذاتية (امتلاك أسهم رأس المال لفترة محددة من 3 إلى 5 سنوات) أو شبه الذاتية (القروض القائمة على المشاركة والسنادات القابلة للتحويل، وما إلى ذلك) التي يمكن أن تشكل ميزة من حيث تكلفة التمويل، بالنظر إلى أن الكلفة التي ستدفعها المقاولة ستحتفل حسب النتائج التي ستحققها<sup>94</sup>.

85. العمل، من خلال مؤسسات عمومية، على عرض منتجات مالية لإعادة هيكلة / تحويل المقاولات العاملة في الأنشطة التي كانت في حالة تراجع حتى قبل الأزمة. ويوصي المجلس في هذا الصدد العمل على:

تمكين هذه الفئة من المقاولات من التمويل اللازم للإنعاش الاقتصادي، على أن يكون هذا التمويل مشروطاً بالانخراط في برامج للتحول نحو أنشطة / منتجات جديدة أكثر دينامية، أو أعلى قيمة:

الجمع بين هذا النوع من المنتجات المالية والمساعدة وتقديم الاستشارة التقنية المجانية أو المدعومة لفائدة المقاولات المستفيدة. يتعلق الأمر بتمويل انعكاسات عملية «التدمير الخالق» التي يمكن أن تحدث خلال مرحلة الإنعاش، مع دعم المقاولات المهددة بهذه العملية، من خلال توجيهها ومواكبتها في إعادة هيكلتها.

86. العمل، في المجال الجبائي، على اعتماد تدابير بديلة من قبيل «الاستخدام الاستثنائي» أو «القيود الفوري ضمن الخصوص»، وذلك من أجل تشجيع الاستثمار من خلال تطبيق نسبة استخدام استثنائية وفورية بالخصوص قد تصل إلى 100 في المائة على العمليات الجديدة لحياة الرساميل<sup>95</sup>.

87. العمل، على المستويين التنظيمي والقضائي، على تبسيط مساطر استثنا نشاط المقاولات التي توجد قيد التصفية القضائية. ومن شأن هذا الإجراء أن يسهل عملية إنعاش النشاط الاقتصادي.

88. العمل على وجه السرعة على تقديم عرض يجمع بين التعويض المؤقت عن فقدان الشغل والتكون المهني التأهيلي، أو تغيير المسار المهني خلال فترة قصيرة، لفائدة العاملين غير المؤهلين المتوقفين عن العمل، وذلك من أجل الحد جزئياً من تدهور القدرة الشرائية، وتزويدهم بالمؤهلات الازمة الكفيلة بتسهيل إعادة اندماجهم بسرعة في سوق الشغل.

89. استحداث مكافأة شغل في شكل تكفل مؤقت من قبل الدولة بجزء من أجور الشباب الذين يتم توظيفهم. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2021 يقترح تطبيق إعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع للأجير الشاب بمناسبة أول تشغيل له، خلال الأربعين وعشرين شهراً الأولى من تاريخ هذا التشغيل، شريطة أن يتم تشغيل الأجير في إطار عقد شغل غير محدد المدة.

### إعادة النظر في أولويات السياسات الاقتصادية الهيكيلية للمغرب من أجل اقتصاد أكثر إدماجاً وأكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات

90. توسيع الحيز المالي: العمل على توسيع القاعدة الضريبية، لكن بعد أن يعرف النشاط الاقتصادي استقراراً ويعود إلى وثيرته بعد الأزمة، مع إعادة النظر في الاستثناءات ومواطن الريع، والإبقاء فقط على تلك التي تستجيب لمعايير محددة سلفاً والتي أثبتت جدواها الاقتصادية و/ أو الاجتماعية وكانت قابلة

94 - تجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن صندوق الاستثمار الاستراتيجي الذي دعا جلالة الملك مؤخراً إلى إحداثه يمكنه أن يعتمد أيضاً تمويلات عن طريق المساهمة في الأموال الذاتية للشركات

95 - قد تكون هذه التقنية أنسجم على المدى القصير مقارنة بتحفيض نسبة الضريبة على الشركات لأن التقيد الضوري ضمن الخصوص يتعلق فقط بالاستثمارات الجديدة التي تتم خلال السنة، بينما يمكن أن تستفيد من تحفيض نسبة الضريبة على الشركات المقاولة التي تحقق أرباحاً حتى لو لم تقم هذه الأخيرة بأي عملية جديدة لحياة رأسمال مادي.

للتقيايس بشكل موضوعي<sup>96</sup>، وفرض ضرائب أكثر على الأنشطة الريعية غير المنتجة أو أنشطة المضاربة، بالإضافة إلى تسريع وتيرة إدماج القطاع غير المنظم، بالموازاة مع مكافحة جرائم التملص والتهرب الضريبي والتصدي لمختلف جيوب المقاومة ومجموعات الضغط<sup>97</sup>.

91. الرفع من قدرة الآليات المالية والنقدية على مواجهة التقلبات الدورية، من أجل تدخل أفضل في دورة الأنشطة الاقتصادية، والتخفيف قدر الإمكان من تداعيات الانكماش الظرفي على النشاط الاقتصادي والتشغيل وإدارار الدخل.

92. تعزيز آليات الاستقرار التلقائي<sup>98</sup>، مع تعزيز التدرج في الرفع من الضريبة على الدخل وعمم التعويض عن فقدان الشغل (هذه النقاط جرى تفصيلها في التوصيات المتعلقة بالمحور الرابع).

93. إعطاء الأولوية في إطار السياسات القطاعية للقطاعات المتعلقة «باقتصاد الحياة»، والتي تهدف إلى الدفاع عن الحق في الحياة وتحسين الظروف المعيشية للمواطن (ة) (الصحة، النظافة، الاقتصاد الدائري، المواد الغذائية والفالاحة، الطاقة النظيفة، الرياضة، التجارة، البحث، التعليم، النقل العمومي، التكنولوجيا الرقمية، معالجة المعلومات، الأمان، التأمين ...)، من خلال اعتماد إجراءات للتحفيز والدعم ومواكبة عملية إعادة الهيكلة والتحديث، وذلك في إطار مخططات متعددة السنوات للتنمية القطاعية.

94. تحديد وافتتاح فرص استبدال الواردات (الصناعات البديلة للواردات) من خلال استهداف ناجع للمنتجات<sup>99</sup>، وهو ما يتطلب استيفاء عدد من الشروط لزيادة فرص نجاح الاستراتيجية المتعلقة بالصناعات البديلة للواردات:

تقسيم منتجات الصناعات البديلة إلى مجموعتين متمايزتين من أجل التمكن من ملاءمة أفضل لتدابير الدعم مع نوعية الصناعة: وتضم المجموعة الأولى منتجات بديلة ذات مستوى تعقيد بسيط أو متوسط، تلبّي حاجيات أساسية وتنطلب مستوى من المهارة في متناول المقاولات المغربية. ويطلب هذا النوع من الصناعات اتخاذ تدابير لسياسة الصناعية ذات طابع عرضاني (مناخ الأعمال، المنافسة، الولوج للتمويل...). في المقابل، تضم المجموعة الثانية، منتجات ذات مستوى تعقيد أعلى من شأنها أن تتمكن البلاد من الارتفاع بمنتجاته وتحسين مستوى تطورها وتطوير المحتوى التكنولوجي للإنتاج.

وتقضي هذه المجموعة الثانية برامج دعم خاصة تدرج في إطار ما يسمى بالتدابير العمودية، لأن هذه الأنشطة تتطلب مخاطر عالية وتنطلب جهداً أكبر من جانب المقاولات الوطنية على مستوى اسكتشاف وتمكّن الجوانب التكنولوجية وتلك المتعلقة بالمهارات؛

وضع سقف زمني محدد للتحفيزات الممنوحة للمقاولات العاملة في مجال المنتجات البديلة للواردات، والحرص على وجه الخصوص على ربطها بشرط تحقيق المقاولات المستفيدة لأهداف الأداء المسطرة. ويمكن أن تشمل معايير الأداء التي يجب استيفاؤها إحداث مناصب الشغل، ونسبة مرتفعة من القيمة المضافة المحلية، وتحسين الإنتاجية، واحترام معايير الجودة، وغير ذلك؛

96 - جاءت هذه التوصية في تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لا وهم : «النموذج التنموي الجديد للمغرب : مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي» و«النظام الضريبي، ركيزة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد»

97 - غني عن التذكير أن توسيع الوعاء الضريبي، يندرج في إطار تفعيل المبدأ الدستوري الذي ينص على مساهمة جميع الأشخاص الذاتيين والاعتباريين في تحمل التكاليف العمومية والتي تتطلبها تسييرية البلاد، كل على قدر استطاعته(الفصلان 39-40)

98 - يتعلق الأمر بمجموعة الأدوات التي تمكن من جعل الدورة الاقتصادية مرنة بكيفية تلقائية، ومن القيام بـ فعل سريع أمام الصدمات، دون الحاجة إلى اعتماد نصوص قانونية/تنظيمية جديدة، أو الحاجة إلى المرور عبر مساطرة المصادقة.

99 - ليس هناك تعارض بين مقاربة استبدال الواردات وسياسة النهوض بال الصادرات، على اعتبار أن الاستجابة لحاجيات السوق الداخلية يمكن أن تكون خطوة أولى قبل الانفتاح على سوق التصدير.

✓ العمل على أن تكون القطاعات المستهدفة في إطار استبدال الواردات مطلوبة بما يكفي في السوق الدولية. وهو الأمر الذي سيتمكن المقاولات الوطنية العاملة في هذه القطاعات من الاستفادة من الاقتصاد في التكاليف على نطاق واسع وتحسين التنافسية:

✓ مواصلة العملية التي انطلقت بالفعل والمتعلقة بمراجعة مختلف الاتفاقيات التجارية التي أبرمها المغرب. ويتجلى الهدف من هذه المراجعة في حماية مصالح الصناعة الوطنية من الممارسات التعسفية وغير العادلة للشركاء، والاستفادة بشكل أفضل من البنود الحماائية التي تتيحها القواعد العالمية للتجارة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية من أجل حماية صناعته بشكل قانوني: المعايير، وضع البطاقات التعريفية على المنتجات، قواعد الصحة النباتية، قواعد المنشأ، قواعد مكافحة إغراق الأسواق، وغير ذلك.

وتتجدر الإشارة إلى أنه تفاعلاً مع تداعيات الأزمة الصحية، أدركت السلطات العمومية مؤخراً أهمية استعادة السوق الداخلية، من خلال رصد فرص استبدال الواردات<sup>100</sup>.

95. تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام التقلبات، من خلال المزيد من توسيع أسواق التصدير.

✓ الأسواق بأوروبا: من الأهمية بمكان توسيع العرض على المستوى الأوروبي، من خلال استكشاف الأسواق الألمانية والإنجليزية والاسكندنافية (تستأثر إسبانيا وفرنسا على أكثر من 64 في المائة من الصادرات المغربية نحو أوروبا):

✓ الأسواق خارج القارة الأوروبية: من الضروري تسريع وتيرة توسيع الصادرات المغربية نحو إفريقيا، والتي تتيح إمكانات لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي على الرغم من تسجيل بعض التحسن خلال 2019. ولا شك أن هذا المنحى التصاعدي سيتanimi مع تعديل الاتفاقيات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF).

96. ضرورة اغتنام فرصة التغيرات المحتملة في سلاسل القيمة العالمية:

✓ استثمار معطى القرب الجغرافي للمغرب وسلالسال القيمة الإقليمية، والعمل على التخصص في المنتجات التي يستوردها الاتحاد الأوروبي عادة من آسيا، والتي يرغب في إيجاد أسواق إمدادات أقرب وبديلة عنها:

✓ تطوير سلاسل إقليمية إفريقية في إطار مواصلة جهود النهوض بالاندماج الاقتصادي بين بلدان القارة الإفريقية (على سبيل المثال الصناعات الغذائية، النسيج، الخدمات الحضرية والتكتوين)<sup>101</sup>:

✓ تعزيز التكامل الاقتصادي بين ما يصدره المغرب وما يستورده شركاؤه الأفارقة، مع الحرص على إرساء علاقات للتعاون والتنسيق والاندماج الإفريقي المأمول. ويقتضي تعزيز أوجه التكامل بدورة التنسيق بين السياسات الصناعية لمختلف البلدان الإفريقية، وذلك في إطار المنتديات الصناعية التي تعقد بانتظام لتحديد سلاسل القيمة المشتركة بين العديد من بلدان القارة.

100 - بالإشارة إلى جلسة الاتصالات التي نظمت مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، تم تحديد أكثر من 165 فرصة استثمارية على أنها تتطوّر على إمكانات حقيقة في السوق المحلية بحلول سنة 2022 (ما يقرب من 34 مليار درهم) ثم في سوق التصدير بحلول 2025 (100 مليار درهم). كما سيتم تخصيص دعم شامل لهذه القطاعات.

101 - في تقريره المعروف بـ«الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا» : من أجل بلورة استراتيجية تكون في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا» الصادر سنة 2020، أشار المجلس إلى أن المعايير الرئيسية التي تحكم اختيار سلاسل القيمة هذه هي : توفر المواد الخام في إفريقيا، توفر المغرب أو شركاته الأفارقة على قاعدين أو على معارف مهارات محلية معترف بها، وجود احتياجات (طلب) صريحة في إفريقيا أو في بقية العالم.

79. دراسة إمكانية إحداث بنك عمومي للاستثمار والتنمية، يعهد إليه معاكبة استراتيجية التنمية الاقتصادية للمملكة على المدى البعيد. ويعزى اقتراح إسناد مهمة الدعم المالي هذه إلى بنك عمومي للتنمية، إلى كون القطاعات المستهدفة هي قطاعات محفوفة بالمخاطر (المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، المشاريع المبكرة والمقاولات الناشئة)، أو قطاعات ذات صبغة اجتماعية (المقاولات الذاتيون، ومشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وما إلى ذلك)، أو مشاريع المؤسسات والمقاولات العمومية التي لا تكون مردوديتها فورية ولكن لها انعكاسات إيجابية هامة أو تقدم خدمة عمومية.

- ✓ توجيه أنشطة هذا البنك الاستثماري نحو تقديم الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية، بما ينسجم مع توجهات البلاد في ما يتعلق بالسياسات القطاعية وأولويات الاستثمار في البنية التحتية للدولة:
  - ✓ اعتماد نمط حكامة صارم وشفاف لتدبير البنك العمومي للاستثمار، مع وضع معايير أداء واضحة ومعلنة، والتي قد تكون ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، فضلاً عن قواعد شفافة لانتقاء المشاريع المزمع تمويلها؛
  - ✓ تنويع العروض التمويلية التي يقترحها البنك العمومي للاستثمار، من خلال الجمع بين القروض التقليدية ومنتجات الضمان وتمويلات عن طريق الأموال الذاتية وشبه الذاتية (سندات قابلة للتحويل، امتلاك الأسهم لفترة محددة)، ورأسمال المجازفة، وغير ذلك. ويجب أن يستفيد البنك العمومي للاستثمار في المقابل من شروط ميسرة لإعادة التمويل من لدن البنك المركزي؛
  - ✓ توسيع نطاق الخدمات التي يوفرها البنك العمومي للاستثمار لتشمل تقديم الدعم التقني والاستشارة والبيقة واستكشاف الأسواق لفائدة المقاولات؛
  - ✓ إعداد تقارير رصد منتظمة لتقدير عمل المؤسسة حتى لا يتم تكرار أخطاء الماضي، لا سيما تجربة البنك الوطني للإنماء الاقتصادي.
- ومن الأهمية بمكان أيضاً التأكيد على أن وجود بنك عمومي للاستثمار يندرج اليوم ضمن أولويات الدولة، كما يتضح من خلال تحويل صندوق الضمان المركزي إلى بنك عمومي للمقاولة (صيغة قانونية في شكل شركة مساهمة)، وكذا إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، في إطار تفعيل الخطة الجديدة للإنعاش الاقتصادي التي تم إطلاقها تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية. ومن شأن هذه المبادرة أن تشكل خطوة أولى حاسمة نحو إحداث مؤسسة وحيدة تجمع مجالات تدخل الآليتين المشار إليها.

## المotor السادس: تطوير القطاعات الاستراتيجية من أجل تعزيز السيادة الاقتصادية لبلادنا

### تعزيز السيادة الطاقية من أجل تأمين الإمدادات وتقليل التبعية لواردات الطاقات الأحفورية

98. مراجعة وملاءمة الإطار القانوني لدعم وتسهيل تطوير إنتاج الطاقات النظيفة وتوزيعها، لا سيما من خلال تعزيز مجال الإنتاج الكهربائي اللامركزي على مستوى المنازل والصناعات والجماعات والمشاريع الفلاحية والتعاونيات وغيرها.
99. عقلنة الطلب على الطاقة، من خلال الإدماج الفعلى والمنسق لمعايير النجاعة الطاقية وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الاستراتيجيات القطاعية وعلى مستوى الصفقات العمومية، لا سيما في قطاعات النقل والصناعة وتحلية مياه البحر والبناء والأشغال العمومية، وكذا من خلال تطوير الشبكات الذكية (SMART GRIDS). ومن المتوقع أن يشكل احترام المعايير البيئية في غضون السنوات القادمة أحد الإجراءات غير الجمركية الرئيسية التي يمكن أن يفرضها الشركاء الأجانب على الصادرات المغربية.

100. تسريع وتيرة تطوير قدرات إنتاج الطاقات المتتجددة، بكلفة أكثر تنافسية .
101. العمل على التحكم في الأنشطة الأولية المرتبطة بقطاع الطاقات النظيفة، المكونة من صناعة معدات الطاقة، وتكنولوجيات التخزين (محطات نقل الطاقة عبر الضغط (STEP)، البطاريات، الطاقة الهيدروجينية)، مع ضمان استمرار الإمداد الآمن بالأतربة النادرة اللازمة لإنتاج البطاريات.
102. استغلال الإمكانيات التي تتيحها الطاقة الهيدروجينية الخضراء، والتي تعد أحد المؤهلات الرئيسية التي يمتلكها المغرب في مجال إنتاج وتخزين الطاقات النظيفة (Power to X)، خاصة وأن المغرب يتتوفر على إمكانات مؤكدة ليصبح شريكاً استراتيجياً رائداً لأوروبا في إطار خطة الصفرة الخضراء الأوروبية الجديدة في أفق 2050 (Green New deal) . وعلاوة على ذلك، يمكن للمغرب أن يصبح فاعلاً رائداً في توفير الكهرباء النظيفة في منطقة غرب إفريقيا<sup>102</sup>.
103. خلق بيئة للبحث والتطوير والابتكار مرتبطة بالطاقة النظيفة، من خلال مبادرات ثلاثة الأطراف تجمع بين الدولة والقطاع الخاص والوسط الجامعي، وذلك بهدف تقليص التبعية التكنولوجية لبلادنا في هذا المجال.
104. ضرورة العمل على المدى القصير على تعزيز القدرة على تخزين الهيدروكربورات، في انتظار الرفع الهام من حجم الطاقات المتتجددة في مزيج الطاقة بالمغرب، لمواجهة احتمالات اضطراب التزويد على الصعيد العالمي، أو لتلطيف آثار تقلبات الأسعار الدورية في الأسواق الدولية.
105. إدماج برامج ومسالك التكوين مخصصة للطاقة النظيفة وال المجالات ذات الصلة، على مستوى التعليم العالي والتكوين المهني.

#### تطوير الصناعة الدوائية الوطنية بوصفها عماد السيادة الصحية لأي دولة

- إن الأدوية واللقاحات ومختلف المنتجات ذات الصلة ليست سلعاً كلاسيكية، بل إنها موارد استراتيجية يجب أن تحظى بعناية خاصة في إطار السياسات العمومية. وقد أصبح موضوع تطوير الصناعة الدوائية في المغرب ضرورة ملحة لتعزيز السيادة الصحية للبلاد، خاصة وأن إمكانات هذا القطاع كبيرة. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن هذه الدينامية، التي يمكن إطلاعها من خلال إشراك فاعلين جدد، ينبغي أن تنسق بالشفافية، مع الحرص على ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين المعنيين. ومن أجل تطوير الصناعة الدوائية في المغرب، يوصي المجلس بالمضي في جملة من التوجهات التي تشمل على وجه الخصوص<sup>103</sup> :
106. تعزيز وملاءمة الإطار القانوني من أجل تيسير النهوض بالبحث في هذا القطاع، لا سيما ما يتعلق بالتجارب السريرية، وبالاتفاق البيولوجي من أجل تطوير الأدوية الجنسية، وغير ذلك.
  107. إحداث وكالة وطنية للأدوية، وهي هيئة تكتسي أهمية بالغة لتنظيم القطاع والنهوض به.
  108. تخصيص دعم مالي وجبائي أكبر لتصنيع الأدوية محلياً وتطوير الأدوية الجنسية.
  109. اعتماد تدابير تحفيزية موجهة للابتكار والبحث والتطوير في هذا القطاع.
  110. دعم الصادرات الموجهة إلى السوق الإفريقية وبناء شراكات في هذا القطاع مع أوروبا وإفريقيا.

102 - تتضمن الاحالة الذاتية التي أتجزها المجلس حول موضوع الانتقال الطاقي والتي تحمل عنوان « التسريع بالانتقال الطاقي من أجل وضع المغرب على مسار النمو الأخضر»، توصيات أكثر تفصيلاً حول تطوير الطاقات النظيفة (الإنتاج، واللوحستيك، والتخزين، والتحكم في التكنولوجيات، وحكامة القطاع، والنجاعة الطاقدية، والنموذج الاستراتيجي لازاء أوروبا وإفريقيا)

103 - جلسة إنصات نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع الجمعية المغربية للصناعة الدوائية.

111. زيادة عدد المقاولات الوطنية العاملة في هذا القطاع والالتزام الصارم بقواعد المنافسة السليمة ومبادئ الشفافية من قبل الفاعلين في القطاع الصناعي المعنى، من أجل تفادي الإضرار بالقدرة الشرائية للمواطنين.

112. تعزيز جهود تطوير التكوين الموجه نحو هذا القطاع، بما يمكن من زيادة أعداد الموارد البشرية المكونة والارتقاء بمستوى تأهيلها.

#### تطوير السيادة التكنولوجية للمملكة

إن تعزيز السيادة يتحقق كذلك عبر الحد من تبعية المغرب في المجال التكنولوجي. إذ ينبغي لبلادنا، على المديين المتوسط والطويل، الانتقال من مجرد مستهلك إلى مُنتج وفاعل للمعرفة في المجالات العلمية والتكنولوجية المستقبلية. ولتقليص التبعية في المجال التكنولوجي، بات المغرب أكثر من أي وقت مضى مدعواً إلى وضع استراتيجية مندمجة للبحث والتطوير والابتكار. ويمكن أن تستند هذه الاستراتيجية على النموذج الثلاثي الأطراف<sup>104</sup> (triple hélice) الذي يعتبر الابتكار نتاج تفاعلات قوية بين الجامعة والمقاولة والإدارة العمومية<sup>105</sup>. وفي هذا الصدد يوصي المجلس بما يلي :

على صعيد الحكومة العامة:

113. تحديد نطاق مجالات البحث والتكنولوجيات المتقدمة التي تعتبر استراتيجية بالنسبة للبلاد، وإعطاؤها الأولوية في السياسات العمومية الرامية إلى النهوض بالبحث والتطوير والابتكار.

114. وضع إطار قانوني يسمح بتحويل مراكز البحث والتطوير صفة المنفعة العامة ويتتيح استفادتها من امتيازات ضريبية.

115. تبسيط المساطر المتعلقة بتدبير الأموال المتأتية من عقود البحث والتطوير بالنسبة للجامعات، مع العمل على عدم إخضاعها لقواعد الإلزامية الخاصة بالموارد المالية العمومية.

116. الترخيص بتوظيف أساتذة-باحثين أجانب والتأمين والاستثمار الجيد لإمكانات وكفاءات المغاربة المقيمين بالخارج في القطاعات وال المجالات العلمية والتكنولوجية المتقدمة.

117. تثمين الوضع القانوني لطلبة سلك الدكتوراه وما بعد الدكتوراه من أجل استقطاب الطلبة المتميزين في مجال البحث.

118. ربط الترقى الوظيفي للأساتذة-الباحثين بالإنتاج العلمي المنتظم وإرساء وضعية جاذبة للباحث في القطاعين العام والخاص.

119. إحداث نظام مستقل وشفاف لتصنيف الجامعات المغربية التابعة للقطاعين العمومي والخاص، مع إعطاء أهمية كبرى لجودة التكوين ولنتائج المحقق في مجال البحث العلمي.

على مستوى المقاولات:

120. الحرص على أن تتضمن كل استراتيجية قطاعية محوراً يتعلق بالبحث والتطوير والابتكار، مع وضع أهداف محددة ومؤشرات للتتبع.

121. فتح إمكانية إبرام عقود مباشرة بين المقاولات وفرق البحث الجامعية، بما ييسر التفاعل بين القطاع

104 - استخدم هذا المفهوم لأول مرة من قبل كل من ليديسدورف (Leydesdorff) واتسکوفیتز (Etzkowitz H).

105 - جلسة الإنصات التي نظمت مع البروفيسور أرمون هاشتشوبل (Armand Hatchuel).

الخاص ومجال البحث.

122. وضع آلية إجرائية تتيح تنقل الموارد البشرية بين الجامعة والمقابلة. وفي هذا الصدد، يمكن للمغرب وضع نظام خاص بالباحث - المقابول.

123. منح تحفيزات ضريبية للمقاولات الخاصة الراغبة في القيام بأشطة البحث والتطوير والإبتكار، من قبيل نظام الخصم من الضرائب من أجل البحث.

124. مضاعفة حجم التمويلات المخصصة للشركات الناشئة والمبتكرة، مع العمل على تعزيز وتعيم التجارب الناجحة في هذا المجال (صندوق «إنوف آنفست» (innov invest)، برنامج 212Founders، وغيرها) وذلك.

125. جعل الصفقات العمومية رافعة لتشجيع المقاولات المبتكرة.

على مستوى قطاع الصحة:

126. إحداث هيئة صحية عليا مستقلة ذات صبغة علمية تهدف إلى الارتقاء بالجودة في المجال الصحي والاجتماعي والطب الاجتماعي. وتتمثل مهمة الهيئة الصحية العليا في العمل إلى جانب السلطات العمومية، من خلال تزويدها بالاستشارة الالازمة لاتخاذ القرارات المناسبة، مع مهني القطاع لتحسين ممارساتهم وتنظيمهم، ولفائدة المرتفقين، لتعزيز قدرتهم على الحصول في الخيارات المتاحة أمامهم. ويوصي المجلس أن تتولى هذه الهيئة المهام الأساسية الثلاث التالية:

- ✓ إجراء تقييم للأدوية والأجهزة والتدخلات الطبية بهدف التعويض عن مصاريفها؛
- ✓ تحديد ونشر الممارسات الجيدة وبلورة توصيات بشأن الصحة العمومية؛
- ✓ قياس وتحسين جودة الخدمات في المستشفيات والعيادات والخدمات الطبية المقدمة خارج المؤسسات الاستشفائية وخدمات المؤسسات الاجتماعية والطبية الاجتماعية.

127. تطوير أنظمة معلومات وتتبع جهوية مندمجة وقابلة للتطوير ومتاحة الولوج، تتضمن معطيات اجتماعية وديموغرافية وجغرافية وبيانات تتعلق بالوضعية الوبائية (معدل الإصابة بالمرض ومعدل الفتاك ومعدل الوفيات) وكذا المعطيات البيئية والمالية (النفقات الصحية والاستثمارات).

128. إحداث مركز مراقبة وطني للأمراض الناشئة التي يمكن أن تتحول إلى وباء، وذلك في إطار شراكة دولية، لا سيما على الصعيد الإفريقي. وسيكون هذا المركز متخصصا في التكوين والبحث وجمع المعطيات ومعالجتها.

129. توطيد الشراكات بين الجامعة ومحبيتها الجهوي والوطني وال الدولي، لا سيما في مجال العلوم الصحية.

130. تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في التكنولوجيات والصناعات الصحية، بما يمكن المغرب من الاستفادة من نقل المعرفة في المجال الصحي.

على الصعيد البيئي

131. تعزيز المحور المتعلق بالتعليم والتحسيس والتوعية بالعلوم والمعارف، من أجل رفع التحديات البيئية المستقبلية.

132. وضع برنامج مشترك للتكتوين في مجال تدبير الأحداث المرتبطة بالأمراض الحيوانية المنشأ.

133. تسريع الانتقال نحو مجتمع المعرفة في مجالات البيئة والنظم الإيكولوجية الطبيعية، بغية الرفع من قدرتنا على الصمود في مواجهة المخاطر البيئية المستقبلية.

134. إحداث مركز وطني لليقظة الصحية يتولى إنجاز دراسات وأبحاث حول الأمراض المرتبطة بالمبيدات والأمراض الحيوانية المنشأ وغيرها. ويمكن لهذا المركز أن يضطلع بدور محوري في التعامل مع تطور الكوارث الطبيعية وانعكاسات التغيرات المناخية على صحة الإنسان والحيوان. ويمكن للمركز أيضاً تنفيذ مبادرات في إطار شراكات مع معاهد البحث المتخصصة، لا سيما معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة ومعهد باستور والمعهد الوطني للبحث الزراعي وغيرها؛

135. إدماج الأمراض الحيوانية المنشأ والأوبيئة في المخطط الوطني للتكيف مع التغيرات المناخية وفي المخطط الوطني للمناخ، مع العمل على تسريع وتيرة تنفيذ هاذين المخططين.

## المحور السابع : سياسة وطنية مندمجة و شاملة في مجال التحول الرقمي

### وضع رؤية وطنية في المجال الرقمي تكون في مستوى طموحات المغرب

136. التوفير على رؤية طموحة وخارطة طرقية فعلية لتنزيتها، بغية جعل التكنولوجيات الرقمية رافعة حقيقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويوصي المجلس أن تتمحور هذه الرؤية حول المحاور التالية:

✓ الحكومة الرقمية : من خلال استراتيجية جريئة وطموحة لرقمنة الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين بما فيها والمقاولات؛

✓ اقتصاد رقمي ومرقمن : تقوم هذه الدعامة على تحديد و اختيار القطاعات الرقمية التي يمكن للمغرب أن يتموقع فيها خلال العقود القادمة : صناعة المحتوى، الذكاء الصناعي، التكنولوجيا السحابية، أنتربت الأشياء، الصناعة 4.0، إلخ :

✓ مجتمع مُكون على استعمال التكنولوجيات الرقمية : للنجاح في تنفيذ خطة الإدماج الرقمي، من الضروري أخذ النصر البشري بعين الاعتبار. حيث إن تحقيق هدف تكثيف استخدام المساطر الرقمية من قبل الأفراد والمقاولات يمر حتماً عبر توفير تكوين للموظفين، والمهم أيضاً الاستثمار في إعلام وتكوين وتحسيس كل فئات المجتمع، ليتسنى تحقيق الأثر المنشود من استعمال التكنولوجيات الرقمية على المجتمع.

137. توفير الشروط القبلية الالزامية لإنجاح الرؤية الوطنية في الميدان الرقمي على مستوى الموارد البشرية والبنيات التحتية والحكامة :

✓ وضع سياسة لتكوين الموارد البشرية المؤهلة بأعداد كافية. ويجب أن تتم مواكبة هذه السياسة بمقاربة إرادية في مجال البحث والتطوير العلمي والتقني. ويتquin إعادة هيكلة العلاقات بين الوسط الأكاديمي والمقاولات بما يسمح ببناء منظومة حقيقة لتشجيع البحث والتطوير؛

✓ تعزيز البنية التحتية الأساسية: لتزويد المغرب بالبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية المستقبلية القادرة على تلبية الحاجيات المتزايدة من الصبيب الناجمة عن ولوج المواطنين والمقاولات إلى الإنترنط. وفي هذا الصدد، أصبح من الضروري وضع خطة لتعزيز استخدام تقنية الألياف البصرية في المدن الكبرى، مع توفير حلول تقنية أخرى ملائمة للعالم القريري. ويجب على المغرب إرساء البنية التحتية الالزامية للجيل الخامس من الأنترنت (5G)، علماً أن بعض البلدان باتت تشغّل على إرساء الجيل السادس (6G)؛

- ✓ توفير الموارد المالية الازمة: يقتضي إنجاح أي سياسة طموحة في مجال الرقمنة تبعية موارد مالية هامة. ويمكن تبعية هذه الموارد وفق مقاربات متعددة، حيث يمكن تمويل مشاريع رقمنة المساطر التي تعتمدها الدولة من موارد الميزانية العامة أو ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية الرئيسية. كما يمكن تبعية جزء من الموارد من خلال اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع تبعية التمويلات الخاصة. وعلاوة على ذلك، ينبغي توفير مصادر تمويل مبتكرة من أجل دعم نسيج المقاولات العاملة في المجال الرقمي (المقاولات الناشئة وغيرها من مقاولات التكنولوجيا المالية):
- ✓ تعزيز السيادة الرقمية للدولة، من خلال الملاعة المستمرة للإطار القانوني والآليات التقنية المعتمدة، بما يُمَكِّن من تعزيز أمن أنظمة المعلومات وضمان توفرها، لا سيما ما يتعلق بالمنصات الحيوية:
- ✓ حماية المعطيات ومنع أي مسٌ بحربيات الأفراد وبحياتهم الخاصة:
- ✓ اعتماد نمط حكامة عرضانية: يتطلب إنجاح تزيل الرؤية الرقمية الوطنية اعتماد نمط حكامة عرضانية قوية، تتمتع بصلاحيات قانونية وتشريعية تتيح لها تتبع تنفيذ الرؤية في شموليتها. ويمكن أن يتضطلع بهذا الدور وكالة التنمية الرقمية، من خلال تحويلها الصالحيات التقريرية الازمة لتأهيل الإطار التشريعي والتقطيمي في المجالات المتعلقة بالمشاريع ذات الأولوية.

### تعزيز الارتباط الرقمي : ضرورة اجتماعية ومجتمعية

138. تقليص الفجوة الرقمية، من خلال ضمان ولوج الجميع وفي أي مكان للتكنولوجيا الرقمية:
    - ✓ إنشاء بنية تحتية رقمية تتمكن من تغطية مجموعة المجالات التربوية، لا سيما عبر استعمال تقنية الارتباط بالشبكة عبر الأقمار الاصطناعية:
    - ✓ وضع آلية للمساعدة على اقتناء الوسائل الرقمية (حواسيب، لوحات إلكترونية) لفائدة الطلبة والمتعلمين.
  139. مأسسة الحق في الولوج إلى التكنولوجيا الرقمية على مستوى النصوص القانونية الأساسية وفي مختلف فئات الحقوق (الصحة، التعليم، وغير ذلك).
  140. تسريع إرساء السجل الاجتماعي الموحد مع التركيز في المقام الأول على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي. ويمكن لهذه الاستراتيجية، أن تعطي الأولية لـ 5.5 مليون أسرة التي استفادت من المساعدات الاجتماعية و 1.8 مليون وحدة إنتاج عاملة في القطاع غير النظم، كما أحصتها المندوبية السامية للتخطيط. ويتمثل الهدف من هذا التوجه في إدماج هذه الساكنة في القطاع البنكي وتمكنها من الولوج لعرض قروض رقمي بشكل كامل.
  141. تفعيل الخدمات الرقمية الموجودة حالياً (بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، رخصة السيادة، البطاقة الرمادية، إلخ).
- وتجدر الإشارة إلى أن الإعمال الفعلى لهذه التوصيات يظل رهينا بعدد من التدابير من قبيل التكوين في المجال الرقمي، ومحتوى منصات الخدمات العمومية وإمكانية الولوج إليها، والبحث والتطوير.
- رقمنة شاملة لقطاع الصحة**
142. العمل على رقمنة مجموعة آليات تدبير وزارة الصحة.
  143. إحداث منصة رقمية شاملة لمجال الصحة في خدمة المواطن، وذلك من خلال:
    - ✓ إنشاء منصة رقمية فعالة ومؤمنة تضم جميع الفاعلين في المنظومة الصحية (الأطباء والصيادلة

والمؤسسات الاستشفائية والهيئات المشرفة على تدبير التأمين الأساسي عن المرض ومؤسسات التأمين، وغير ذلك؛

- ✓ تفويض الإشراف على مشروع المنصة الرقمية إلى هيئة عليا، تتمتع بصلاحيات واسعة، وتعبةً جمّيع الفاعلين في القطاع الصحي حول هذا المشروع؛
  - ✓ إحداث السجل الطبي الرقمي للمواطن وتأمين ربطه بالمنصة الرقمية، بهدف ضمان جودة الخدمات وتيسير الولوج إلى العلاجات؛
  - ✓ الحرص على إسناد إنشاء هذه المنصة الرقمية للخبرات الوطنية من أجل المساهمة في تعزيز السيادة الرقمية للبلاد.

144. مباشرة تطوير موسع للتطبيق عن بعد، لا سيما لضمان التتبع الطبي والرعاية الطبية في المناطق ذات الكثافة الطبية الضعيفة، في المناطق القروية وخلال الأزمات، وكذا من أجل تعزيز الوسائل المتاحة أمام مهنيي القطاع الصحي في مجالات الوقاية والتدريس والتكتوين المستمر والبحث.

## تسريع وتيرة عملية رقمنة الاقتصاد وتعزيزها

145. وضع تدابير لمواكبة التحول الرقمي للمقاولات :

- ✓ دعم استخدام المكثف للحلول الرقمية من قبل المقاولات من خلال إقرار تحفيزات ضريبية (دعم وخصم الأعباء المتعلقة بالرقمنة) وعروض التمويل التفضيلية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية أثناء عملية الرقمنة، لا سيما لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة والمقاولين الذاتيين والتجار والحرفيين؛
  - ✓ تقديم الدعم لبرامج التكوين المستمر التي تتفذها المقاولات لفائدة مواردها البشرية من أجل تأهيلها

Digitized by srujanika@gmail.com 116

- ✓ إدراج وحدات تربوية وتكوينية حول التكنولوجيات والثقافة الرقمية في سن مبكرة في جميع المدارس والمؤسسات التعليمية العمومية والخاصة؛
  - ✓ الملازمة المستمرة للتخصصات ولمحتوى برامج التكوين في مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني، بما يستجيب بشكل أفضل للحاجيات الجديدة للاقتصاد الرقمي على مستوى القدرات والكفاءات؛
  - ✓ تضمين وحدات تكوينية حول ريادة الأعمال في برامج التكوين الجامعي ومدارس المهندسين، من أجل تعزيز تغيير نمط التفكير والعمل على بروز جيل من المقاولين المتملkin للتقنيات والتطبيقات الجديدة.

147. وضع تدابير لمواكبة التحول الرقمي على مستوى الاستراتيجية الصناعية 4.0:

- تحديد التكنولوجيات المتقدمة ذات الأولوية في المجال الرقمي التي ستحدد قوة الاقتصاديات وتموقعها في المستقبل، وتخصيص الموارد المالية والبشرية الملائمة لها بما يجعلها مجالات ذات أولوية يتم تطويرها في إطار الاستراتيجية الصناعية للدولة. وتشمل هذه التكنولوجيات، على الخصوص، الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والبيانات الضخمة، وتكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain)، والأشياء

- المتعلقة، فضلاً عن المجالات الجديدة الواعدة لتطبيق هذه التكنولوجيات، مثل التكنولوجيا المالية، وتكنولوجيا التأمين، وتكنولوجيا الصحة، والتكنولوجيا الفلاحية، وغير ذلك؛
- ✓ توفير الدعم وفتح إمكانية خصم الأعباء لفائدة المقاولات التي تتحمل نفقات البحث والتطوير في مختلف التطبيقات الرقمية، لا سيما التكنولوجيات ذات الأولوية المشار إليها في النقطة السابقة؛
  - ✓ تقديم دعم مالي أكبر للجامعات ومرتكز البحث العاملة في مجال التكنولوجيات الرقمية المتقدمة، مع العمل على تبسيط الإطار القانوني لمنحها المزيد من المرونة في تدبير هذه الموارد.

#### تسريع وتنمية الرقمنة في مجال البيئة والتنمية المستدامة

148. الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة في خدمة القطاعات الإنتاجية، لا سيما الفلاحة والطاقة والبيئة.
149. وضع إطار قانوني للتبادل الممنهج للمعلومات بين وحدات المراقبة والاستجابة المشتركة للأمراض الحيوانية المنشأ.



## الملحق رقم 1 : الوثائق المرجعية المتعلقة بتدبير حالة الطوارئ الصحية بال المغرب

### - القوانين -

مشاريع القوانين	
الموضوع	المراجع
يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.	مرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020).
يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.	مرسوم بقانون رقم 2.20.320 صادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020).
بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات نقشىجائحة كورونا كوفيد-19.	القانون 25.20 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.20.59 صادر في 29 من شعبان 1441 (23 أبريل 2020).
بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.	القانون رقم 23.20 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.20.60 صادر في 5 شوال 1441 (28 مايو 2020).
بسن احكام تتعلق بسير اشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعيتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.	القانون رقم 27.20 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.20.62 صادر في 5 شوال 1441 (28 مايو 2020)
بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الاسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين.	القانون رقم 20.30 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.20.63 صادر في 5 شوال 1441 (28 مايو 2020).
بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.	القانون رقم 26.20 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.20.61 صادر في 27 من شوال 1441 (19 يونيو 2020).
بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.	القانون رقم 42.20 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.20.67 صادر في 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020).
تفيد قانون المالية المعدل رقم 35.20 لسنة المالية 2020.	القانون رقم 35.20 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.20.72 صادر في 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020).
المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.	مرسوم بقانون رقم 2.20.503 الصادر في 17 من ذي الحجة 1441 (7 أغسطس 2020) بتميم المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020).

يسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المتصρ بهم، وبعض فئات المستقلين والأشخاص غير الاجراء المؤمنين لدى الصندوق المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19.

مرسوم بقانون رقم 1.20.605 صادر في 25 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020).

### - المراسيم -

#### المراسيم

الموضوع	المرجع
يأخذ الصندوق الخاص بتدابير جائحة فيروس كورونا كوفيد 19.	مرسوم رقم 2.20.269 صادر في 21 من رجب 1441 (16 مارس 2020).
يعلن حالة الطوارئ الصحية بسائر التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا كوفيد 19.	مرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) ج.ر 6867 مكرر.
بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي كورونا كوفيد 19.	مرسوم رقم 2.20.330 صادر في 24 من شعبان 1441 (18 أبريل 2020).
بتطبيق القانون رقم 25.20 يسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المتصـر بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا - كوفيد 19.	مرسوم رقم 2.20.331 صادر في 30 من شعبان (24 أبريل 2020) ج.ر 6877.
بتمديد مدة سريان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي كورونا - كوفيد 19.	مرسوم رقم 2.30.371 صادر في 25 من رمضان 1441 (19 مايو 2020).
بتمديد سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي كورونا كوفيد 19 ويسن مقتضيات خاصة بالخفيف من القيود المتعلقة بها.	مرسوم رقم 2.20.406 صادر في 17 من شوال 1441 (09 يونيو 2020).
بتمديد سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.	مرسوم رقم 2.20.456 صادر في 17 ذي القعده 1441 (09 يوليو 2020).
بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.	مرسوم رقم 2.20.526 صادر في 17 ذي الحجه 1441 (7 غشت 2020).
بتطبيق أحكام المادة الرابعة المكررة من المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ وإجراءات الإعلان عنها.	مرسوم رقم 2.20.572 صادر في 22 من ذي الحجه 1441 (12 أغسطس 2020).
بنسخ المرسوم 2.20.270 بتاريخ 16 مارس 2020 المتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المنجزة من لدن وزارة الصحة.	مرسوم رقم 2.20.415 صادر في 8 من محرم 1441 (28 أغسطس 2020).

بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.	مرسوم رقم 2.20.631 صادر في 20 من محرم 1442 (09 شتبر 2020).
بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 شتبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصلح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا - كوفيد 19 فيما يتعلق بقطاع السياحة	مرسوم رقم 2.20.664 صادر في 28 من محرم 1442 (17 شتبر 2020).
بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19.	مرسوم رقم 2.20.711 صادر في 20 من صفر 1442 (8 أكتوبر 2020).

## - القرارات -

الموضوع	المرجع
باتخاذ تدابير مؤقتة ضد ارتفاع أسعار الكمامات الواقية الموجهة للاستعمال الطبي.	قرار لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 1057.20 صادر في 12 من شعبان 1441 (6 أبريل 2020).
باتخاذ تدابير مؤقتة ضد ارتفاع أسعار الكمامات الواقية الموجهة للاستعمال الطبي.	قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عدد 1087.20 صادر في 21 من شعبان 1441 (15 أبريل 2020).
بتتحديد قائمة القطاعات والقطاعات الفرعية المتعلقة بالصناعة والتجارة، التي لا يعتبر المشغل الممارس لنشاطه فيها في وضعية صعبة جراء تفشي جائحة كورونا كوفيد-19.	قرار وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي رقم 1121 صادر في 4 رمضان 1441 (28 أبريل 2020).
بتتحديد قائمة القطاعات والقطاعات الفرعية المتعلقة بالمنتجات الفلاحية المصنعة، التي لا يعتبر المشغل الممارس لنشاطه فيها في وضعية صعبة جراء تفشي جائحة كورونا كوفيد-19.	قرار مشترك لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي رقم 1226.20 صادر في 4 رمضان 1441 (28 أبريل 2020).
بتتحديد قائمة القطاعات والقطاعات الفرعية المتعلقة بالفلاحة والصيد البحري، التي لا يعتبر المشغل الممارس لنشاطه فيها في وضعية صعبة جراء تفشي جائحة كورونا كوفيد-19.	قرار لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 1227.20 الصادر في 4 رمضان 1441 (28 أبريل 2020).
بتتحديد قائمة القطاعات والقطاعات الفرعية المتعلقة بالطاقة، التي لا يعتبر المشغل الممارس لنشاطه فيها في وضعية صعبة جراء تفشي جائحة كورونا كوفيد-19.	قرار لوزير الطاقة والمعادن والبيئة رقم 1228.20 الصادر في 4 رمضان 1441 (28 أبريل 2020).
تنظيم السنة الدراسية 2020-2021.	مقرر وزير التربية الوطنية 20.029 بتاريخ 05 غشت 2020.

## - لجنة اليقظة -

اجتماعات لجنة اليقظة	
الموضوع	المرجع
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعليق المساهمات في CNSS:</li> <li>- تأجيل سداد القروض البنكية لفائدة المقاولات.</li> </ul>	<p>الاجتماع الأول لللجنة اليقظة الاقتصادية اجتماع 16 مارس 2020</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- منح مساعدة لمستخدمي المقاولات المتضررة 2000 درهم;</li> <li>- تأجيل سداد قروض الأجراء لدى الأبناك إلى 30 يونيو؛</li> <li>- إعفاء المقاولات من أداء مساهمات CNSS إلى 30 يونيو.</li> </ul>	<p>الجتماع الثاني لللجنة اليقظة الاقتصادية اجتماع 19 مارس 2020</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم القطاع غير المهيكل المتضرر من الحجر الصحي</li> <li>- تأجيل سداد القروض وغرامات التأخير؛</li> <li>- منح خطوط للاستفادة من قروض للتسيير؛</li> <li>- تأجيل التصريح الضريبي لبعض المقاولات.</li> <li>- المرحلة 1: دعم الأسر المستفيدة من راميد (1200 / 1000 درهم)</li> <li>- المرحلة 2 : غير المستفيدن من راميد .</li> </ul>	<p>الجتماع الثالث لللجنة اليقظة الاقتصادية 23 مارس 2020</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تأجيل تاريخ للتصريح بالمداخيل للأشخاص الذاتيين إلى 30/06/2020</li> <li>- الإعفاء من IR عن التعويض التكميلي للمأجورين؛</li> <li>- المرونة في احتساب غرامات التأخير في الصفقات العمومية؛</li> <li>- المرونة في مشروع قانون ينظم حكامة الشركات مجهلة الاسم؛</li> <li>- التدبير الاستباقي للرجوع التدريجي لأنشطة القطاعات.</li> </ul>	<p>الاجتماع الرابع لللجنة اليقظة الاقتصادية 14 أبريل 2020</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع قرض بدون فائدة للمقاولين الذاتيين؛</li> <li>- معالجة محاسباتية استثنائية للتبرعات وتكاليف كوفيد؛</li> <li>- تبسيط مساطر التصريح بالأجراء المنخرطين في CNSS.</li> </ul>	<p>الاجتماع الخامس لللجنة اليقظة الاقتصادية 20 أبريل 2020</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>- اعتماد معالجة محاسباتية استثنائية للتبرعات وتكاليف كوفيد;</li> <li>- توسيع الاستفادة من ضمان أكسجين على قطاع العقار;</li> <li>- إحداث لجنة للبث في ملفات مقاولات (تسريح 500 أجير);</li> <li>- الانكباب إلى بلورة خطة إنعاش شمولية ومتنا للاقتصاد.</li> </ul>	<p>الجتماع السادس للجنة اليقطة الاقتصادية 29 أبريل 2020</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تأجيل أقساط قروض الاستهلاك والسكن لبعض الفئات;</li> <li>- مراجعة ضمان أكسجين وتبسيط آلياته;</li> <li>- إحداث صندوق للضمان لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية;</li> <li>- إعداد مشاريع مخططات إقلاع قطاعية.</li> </ul>	<p>الجتماع السابع للجنة اليقطة الاقتصادية 08 مايو 2020</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع نظام رصيد للتدبير لفائدة المقاولات العامة والخاصة;</li> <li>- تحفيزات وضمانات من الدولة;</li> <li>- المبادرات لإعادة إنعاش الاقتصاد.</li> </ul>	<p>الجتماع الثامن للجنة اليقطة الاقتصادية 21 مايو 2020</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التوقيع على ميثاق من أجل الإقلاع الاقتصادي والتشغيل (الدولة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والتجمع المهني لبنيوك المغرب)</li> <li>- إطلاق الدينامية الاقتصادية؛</li> <li>- الحفاظ على التشغيل ودعمه مع الوقاية الصحية للعاملين؛</li> <li>- التسريع بعملية هيكلة الاقتصاد الوطني؛</li> <li>- تشجيع الحكامة الجيدة؛</li> </ul>	<p>الجتماع التاسع للجنة اليقطة الاقتصادية 06 غشت 2020</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التوقيع على عقد البرنامج لإقلاع القطاع السياحي 2020 - 2022.</li> <li>- الحفاظ على النسيج الاقتصادي ومناصب الشغل؛</li> <li>- تسريع مرحلة استئناف النشاط؛</li> <li>- وضع أسس التحول المستدام للقطاع.</li> </ul>	<p>الاجتماع العاشر للجنة اليقطة الاقتصادية 05 أكتوبر 2020</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- احداث صنف جديد من منتوج اقلاع، ضمان اقلاع الإنعاش العقاري</li> <li>- ابرام عقد برنامج لإعادة اقلاع قطاع متعدد المناسبات والملتقيات.</li> <li>- ابرام عقد برنامج لإعادة اقلاع قطاع الترفيه والألعاب.</li> </ul>	

## - المنشير -

المنشير	الموضوع	المرجع
تحيين مساطر ضبط والأخبار وتحمل الحالات المحتمل إصابتها بفيروس كورونا المستجد « SARS-COV-2 »	منشور وزير الصحة رقم 012 بتاريخ 28 فبراير 2020.	
التدابير الوقائية بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية.	منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 1/2020 بتاريخ 16 مارس 2020.	
محاربة وباء كورونا كوفيد 19 وأثاره على المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية.	منشور وزير الداخلية رقم F/1248 بتاريخ 25 مارس 2020.	
تأجيل الترقيات وإلغاء مباريات التوظيف.	منشور رئيس الحكومة 03 بتاريخ 25 مارس 2020.	
تسريع وثيرة تسديد مستحقات المقاولات.	منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم E2138 بتاريخ 26 مارس 2020.	
تزويد المكاتب الجماعية للصحة BCH بوسائل للحماية ومواد تعقيم الفضاءات العمومية.	منشور وزير الداخلية رقم F/1258 بتاريخ 27 مارس 2020.	
الإجراءات المواكبة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل ضمان المرونة في التدبير خلال فترة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة كورونا « كوفيد 19 ».	منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم C9/20/DEPP بتاريخ 31 مارس 2020.	
في شأن الخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية.	منشور وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2020.02 بتاريخ 01 أبريل 2020.	
تبثير وفاة الحالات المشكوك فيها أو المؤكدة الإصابة بكوفيد 19	منشور وزير الداخلية رقم 6335 بتاريخ 1 أبريل 2020.	
تبسيط بعض المساطر المتعلقة بالصفقات العمومية للدولة والجماعات الترابية.	منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم TGR/9/DRRCI بتاريخ 02 أبريل 2020.	
وضع إطار مبسط لمنح شهاد Barid esign .	منشور وزير الداخلية رقم 2294 بتاريخ 10 أبريل 2020.	
التدبير الأمثل للالتزامات ب النفقات الدولة والمؤسسات العمومية خلال فترة حالة الطوارئ الصحية.	منشور رئيس الحكومة رقم 2020.05 بتاريخ 14 أبريل 2020.	
المساهمة في الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا .	منشور رئيس الحكومة رقم 2020/06 بتاريخ 14 أبريل 2020.	
أجال تفيد الصفقات العمومية خلال فترة الطوارئ الصحية	منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم TGR/10/DRRRCI بتاريخ 14 أبريل 2020.	
العمل عن بعد باداتات الدولة .	منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 3/2020 بتاريخ 15 أبريل 2020.	
التدبير الأمثل لنفقات الجماعات الترابية.	منشور وزير الداخلية رقم 6578 بتاريخ 15 أبريل 2020.	
حول انعقاد الدورة العادية لشهر ماي لمجالس الجماعات.	منشور وزير الداخلية رقم 6743 بتاريخ 22 أبريل 2020.	

مساطر التدبير اللامادي المتعلق بإيداع ومعالجة الطلبات واستصدار التراخيص المتعلقة بالعمير والرخص ذات الطابع الاقتصادي عبر المنصة الرقمية Rokhas.ma ووضع مساطر مبسطة لتسليم مفاتيح التوقيع الإلكتروني.	منشور وزارة الداخلية رقم D2314 بتاريخ 23 أبريل 2020.
تعميم استعمال قاعدة /Watiqa.ma/ رصد المياه المستعملة.	منشور وزير الداخلية رقم 2316 بتاريخ 29 أبريل 2020. منشور وزارة الداخلية رقم 152 بتاريخ 04 ماي 2020.
في شأن الخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية.	منشور وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم C/DEPP/20/32 بتاريخ 05 ماي 2020.
حق الولوج للمعلومة على مستوى CTS.	منشور وزارة الداخلية رقم 269 بتاريخ 08 ماي 2020.
انعكاسات حالة الطوارئ الصحية على تطبيق جزاءات متعلقة بموارد مديرية من الجماعات.	منشور وزارة الداخلية رقم 7186 بتاريخ 11 ماي 2020.
جعل الوثائق والمستندات المبررة لنفقات موظفي الدولة والجماعات المحلية لامادية.	مذكرة مصلحية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم DDP/6R/10 بتاريخ 11 ماي 2020.
تنزيل وتتبع أوراش لا مادية المساطر (0 ورق).	منشور وزارة الداخلية رقم 32 بتاريخ 19 ماي 2020.
إجراءات وتدابير العمل بالمرافق العمومية بعد رفع حالة الطوارئ الصحية.	منشور وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 4/2020 بتاريخ 22 ماي 2020.
انعقاد الدورة العادية لشهر يونيو لمجالس العمالات والأقاليم ومجالس المقاطعات.	منشور وزارة الداخلية رقم 7225 بتاريخ 26 ماي 2020.
عمل مكاتب الحالة المدنية خلال فترة الحجر الصحي.	منشور وزارة الداخلية رقم 7224 بتاريخ 26 ماي 2020.
كيفية احتساب الآجال القانونية لتسجيل الولادات والوفيات الواقعة خلال الحجر الصحي.	منشور وزارة الداخلية رقم 7756 بتاريخ 01 يونيو 2020.
فتح قنوات الحوار مع النقابات بشأن تدبير مرحلة ما بعد حالة الطوارئ الصحية بالمرافق العمومية.	منشور رئيس الحكومة رقم 07/2020 بتاريخ 04/06/2020.
استئناف العمل بالإدارات والمؤسسات والمرافق العمومية والجماعات الترابية.	منشور رئيس الحكومة رقم 08/2020 بتاريخ 15 يونيو 2020.
تحيين المقررات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2021 - 2023.	منشور رئيس الحكومة رقم 2020/09 بتاريخ 01 يوليو 2020.
التدبير الأمثل لنفقات الجماعات الترابية.	منشور وزارة الداخلية رقم 9744 بتاريخ 11 يوليو 2020.
قضاء الإجازات داخل أرض الوطن وتشجيع السياحة الداخلية.	منشور رئيس الحكومة رقم 2020/10 بتاريخ 16 يوليو 2020.
إبداء الرأي حول تساؤلات بعض الآمررين بالصرف فيما يخص الجماعات المحلية.	منشور وزير الداخلية بتاريخ 8 أغسطس 2020.
إعداد مشروع قانون المالية 2021.	منشور رئيس الحكومة رقم 2020/12 بتاريخ 12 غشت 2020.
تنظيم الموسم الدراسي في ظل جائحة كوفيد 19.	مذكرة وزير التربية الوطنية رقم 039/20 بتاريخ 28 أغسطس 2020.

البروتوكول الصحي لإعادة فتح دور الحضانة.	منشور وزارة الشبيبة والرياضة بروتوكول صحي للحضانات العمومية والخاصة بتاريخ 01 سبتمبر 2020.
إجراءات تحاليل مخبرية كوفيد 19 قبل استئناف العمل بعد الرخص الإدارية.	دورية وزير الشبيبة والرياضة 2747 بتاريخ 04 سبتمبر 2020.
التدبير الاستثنائي لمسطرة إعادة التوجيه بالتعليم الثانوي برسم الدخول التربوي 2020 – 2021.	مذكرة وزير التربية الوطنية رقم 044/20 بتاريخ 04 سبتمبر 2020.
مسطرة تدبير حالات الإصابة بفيروس كوفيد بالوسط المدرسي.	مذكرة وزير التربية الوطنية رقم 046/20 بتاريخ 15 سبتمبر 2020.
الخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية بالمؤسسات والمقاولات العمومية.	C32/20/- DEPP
تفعيل الأفضلية الوطنية وتشجيع المنتوجات المغربية في إطار الصفقات العمومية.	منشور رئيس الحكومة رقم 2020/15 بتاريخ 10 شتنبر 2020.

### - البلاغات -

البلاغات	
الموضوع	المراجع
فيروس كورونا المستجد في الصين.	بلاغ وزارة الصحة رقم 1 بتاريخ 24 يناير 2020.
المغرب يفعل المراقبة الصحية على مستوى المطارات والموانئ الدولية.	بلاغ وزارة الصحة رقم 2 بتاريخ 27 يناير 2020.
تبني وضعية فيروس كورونا المستجد.	بلاغ وزارة الصحة رقم 3 بتاريخ 29 يناير 2020.
وزارة الصحة تطمئن الرأي العام بخصوص وضعية فيروس كورونا المستجد بالمغرب وتوصي باتخاذ إجراءات وقائية إضافية.	بلاغ وزارة الصحة رقم 4 بتاريخ 31 يناير 2020.
المغرب يعيد مواطنيه العالقين بمدينة ووهان الصينية.	بلاغ وزارة الصحة رقم 5 بتاريخ فبراير 2020.
مستجدات إعادة المواطنين المغاربة من مدينة ووهان الصينية.	بلاغ وزارة الصحة رقم 6 بتاريخ 03 فبراير 2020.
انتهاء فترة الوضع تحت المراقبة الصينية للمواطنين المغاربة العالقين من ووهان الصينية.	بلاغ وزارة الصحة رقم 7 بتاريخ 22 فبراير 2020.
نفي شائعة إصابة أحد الطلبة الأفارقة بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور بفيروس كورونا المستجد.	بلاغ وزارة الصحة رقم 8 بتاريخ 32 فبراير 2020.
مستجدات فيروس كورونا المستجد: لم يتم تسجيل أية حالة إصابة بالفيروس بالمغرب إلى حدود الآن.	بلاغ وزارة الصحة رقم 9 بتاريخ 28 فبراير 2020.
المغرب يعلن عن تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد.	بلاغ وزارة الصحة رقم 10 بتاريخ 02 مارس 2020.
المغرب يعلن عن تسجيل ثاني حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 05 مارس 2020.

المغرب يعلن عن تسجيل ثالث حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 10 مارس 2020.
المغرب يعلن عن تسجيل أول حالة وفاة بسبب بفيروس كورونا المستجد.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 10 مارس 2020
المغرب يعلن عن تسجيل حالتين جديدين مصابتين بفيروس كورونا المستجد.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 11 مارس 2020.
المغرب يعلن عن تسجيل سادس حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 11 مارس 2020.
المغرب يعلن عن تسجيل سابع حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 13 مارس 2020
المغرب يعلن شفاء الحالة الأولى المصابة بفيروس كورونا المستجد.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 14 مارس 2020.
المغرب يعلن عن تسجيل 9 حالات إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 14 مارس 2020.
المغرب يعلن عن تسجيل 11 حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 15 مارس 2020.
وزارة الصحة تعزز خدمة التواصل مع الرأي العام ومنهبي الصحة حول مرض كوفيد-19.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 15 مارس 2020.
إغلاق المقاهي والمطاعم والقاعات السينمائية وغيرها في وجه العموم.	بلاغ وزارة الداخلية بتاريخ 16 مارس 2020.
فتوى المجلس العلمي الأعلى بخصوص إغلاق المساجد.	بلاغ وزارة الأوقاف بتاريخ 16 مارس 2020.
اتحاد إجراءات جديدة للحد من انتشار فيروس كورونا.	بلاغ النيابة العامة بتاريخ 16 مارس 2020.
الحالة الوبائية لفيروس كورونا المستجد ليوم الإثنين 16 مارس 2020.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 16 مارس 2020.
المغرب يعلن عن تسجيل ثاني حالة وفاة إصابة جديدة بفيروس كورونا.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 17 مارس 2020.
المختبرات المصرح لها بالقيام بفحوصات فيروس كورونا المستجد	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 17 مارس 2020.
وزارة الصحة تطلق البوابة الرسمية لفيروس كورونا المستجد بالمغرب.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 18 مارس 2020.
المغرب يعلن عن تسجيل خمس (5) حالات إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 18 مارس 2020.
وزارة الصحة توضح بخصوص دواء كلوروكيدين.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 19 مارس 2020.
توزيع الرخص بالتنقل بالمنازل.	بلاغ وزارة الداخلية بتاريخ 20 مارس 2020.
إعلان حالة الطوارئ الصحية وتقييد الحركة في البلاد	بلاغ وزارة الداخلية: الجمعة 20 مارس 2020
تحديد الأنشطة التجارية والخدماتية الضرورية والتي يجب أن تستمر في تقديم خدماتها ومنتجاتها للمواطنين خلال فترة الطوارئ الصحية.	بلاغ مشترك لوزارة الداخلية ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي (21 مارس 2020).

منع استعمال وسائل التنقل الخاصة والعمومية بين المدن.	بلاغ وزارة الداخلية السبت 21 مارس 2020.
حصيلة الإصابة بفيروس كورونا المستجد 96 حالة مؤكدة.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 21 مارس 2020.
توقيف الصحف الورقية.	بلاغ وزارة الثقافة والشباب والرياضة الناطق الرسمي باسم الحكومة بتاريخ 22 مارس 2020.
إيقاف احتساب الآجال المنصوص عليها في النصوص القانونية (التصريح بوقائع الحالة المدنية).	بلاغ وزارة الداخلية 24 مارس 2020 المصادقة على المرسوم بقانون 2.20.292.
إطلاق منصة هاتفيّة جديدة ألو 300.	بلاغ مشترك بتاريخ 25 مارس 2020 لوزارة الداخلية والقوات المسلحة الملكية.
تفاعل مع النقاش الرائد حول نجاعة البروتوكول العلاجي على أساس دواء كلوروquin.	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 25 مارس 2020.
حول الأخبار والتسلويقات الكاذبة.	بيان توضيحي لوزارة الداخلية بتاريخ 27 مارس 2020.
حول اتباع إجراءات الاستفادة من الدعم المؤقت المعلن عنها.	بلاغ وزارة الداخلية بتاريخ 30 مارس 2020.
تحريك متابعة 5098 شخصا.	بلاغ رئاسة النيابة العامة حول خرق الطوارئ الصحية ليوم 2 ابريل 2020.
اجبارية وضع الكمامة؛ تحديد السعر 80 سنتيم.	بلاغ مشترك لوزارة الداخلية - وزارة الصحة - وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة - وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي: 06 أبريل 2020؛
اعفاء مكتري المحلات الجبسية المخصصة للتجارة والحرف والمهن والخدمات والسكنى من أداء الواجبات الكراوية.	بلاغ وزارة الأوقاف بتاريخ 08 أبريل 2020.
بشأن الاخبار الزائفة تدعى إغلاق كافة المحلات التجارية.	بيان توضيحي لوزارة الداخلية 09 أبريل 2020.
مسطورة التصريح الخاصة بالأشخاص غير المسجلين في خدمة راميد (القطاع غير المهيكل).	بلاغ وزارة الداخلية بتاريخ 09 أبريل 2020
ترخيص بسحب الدعم المالي للمستفيدين من خدمة راميد في بعض الحالات الاستثنائية:	بلاغ وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ 11 أبريل 2020.
مسطورة سحب الإعانتات لغير المستفيدين من خدمة راميد والعاملين في القطاع غير المهيكل.	بلاغ لجنة اليقطة الاقتصادية بتاريخ 21 أبريل 2020.
حظر التنقل الليلي ابتداء من فاتح رمضان من الساعة 7 مساءً إلى 5 صباحاً..	بلاغ وزارة الداخلية بتاريخ 23 أبريل 2020.
حالات الاستثناء من قرار حظر التنقل الليلي.	بلاغ لوزارة الداخلية بتاريخ 24 أبريل 2020.
تمديد الحجر الصحي.	بلاغ مشترك لوزارة الداخلية، وزارة الصحة ووزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي بتاريخ 19 ماي 2020.
تطبيق وقايتنا يتجاوز مليون تحميل بعد أيام من إطلاقه	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 6 يونيو 2020.
تنزيل مخطط التخفيف من تدابير الحجر الصحي.	بلاغ مشترك لوزارة الداخلية ووزارة الصحة بتاريخ 09 يونيو 2020.

وزارة الصحة تفند ما نشرته احدى الجرائد الالكترونية	بلاغ وزارة الصحة بتاريخ 9 يونيو 2020.
إجراءات وتدابير تأطير المرحلة 2 من الحجر الصحي.	بلاغ مشترك لوزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي 21 يونيو 2020.
دعوة التجار والصناع ومهنيي ترحيل الخدمات للتقيد بالتدابير الوقائية والاحترازية الموصى بها من طرف السلطات الحكومية.	بلاغ مشترك لوزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي بتاريخ 22 يونيو 2020.
تدابير وقائية إضافية في سياق جائحة كورونا بمناسبة عيد الأضحى.	بلاغ مشترك لوزارة الداخلية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بتاريخ 8 يوليو 2020.
أداء الدفعة الثالثة من الدعم الاستثنائي المقدم للأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل.	بلاغ لجنة اليقطة الاقتصادية بتاريخ 13 يوليو 2020.
الاحتراز في عدوى وباء كوفيد 19 لا يسمح بإقامة صلاة عيد الأضحى بالمصلليات والمساجد وتجوز إقامتها في البيوت.	بلاغ وزارة الأوقاف 24 يوليو 2020.



## الملحق رقم 2: لائحة الهيئات والفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

<p>1. وزارة الثقافة والشباب والرياضة</p> <p>2. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي</p> <p>3. وزارة الصحة</p> <p>4. وزارة الشغل والإدماج المهني</p> <p>5. المديرية الجهوية للصحة بجهة الدار البيضاء - سطات</p> <p>6. المديرية الجهوية للصحة بجهة العيون - الساقية الحمراء</p> <p>7. وزارة الداخلية</p> <p>8. وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة</p> <p>9. وزارة الطاقة والمعادن والبيئة</p> <p>10. قطاع البيئة</p> <p>11. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتعليم العالي</p> <p>12. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج</p> <p>13. وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي</p> <p>14. وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات</p> <p>15. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء</p> <p>16. قطاع التعليم العالي والبحث العلمي</p> <p>17. وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة</p> <p>18. وكالة التنمية الرقمية</p> <p>19. المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر</p> <p>20. المجلس الوطني لحقوق الإنسان</p> <p>21. مجلس الجالية المغربية بالخارج</p> <p>22. معهد باستور</p> <p>23. بنك المغرب</p> <p>24. الرابطة المحمدية للعلماء</p> <p>25. لجنة اليقظة الاقتصادية لتتابع انعكاسات وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)</p> <p>26. صندوق الإيداع والتدبير للاستثمار (CDG Invest)</p> <p>27. اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي</p> <p>28. الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي</p> <p>29. مديرية الأرصاد الجوية الوطنية</p>	<p><b>قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وعمومية</b></p>
--	---

30. التجمع المهني لبنوك المغرب	
31. الاتحاد العام للمقاولات والمهن	
32. الجمعية الوطنية للمصانع الخاصة « مختبرات سوطينا »	
33. المنظمة المغربية لحقوق الإنسان	
34. الجمعية المغربية للصناعة الصيدلية	
35. الفيدرالية الوطنية المغربية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء اللاميذ	
36. الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
37. رابطة التعليم الخاص بالمغرب	
38. المؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة (Mascir)	
39. حكومة الشباب الموازية	
40. جمعية جهات المغرب	
41. الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم	منظمات غير الحكومية ومجتمع مدني
42. الجمعية المغربية لرؤساء المجالس الجماعية	
43. الجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة (مساهمة كتابية)	
44. الجمعية المغربية لصناعة وتجارة السيارات (مساهمة كتابية)	
45. الإئتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة	
46. فيدرالية الإذاعات الجماعية بالمغرب	
47. النقابة المغربية لمهنيي الفنون الدرامية	
48. الجمعية المغربية للصحة العمومية البيطرية	
49. النقابة الوطنية لأطباء القطاع الحر	
50. الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (مساهمة كتابية)	
51. مركز الكفاءات للتغير المناخي بالمغرب (4C Maroc)	
52. الغرفة النقابية للإحيايين	
53. الجمعية المغربية للتهدير والإنشاش	منظمات مهنية وجامعات
54. جامعة ابن زهر بأكادير	
55. 122	

<p>56. الدكتور أحمد حرزني</p> <p>57. السيد فؤاد ابن الصديق</p> <p>58. السيد عبد الله موصييط</p> <p>59. السيد أرمان هاتشويل</p> <p>60. السيد محمد بشيري</p> <p>61. السيد محمد برادة</p> <p>62. السيد مصطفى بنحمرزة</p> <p>63. السيد محمد الخاديري</p> <p>64. الدكتور جواد شعيب</p> <p>65. السيد عبد الحي بسة</p> <p>66. السيد كريمة مكيبة</p> <p>67. السيد محمد الدكالي</p> <p>68. السيد يوسف السعداني</p> <p>69. السيد حسن رشيق - عالم أنثروبولوجيا</p> <p>70. السيد عزالدين المنتصر بالله</p> <p>71. السيد عبد الإله بلقزيز</p> <p>72. الدكتور حسن أفيالال</p> <p>73. السيد مسعود بوحسين</p> <p>74. السيد عزالدين بونيت</p> <p>75. السيدة سميمية نعمان جسوس</p> <p>76. الدكتور عثمان أمرزيان</p> <p>77. الأستاذ عبد الإله فوتير بنبراهيم (مساهمة كتابية)</p> <p>78. منظمة الأغذية والزراعة (المغرب)</p> <p>79. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المغرب)</p> <p>80. بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب</p> <p>81. مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد</p> <p>82. ممثلة منظمة الصحة العالمية بالمغرب</p> <p>83. راديو «أصوات»</p> <p>84. مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG)</p> <p>85. المكتب الدولي للدراسات والاستشارات (ماكتزي) بالمغرب</p>	<p><b>منظمات دولية</b></p> <p><b>فاعلون آخرون</b></p>
--	---



### الملاحق رقم 3: لائحة أعضاء اللجنة المؤقتة

أحمد رضي شامي (رئيس اللجنة)

محمد حوراني (نائب الرئيس)

منصف الزياني (المقرر العام)

علي غنام (مقرر مجموعة العمل المكلفة بالمحورين الاقتصادي والمالي)

عبد الحي بسة (مقرر مجموعة العمل المكلفة بالمحورين الاجتماعي والمجتمعي)

عبد الرحيم كسيري (مقرر مجموعة العمل المكلفة بالمحورين الصحي والبيئي)

عبد الكريم فوطاط

عبد الله متقي

أحمد أبوه

أحمد بهنيس

أحمد أعياش

علال بنعربي

أمين برادة سني

أرمان هاتشويل

حكيمة ناجي

احجبوها الزبير

جواد شعيب

كمال الدين فاهر

خليل بنسامي

لحسن حنصالي

لحسن والجاج

العربي بلعربي

لطفي بوجندار

محمد علوى

محمد عبد الصادق السعیدي

محمد بنقدور

محمد الخاديري

منصف كتاني

التهامى الغرفي

## الملاحق رقم 4: الخبراء الداخليون الذين واقبوا اللجنة في إعداد هذه الدراسة

ملاك ناصح ياسمينة الدكالي هشام العلوي كريم المقربي المهدى أبو الفضل محمد الخمليشي عمر بنعيدة	<b>الخبراء الداخليون للمجلس</b>
نادية أوجياطي إبراهيم لساوي مصطفى النحال يوسف ستان	<b>المترجمون</b>

